
محسن دلّول
مع يوسف مرتضى
سياسة
لبنان
الكيان
المهزوز
من بشارة الخوري
إلى ميشال عون
نوفل

لبنان الكيان المهزوز

من بشارة الخوري إلى ميشال عون

محسن دلّول
مع يوسف مرتضى

لبنان الكيان المهزوز

من بشارة الخوري إلى ميشال عون



نوفل

صدرت عام 2022 عن نوفل، دمغة الناشر هاشيت أنطوان

info@hachette-antoine.com
www.hachette-antoine.com
facebook.com/HachetteAntoine
instagram.com/HachetteAntoine
twitter.com/NaufalBooks

صورة الغلاف: **Shutterstock** ©
تصميم الداخل: ماري تريز مرعب

ر.د.م.ك. (النسخة الورقية): 978-614-469-979-9
ر.د.م.ك. (النسخة الإلكترونية): 978-614-469-981-2

إلى ثائرات وثوار 17/ت1

إلى الذين يناضلون من أجل إخراج لبنان من عباءة الطائفية والمذهبية والمحاصصة إلى رحاب دولة المواطنة، ليكون للشعب اللبناني دولة سيّدة ديمقراطية تعدّدية عادلة.

توطئة

عشيّة انقضاء المئوية الأولى لإعلان دولة لبنان الكبير، بلغ التدهور ذروته في البناء السياسي والاقتصادي والمالي والاجتماعي للبلاد، ما يضع مصير لبنان الكيان أمام تحدٍّ وجودي حقيقي.

هذا الواقع المزري الذي يعيشه اللبنانيون، يترافق مع تطوّرات دراماتيكية خطيرة في منطقة الشرق الأوسط. ومن غير المستبعد أن نكون أمام شرق أوسط جديد مع اتّساع دائرة التطبيع العربي مع العدوّ الإسرائيلي، الأمر الذي يطرح التساؤل عن مصير لبنان ودوره في الخريطة الجيوسياسية الجديدة للمنطقة.

وربطًا بما تشهده العديد من البلدان العربية التي وُلدت من رحم اتّفاقية «سايكس-بيكو» من صراعات وتشرذم، لا بدّ من التوقف الجادّ والمسؤول أمام تداعيات تلك الصراعات، لرصد احتمالات ما قد يؤول إليه مصير لبنان «الدولة»، بالعودة إلى تاريخ نشأتها وما رافق تطوّر سيرورتها من أحداث وآليّات حكم وتفاعلات مع قضايا المحيط وخاصّة نكبة فلسطين، حتى اليوم بعد صفقة القرن، وما يترتّب عليها من مسؤوليات ومهامّ تقع على عاتق قوى التغيير، من أجل صوغ رؤية

مستقبلية ترسي أسس دولة المواطنة الحديثة الديمقراطية التعدّدية العادلة في لبنان.

من أجل ذلك كان لا بدّ من اللجوء إلى ما تختزنه ذاكرة الصحافي والسياسي ورجل الدولة المخضرم الوزير السابق محسن دلّول، وما راكمت خبرته وقراءاته من عبر وخلاصات حول نظام الحكم في لبنان، ونظرته إلى الواقع المعاش، وما قد يحمله من تطوّرات، للوقوف على وجهة نظره في آليّات التصدّي لها، من أجل الدخول في مئوية جديدة يكون فيها لبنان دولة حقيقية، دولة قانون ومؤسّسات، لا مزرعة تقبع على رأس إدارتها سلطة تتقاسم خيراتها لتثري على حساب الوطن والشعب، غير آبهة بمستقبل البلاد والعباد.

وبعدما كنّا قد أنهينا إعداد هذا الكتاب وأرسلناه إلى دار النشر لطباعته تمهيدًا لتوزيعه في معرض الكتاب العربي في بيروت في أواسط شهر كانون الأول 2019، اندلعت ثورة 17/ت1، ما جعلنا نتريّث في الطباعة والنشر بانتظار ما سوف تؤول إليه الثورة من نتائج، وانعكاس ذلك على سياق الخلاصات التي انتهى إليها الكتاب. ثمّ جاءت جائحة كورونا التي حدّت من إمكانية العمل بسبب الإقفال، فامتدّ التأجيل إلى أواخر عام 2021، أي إلى إطلالة السنة الأولى من المئوية الثانية لتأسيس دولة لبنان الكبير.

وما تجدر الإشارة إليه، هو أنّ ثورة 17/ت1 التي انفجرت إثر تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بشكل غير مسبوق، حملت شعار «الشعب يريد تطبيق النظام»، لأنّ المشكلة في لبنان ليست في النظام بل في المنظومة الحاكمة التي وجب اقتلاعها برمّتها، «كلّن يعني كلّن». والثورة ما تزال شعلتها متّقدة، وهي مصمّمة على متابعة مسيرتها حتى تحقيق كامل أهدافها في التغيير المنشود ببناء دولة المواطنة الديمقراطية العادلة عبر النضال السلمي والديمقراطي. وقد يكون من

المفيد هنا التذكير بالأهداف التي توحّدت حولها مختلف مجموعات الثورة لتحقيقها في المدى المنظور، والتي تتلخّص في تشكيل حكومة انتقالية إنقاذية مصغّرة من مستقلّين أكْفاء من خارج أحزاب المنظومة الحاكمة، تُمنح صلاحيات تشريعية استثنائية في عدد من القضايا أهمّها:

أ- وضع خطّة إنقاذية مالية-اقتصادية-اجتماعية تعالج ذيول الأزمة الناجمة عن الكارثة الاقتصادية التي أوقعت المنظومة الحاكمة البلاد فيها.

ب- إقرار القوانين الضامنة لاستقلالية القضاء، والشروع بفتح ملفّات الفساد ومحاسبة المسؤولين عنها تمهيدًا لاسترداد المال المنهوب.

ج- إعادة هيكلة الإدارات العامّة وترشيقها، إلغاء مجالس الهدر والفساد، إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتفعيل دور الهيئات الرقابية.

د- إقرار قانون جديد للانتخابات النيابية وفق نظام المجلسين الذي تنصّ عليه المادّة 22 من الدستور، وإجراء الانتخابات أقلّه في موعدها الدستوري، لإعادة تكوين السلطات وإدارة البلاد وفق قواعد الدستور والقانون دون استنسابية أو اجتزاء، خلافًا لما قامت به المنظومة الحاكمة خلال العقود الماضية، إذ حكمت البلاد من خارج الدستور ووفق قواعد المحاصصة الطائفية والمذهبية والزبائنية الحزبية طيلة العقود الماضية، الأمر الذي كانت نتيجته إفلاس الدولة ووضع البلاد على حافة الانهيار الشامل.

وخلافًا لما اعتقده البعض، بأنّ الثورة فشلت لأنّ أفرقاء المنظومة ما زالوا يتحكّمون باللعبة السياسية في إدارة البلاد رغم جريمة العصر التي وقعت في الرابع من آب 2019 في مرفأ بيروت، فإنّ الثورة التي تمكّنت من إسقاط حكومتين في الشارع في غضون سنة واحدة قد تمكّنت من تحقيق الكثير على طريق التغيير الجذري الذي لا يمكن أن يحصل في لبنان إلّا وفق النضال السلمي والآليّات الدستورية، الأمر الذي يرمي

على القوى المنخرطة في الثورة مسؤولية التحضير الجدّي للانتخابات النيابية المقبلة لإيصال كتلة نيابية وازنة إلى الندوة البرلمانية، كي تبدأ عملية التغيير بإعادة تكوين السلطات، عبر سنّ القوانين الضامنة لتطبيق الدستور ولنظام فصل السلطات، هذا إن لم تغيّر تطوّرات الوضع في المنطقة القواعد الأساسية لبنية النظام في لبنان والبلدان المحيطة.

وعلى الرغم من غياب الأحزاب السياسية والقوى المنظّمة التغييرية في انتفاضة 17/ت1، أصبحت الثورة واقعًا في الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية، ولن ينفع إنكار قوى المنظومة الحاكمة لهذه الحقيقة حتى لو بقيت تمتلك بعض عناصر القوّة في مواجهة الثورة، وتحديدًا قدرتها على إشهار سلاح الطائفية والمذهبية كلما شعرت باقتراب أجلها.

وما تجدر الإشارة إليه، هو أنّ الاستنتاجات التي خلص إليها الوزير دلّول في مراجعته لتاريخ نظام الحكم في لبنان وموجبات تطوّره الإصلاحية تتطابق إلى حدّ كبير مع ما طرحته الثورة، وهو يتلخّص في القول بأنّ استقرار لبنان وتقدّمه ونموّه وسيادة العدالة فيه، إنّما تكمن في الخروج من دولة المزرعة إلى دولة المواطنة، ومن مفهومٍ لنظام الحوكمة يرتكز على بناء سلطة إلى مفهوم بناء الدولة التي تقوم على دور المؤسّسات وعملها تحت سقف القانون والدستور، وكذلك عبر تبنّي قواعد الديقراطية كما هو متعارف عليها، أي بوجود موالاة ومعارضة، والإقلاع عن بدعة الديمقراطية التوافقية التي تنتهي إلى المحاصصة والتعطيل.

وتيسيرًا لقراءة سهلة لهذا الكتاب، خاصّة لأبناء الجيل الجديد، لم نلجأ إلى أسلوب السردية النمطية في كتابة التاريخ، وإنّما جعلنا الكتاب عناوين منفصلة لمحطات تاريخية متتالية، وعرضنا نماذج لأنظمة

الحكم التي تعاقبت على السلطة في لبنان، وآليّات التجاذب والصراع على إدارته ومستقبل هويّته.

وبناءً على ذلك، نأمل أن يمكّن مضمون هذا الكتاب وأسلوب إنتاجه القارئ الكريم من التزوّد بمادّة معرفية مجرّدة من الأنا، هادفة إلى تسليط الضوء على ما يعوق استقرار لبنان الدولة وتطوّره، وطامحة إلى تكوين وعي جماعي وطني لدى اللبنانيين وتوحيد إرادتهم، من أجل أن يكون لنا دولة تليق بشعب كان من أوائل الذين صدّروا الحرف إلى العالم، ويحتلّ اليوم العديد من أفراده أدوارًا سياسية وعلمية بارزة في أكثر من دولة في العالم الحديث.

يوسف مرتضى

المقدّمة...

الكتابة هي الوسيلة الأفضل تعبيرًا والأكثر رسوخًا في إبراز ميزات الإنسان وخلاصة تفاعله الجدلي مع المحيط والظروف، ناشرًا بذلك العلم والمعرفة من وجهة نظر معيّنة، وعن حقبة زمنية محدّدة.

إذن، كتبتُ معناها أنّني فكّرت وتأمّلت.

وإن كانت اللغة هي وسيلة التواصل والتعارف، فإنّ الكتابة هي الإفراز الملموس لجدلية اللغة مع الحياة.

بالمناسبة، لم يرد في كتب سماوية أيّة مقدّسات بمضامينها إلّا أنّ الناس أسهموا بتعظيمها.

«في البدء كانت الكلمة».

وما دلالات الكلمة إن لم ننقلها ونتفهّمها بالمعنى والمبنى؟

الكلمة التي تقدّست في اتّساع شموليتها، إنّما هي العلم والفهم وحتى القيم التي إن لم تترسّخ، وتثبت في أذهان البشر، فماذا يبقى من أهمّيتها؟ وكيف تفيد إذا ما بقيت في انطواء الذاكرة وتغييب الفكر؟

وأنا أكتب، قدري هو أن أتجاوز تواصل وتواضع العزلة، وقد انخرطت في شمولية الخلق والإبداع، فالكتابة عملية حيوية نشطة، تحثّ في

بعض جوانبها الذاكرة وتستنطقها بما تختزن كي تبوح به فهمًا وجدلًا ومعرفة وعطاءً.

الكتابة هي التعبير العملي للمقولة التي تسمو عن كلّ دنس.

الكتابة هي السبر في المدلولات، والتواصل في الإبداع، من خلالها أنقل ما أتذكّره إلى من يريده. أكتب لأستخلص ما سبق من أمثولات، وأنا معنيّ بأن أسهم في التحليل والتفسير بعيدًا عن التبرير والمراوحة.

حكاية الكتابة تترافق مع أعجوبة الخلق، فهذه الظاهرة ليست فقط حتمية في التحقيق والتبليغ، إنّما هي أيضًا منطلق يستحضر ما حدث للتدليل على ما سيحدث.

بالكتابة يستمرّ الوجود معطاءً، والخلق استمرارًا، والتحديث تعميمًا، فماهية الكتابة العملية هي في عمليات التلقي والتصدير، من تَبلّغ إلى إبلاغ.

الكتابة إفراز الزمان على صفحة المكان، وفي غيابها ظلمة ظالمة ومتهالكة، تُفقد الإنسان معانيه، والعالم صفاته وميزاته.

بعيدًا عن الكتابة، تستحيل الحياة ركودًا، أو يعمّ الجهل والتخلّف.

الكتابة نقل وتفسير، تفاعل وتعامل، وخير تواصل للمعاني الحضارية والثقافية...

كيف يمكننا أن نقيّم خلقًا بدون كتابة؟ وكيف نستطيع تقدّمًا وتطوّرًا بدون شعاع نور يخترق الظلمات، وينير الطرقات، ويصوّر رسمًا يترسّخ معنًا. «في البدء كانت الكلمة»، حتى تدفّق الجمال بروائعه.

بعيدًا عن الكتابة، يصبح الكون خاليًا من الحياة، ويقترب من الخواء لاحتضانه كائنات بلا وجود، ويستحيل النطق إلى أن يختلط خيره بشرّه.

كيف نستذكر ماضينا؟ وكيف نتواصل مع أسلافنا؟ نحثّهم على تحفيزنا بما أبدعوه وأنتجوه، نبني عليه تراكمات جديدة، فننطلق بذلك من جدلية الخلق والإبداع.

أنا لست بمؤرّخ، وهذه صفة لا أستطيع أن أدّعيها، وكم كنت أودّ أن أكون...

ولكنّني أستذكر التاريخ فأستحضره عاريًا من الغموض والالتباس، كي أستكشف من خلاله الحقائق والوقائع.

في سردية مطلقة، أذنت لنفسي بأن أسجّل ما تختزنه ذاكرتي، وما تقع عليه مشاهداتي والمتابعة الحثيثة، حتى كنت حارس السعادة بكلّ زهوها في القراءة التي هي أرقى أنواع الإبلاغ والتبليغ وتعميم المعرفة والإدراك.

هل كانت علومًا بدون متابعة وملاحقة؟ ثمّ هل تستوي الحضارات والثقافات بدون ذلك؟

من خلال الكتابة تعرّفنا إلى ما أنتجه الأسلاف. هو الحصيلة التراكمية التي تؤلّف إبداعات الكون وعجائب الخلق في السعي إلى التقدّم نحو المستقبل، فنسعى بدورنا ونحفظ الإرث ونراكم عليه لورثة لاحقين.

إنّه منتهى الإبداع وقمّة التوهّج مع إشعاعات الفكر في تمدّده وتطوّره.

ونحن البشر نسعى إلى الكمال. ولكن كيف؟

في الواقع، حسبنا أن نقترب وندنو منه، ولكن هناك استحالة حتمية أن نندمج فيه لئلّا نفسد عملية الخلق الإلهي.

ألم تتوهّج الحكمة الإلهية فهمًا ومعرفة في إبداع الإنسان ركيزة الرحى في سيرورة الخلق؟

ألم تكن الرسالة النبوية بالدعوة إلى القراءة، وتثبيت النداء الهادف حقًّا لتملّك الحقيقة: «اقرأ باسم ربّك الذي خلق...»؟

أمّا بعيدًا عن الكتابة، فتقع المأساة الكبرى، مأساة التاريخ وتحديث المفاهيم. بدون النقل والتبليغ، تقع القطعية التي تضع حدًّا لكلّ تكوين ولكلّ إبداع ولكلّ خلق.

ولا يزال صدى كلمات المرجع آية الله العظمى السيّد محمد حسين فضل الله تغمّده الله بواسع رحمته، يتردّد في ذهني وهو يحثّني على الكتابة، وكلما نشرت كتابًا كان يدعوني إلى الاستزادة، حيث كان يرى أنّ الكتابة لا ينحصر فهمها بحالة، بل بحالات، ولا بلمحة بل بلمحات.

فالكتابة ضوء الوجود وصدى الاستمرار والبقاء والدعوة المحفّزة للخلود.

من مقولة «في البدء كانت الكلمة» إلى الوحي النبوي: «اقرأ باسم ربّك...»، تتوالد البشرية وتتفاعل الحضارات، وقد يسقط من يسقط، ولكنّ الاستمرار الحيّ الفاعل لا يكون إلّا عبر الكتابة.

محسن دلّول

إضاءات سريعة على الصيغة اللبنانية
كما عشتها وعايشتها

إنّ السياسة من وجهة نظري هي مساحة تلاقٍ يجب أن تجمع ولا تفرّق. والسياسة في لبنان اليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، تحتاج إلى المزيد من الحرّية والحكمة. ولا أُخفي أنّ أمورًا كثيرة تحصل في البلاد لا أنظر إليها بعين الرضى.

الحالة في لبنان اليوم تختلف عمّا كانت عليه في الماضي. ففي زمن الحرب كنت قلقًا جدًا من حالة التقاتل بين أبناء الوطن الواحد، ومن غياب العدالة والمساواة في ما بينهم.

لقد أجبت عن تساؤل الراحل كمال جنبلاط إبان الحرب الأهلية عن رأيي في تلك الحرب بالقول: «إنّ وضعنا للأسف يشبه إلى حدّ بعيد وضع من دخل مغارة لا نفقًا، لأنّ الدخول في النفق لا بدّ من أن يفضي إلى مخرج في نهايته، أمّا المغارة فهي مغلقة ولا يمكن الخروج أو النفاذ منها من الجهة الأخرى». وأضفت قائلًا: «العدالة تتحقق بالسياسة بعيدًا من القوّة العسكرية». وهنا لا بدّ من الاستشهاد بقول الشيخ بشارة الخوري

عشيّة طرح التمديد الثاني له في عام 1952: «إنّ قطرة دم واحدة تساوي جميع الرؤساء في العالم».

وقد سلطّ عليّ موقفي هذا من الحرب سهام الاتّهام بالتخاذل والعمالة للنظام السوري.

إنّنا اليوم بأمسّ الحاجة للانتظام في دولة القانون والمؤسّسات كي نلحق بالتطوّر الذي تجمّد في بلادنا خلال فترة الحرب. فأعباء الحياة المستجدّة تحتاج إلى ديناميكية نشطة، وإلى تضافر جهود كلّ أبناء الوطن. ولكي نستحق الحياة لا بدّ لنا من الإيمان بالتطوّر ومن العمل من أجلها.

ففي مرحلة ما قبل الاستقلال عام 1943، كان معظم اللبنانيين غير متعلّمين، كنّا نحتاج إلى من يكتب رسالة أو من يقرأ نصًّا. أمّا اليوم فأصبحت ميزة اللبنانيين في تعاظم حجم المتعلّمين بينهم، وأصبحنا نتحدّث عن ثروة بشرية هائلة لا نجد لها أسواق العمل.

إنّ صيغة اتّفاق الطائف والدستور الذي انبثق عنه أوقفت الحرب وأسّست لقيام دولة مدنية، غير أنّه، للأسف، لم نجد الالتزام بتطبيق الدستور من قبل السلطات المعنيّة.

إنّ الضغط الذي كان يُمارس على لبنان عقب اتّفاق القاهرة عام 1969، جعل اللبنانيين ينقسمون ضمنيًا بين خائف ومغبون.

وعندما تحوّل هذا الانقسام إلى اقتتال داخلي، راح كلّ فريق من أفرقاء الصراع ينشد الحلول من الخارج!

وتاريخيًا، كما هو معروف، كان المسيحيون يستنجدون بالغرب، والسنّة يستنجدون بالأتراك، أمّا الشيعة فكانوا منبوذين من الأتراك.

في ضوء تلك التجارب، وآخرها الحرب الأهلية، رأيت أنّ من الحكمة في لبنان أن يتشكّل مجلس حكماء يضمّ أشخاصًا يمثّلون مختلف شرائح المجتمع. مثقفون – أطبّاء – مهندسون – محامون – مزارعون،

يكون دوره استشاريًا، يدرس الأوضاع، ويقترح حلولًا للمشاكل القائمة والمستجدّة، فتأخذ السلطات المعنيّة منها ما تراه مفيدًا وصائبًا.

لكنّ المشكلة أنّ اللبنانيين، كما العرب، دائمًا يتكلّمون عن الماضي، فيما المطلوب هو التفكير في كيفية بناء المستقبل. وفي حالة لبنان اليوم، تدرك إسرائيل أنّها إذا اعتدت علينا فسوف تدفع ثمنًا باهظًا. بن غوريون مات مجنونًا لأنّ أهالي الضحايا حاسبوه وحاكموه، حيث خرجت تظاهرة في تل أبيب ضمّت أكثر من مئة ألف شخص إبان اجتياح لبنان عام 1982.

للأسف، في المقابل، العرب لم يواجهوا إسرائيل بمنطق الدولة الذي يقوم على الديمقراطية والمؤسّسات وسيادة القانون، وهذا ما ميّز إلى حدٍّ ما النظام اللبناني، رغم الاستدراك الذي عبّر عنه في هذا المجال يومًا الرئيس سليم الحصّ بقوله: «لدينا الكثير من الحرّية والقليل من الديمقراطية».

أمّا النظام الذي يقوم عليه الكيان الصهيوني، فهو يرتكز بشكل أساسي على حكم العسكر. ففي إسرائيل لا يوجد شعب أصلًا، فهم شتات اجتمعوا في أرض ليست أرضهم، ولا جذور ثقافية أو تقاليد تجمعهم إلّا الانتماء الديني، وهم منقسمون بين يهود شرقيين ويهود غربيين.

والمشكلة أنّ الأنظمة العربية لم تبنِ جيوشًا لتحمي الأوطان، وإنّما بنت جيوشًا لتحميها وتحمي الرؤساء فيها.

إنّ عبارة النأي بالنفس لا تعجبني، وأؤكّد أنّ سلاح حزب اللّه في حالتنا الحاضرة هو ضرورة، وإن كان يحتاج إلى مأسسته، لأنّه يشكّل حالة من توازن الرعب مع العدوّ الإسرائيلي. كما أنّني مع اقتناء العرب قنبلة ذرّية لفرض التوازن مع العدوّ. ومن أسلحة المواجهة الحقيقية مع العدوّ الصهيوني، اعتماد سياسة تنمية مستدامة في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

بحجّة الخوف على الوجود والمصير، تلجأ الزعامات الطائفية في لبنان إلى طلب الاستعانة بالخارج. ففي الحرب الأهلية اللبنانية، طالب الرئيس فرنجية والجبهة اللبنانية بالحماية من الخارج (السوريون) للتخلّص من الحركة الوطنية.

وأذكر أنّ الرئيس حافظ الأسد أطلعنا في الجلسة الأخيرة لكمال جنبلاط معه وأنا كنت حاضرًا مع رفاق آخرين، على الوثيقة التي تعهّد فيها أركان الجبهة اللبنانية بإقامة اتّحاد فدرالي مع لبنان مقابل حماية السوريين لهم.

نحن للأسف، منذ عهد الاستقلال، لم نبنِ وطنًا، بل بنينا صيغة تتلاءم تركيبتها مع مصالح المجموعة النافذة.

وعندما كبروا على الصيغة «فرطوا»، وأصبحوا أمام ضرورة إمّا تطوير الصيغة والانتقال إلى جمهورية ثانية وثالثة ورابعة، أو دفع الثمن عبر تغيير الصيغة.

عام 1958 قدّم فؤاد شهاب نموذجًا إصلاحيًا على طريق بناء دولة القانون والمؤسّسات. وهنا أستذكر ما قاله يوسف السودا في إجابته للبطريرك إلياس الحويّك عندما سأله هذا الأخير: «عُرض علينا لبنان الكبير، نقبل أم نرفض؟» فكان جواب السودا: «لبنان من دون البقاع موت اقتصادي ولبنان مع البقاع مجازفة سياسية».

منذ عهد الاستقلال إلى اليوم طرأ تغيير كبير على الديموغرافيا اللبنانية. فعدد المسيحيين الذي كان عشيّة الاستقلال يساوي 55٪ من عدد اللبنانيين، أصبح اليوم يساوي أو يقلّ عن عدد الشيعة وحدهم وكذلك عن عدد السنّة وحدهم.

وبالعودة إلى فكرة الاستعانة بالخارج، أذكر أنّ الإسرائيليين طرحوا على الشيخ بشير الجميّل في اجتماعه في نهاريّا مع مناحيم بيغن،

مشروعًا سياسيًا في كيفية التعامل مع المسلمين اللبنانيين ثمن تنصيبه رئيسًا للجمهورية، فرفضه بحجّة عدم قدرته على تنفيذه.

للأسف أقول، إنّه طيلة سنوات الحرب الأهلية، لم يتحلَّ أيٌّ من أطراف الصراع الداخلي بالحكمة السياسية لإمكانية التوصّل إلى تسوية سياسية مرضية للجميع.

وكنت في بداية الحرب عام 1975 قد جمعت الزعيم كمال جنبلاط بالشيخ بشير الجميّل في منزلي بمحلّة الظريف في بيروت الغربية، ووضعنا العديد من الصيغ بهدف تقريب وجهات النظر، إلّا أنّنا للأسف لم نفلح.

وهنا تعود بي الذاكرة إلى موقف الجنرال ساراي الذي كان يزدري رجال الدين، وكانت السلطات الفرنسية قد طلبت منه أن يحضر اجتماعات بكركي لما في ذلك من مصلحة لفرنسا، فكان جوابه على هذا الطلب: « يعيش في فرنسا 3 ملايين مسلم، وصحيح أنّ مصلحة المسيحيين في لبنان تهمّنا، لكن مصلحة فرنسا أولًا».

ومن جهتي، وحسب مواكبتي للتطوّرات، أرى أنّه لو انتُخب مخائيل الضاهر رئيسًا للجمهورية عام 1989 لما حصل الطائف. وقد كانت حصلت تسوية داخلية، لكنّ القوّات اللبنانية خذلت إيلي حبيقة في تلك الفترة، فأحبطوا انتخاب الضاهر رئيسًا للجمهورية.

وبعد انتخاب الياس الهرواي رئيسًا للجمهورية، كلّفني مجلس الوزراء بتوصية من الأخضر الإبراهيمي، التفاوض مع عون لتسليم السلطة إلى الشرعية الجديدة، على أن ينخرط هو فيها بمنصب وزاري رفيع، وإلّا فسيُخرَج من بعبدا بالقوّة. وبالفعل بعد جلسة طويلة مع الجنرال عون في منزل السفير الفرنسي «ألا» في الحازمية وافق عون على الانخراط في التسوية. غير أنّ السفير «ألا» هو من عطّل اتّفاقي معه. وكان السفير الفرنسي على ما يبدو مقتنعًا بأنّ إسرائيل لن تسمح للجيش السوري بدخول بعبدا دعمًا للجيش اللبناني لإخراج عون. وعندما أثار «ألا» معي

هذا الأمر قلت له لا تخطئ، أميركا ستتولّى إقناع إسرائيل. وهكذا رفض عون التسوية، كما أعلن رفضه لاتّفاق الطائف.

وفي محطة أخرى أذكر أنّه ربطتني بالرئيس إميل لحّود، عندما كان قائدًا للجيش وكنت وزيرًا للدفاع، علاقة صداقة متينة تطوّرت إلى صداقة عائلية في ما بيننا. وعندما احتدم الخلاف بينه وبين الرئيس الحريري، وقفت إلى جانب الرئيس الحريري، علمًا بأنّ لحود قد عرض عليّ اختيار أيّ حقيبة سياسية مقابل أن أبقى إلى جانبه. رفضت عرضه وسرت مع الحريري حتى النهاية. البعض يعتبر أنّني كنت مخطئًا، لكنّني أجد أنّني، رغم كلّ ما حصل، لم أكن مخطئًا.

لقد كان الرئيس حافظ الأسد يعرف الرئيس الحريري وأهمّية دوره جيّدًا أكثر من معرفة الرئيس بشّار به. فالآباء أدرى من الأبناء.

والشيء بالشيء يُذكر، فبشارة الخوري ورياض الصلح صنعا معًا الاستقلال لكن سرعان ما انقلب أحدهما على الآخر.

وبعد بشارة الخوري تولّى شمعون رئاسة الجمهورية وكان شريكًا مع كمال جنبلاط في الجبهة الاشتراكية اللبنانية التي أوصلته إلى سدّة الرئاسة، لكنّه أسقط جنبلاط في الانتخابات النيابية في عام 1957.

الموارنة في حماية الأمويّين

يقول المؤرّخ اللبناني الأب ريمون الهاشم في كتابه المرجع «دراسة تحليلية في تاريخ الموارنة في لبنان»: «لقد أزالت الجيوش العربية الإسلامية المنتصرة كابوس الاضطهاد الذي مارسه الحكم البيزنطي ضدّ الجماعات التي خالفته الرأي، حيث نكّل باليعاقبة والموارنة أكثر من مرّة. وعندئذ تمكّن الموارنة من إعلان استقلال كنيستهم عن بيزنطة بعدما نفّذت هيمنتها العسكرية. وذلك ما يؤكّد أنّ الموارنة مثل غيرهم

من الفئات المسيحية رحّبوا بالفاتحين العرب المسلمين، أو أنّهم على الأقلّ قد استفادوا من هذا الفتح للتخلّص من الظلم الذي مارسه الأباطرة المسيحيون».

ويقول فؤاد قازان: «لقد جاهر أكثر السوريين المسيحيين بتفضيلهم المسلمين على الأباطرة المسيحيين مثل اليعاقبة المعتنقين الطبيعة الواحدة والمشيئة الواحدة، «المونوفوزيين»، وقد لمس المسيحيون في ظلّ حكم المسلمين التسامح الذي كانوا قد فقدوه إبان حكم الأباطرة البيزنطيين».

ولكن سرعان ما شكّل بعض المسيحيين من «الروم» رأس حربة داخل جسم الدولة الإسلامية، يعبرون إليه كلما وجدوا الفرصة سانحة لإعادة مجدهم وسيطرتهم على تلك المنطقة.

ولكن لم تستمرّ الأمور على هذا النحو الصريح، إذ إنّه في عام 708م عقد الأمويّون العزم على تهديم المُنشأة التي كان يستخدمها الروم في لبنان، فاستولوا على مقرّهم في «الجرجومة» وشتّتوهم.

وتَذكُر كتب التاريخ أنّ الأمويين أسهموا في دعم وتكوين الموارنة في شمال لبنان. وكما يقول المؤرّخ الأب ريمون الهاشم، الذي يطيب لي أن أستشهد بكتاباته لأنّها متجرّدة ونزيهة: «ممّا يلفت النظر أنّ البطريركية المارونية ظلّت في بيت مارون على العاصي طوال الخلافة الأموية، وحافظت على بقائها خلال الخلافة العباسية ولكن بطريقة رمزية».

الإمارة الملتبسة في جبل لبنان

بتنا ندرك تمامًا أنّ تحريف التاريخ، وخاصّة بعض وقائعه، يتمّ عن سابق تصوّر وتصميم، بهدف إظهار وجهة نظر معّينة ينبغي تسخيرها لأغراض ذاتية ولمصالح سياسية فئوية.

وكم جعلتنا النوائب الشديدة فريسة سهلة لكلّ طامع، وغبّ الطلب لكلّ صاحب مصلحة. نعود من حيث ابتدأنا ونتساءل مع الحيارى من محللين ومؤرّخين: لماذا بلدة البترون ومحيطها قد سَلمت من التخريب والتنكيل؟ يجيب المحللون الواقعيون أنّ البترون لم تكن حامية صليبية شأن سواها من البلدات والمناطق التي تعرّضت للتخريب والقتل.

وكانت سياسة المماليك تقضي بتدمير المدن الصليبية، كي لا يعود إليها الصليبيون الذين تكرّرت محاولاتهم الفاشلة.

وتعميمًا للفائدة، نذكّر بأنّ السلطان سليم تسلّم مفاتيح الحرمين الشريفين وأعلن نفسه خليفة على المسلمين بعد وفاة المتوكّل آخر الخلفاء العباسيين. ويعود نسب العثمانيين إلى «عثمان بن أرطغرل زعيم إحدى القبائل التركية المتوفّى عام 1325م».

وكان قد أعلن استقلال بلاده في أواسط الأناضول قرب أنقرة عام 1300 م بعد انهيار دولة السلاجقة الأتراك على أيدي المغول.

وكما هو مسلّم به تاريخيًا، فإنّه في ظلّ الحكم العثماني حلّ أمراء بني معن مكان التنوخيين في قرى وبلدات إمارة لبنان الأوسط، وبنو عساف التركمان تولّوا كسروان وجبيل، وبنو حرفوش تولّوا البقاع وبعلبك، والشهابيون تولّوا إمارة وادي التيم.

ويقول المؤرّخ الأب ريمون الهاشم: «في الوقت الذي رأى فيه الغرب والكرسيّ الرسولي الموارنة خرافًا بين ذئاب، وورودًا بين أشواك، رأى العثمانيون والمماليك من قبلهم في المسيحيين عامّة ذمّيين، من طبقة متدنّية عن المسلمين».

وأخذت المشكلات تتفاعل، وتتضارب الصلاحيات بين القناصل الذين يدعون إلى حماية الأقلّيات من الدولة العثمانية.

وكان القانون يُمنع من التنفيذ إذا دخل رجال الحكومة منزلًا مشمولًا بالحماية، لتحسم الأمور على مستوًى عالٍ جدًا. وإذا صودف

ودخلوا بيتًا بداعي التفتيش، يكون هذا مخالفًا للقانون ونقضًا للمعاهدة، وإساءة للدولة الحامية. ويؤدّي مثل هذا الإجراء أحيانًا إلى نشوب مشكلة دبلوماسية وتدخّل القناصل لدى الباب العالي.

لقد قامت ازدواجية في ممارسة الحكم، استفاد منها أمراء الإمارتين المعنية والشهابية الذين تسمّوا بأسماء إسلامية، مع أنّهم كانوا في واقع الأمر ينتمون للطائفة المارونية.

وكتب الأب الهاشم: «يمثّل تاريخ الحكم المعني والشهابي لجبل لبنان المرحلة الخطرة التي انتقل الحكم فيها من الإمارة العربية الإسلامية التي تمثّلت في حكم التنوخيين في العصر العباسي، الذين حملوا عبء الدفاع عن المدخل الغربي للمشرق الإسلامي لقرون طويلة، إلى تأسيس كيان طائفي ذي طابع مسيحي في أواسط ونهايات القرن التاسع عشر».

ويضيف الأب الهاشم: «لقد اتّسمت مرحلة الحكم المعني والشهابي بالخضوع التام للموارنة والكنيسة، وتميّزت بإعطاء الامتيازات والوظائف العليا وإقطاع البلاد لهم، وضرب المسلمين في جبل لبنان تعزيزًا لسيطرتهم». وقد وجّه المطران عبد الله البستاني رسالة إلى سيّدات فرنسا بتاريخ 20 كانون الأول عام 1846 قال فيها: «إنّ أعداءنا يشتموننا ويسخرون منّا كلّ يوم بسببكم، أي بسبب تعلّقنا بفرنسا».

وقال الأب العويط: «إنّ الموارنة شعب لم يجد على الأرض صديقًا يشكو له أمره».

الكيان اللبناني بين بكركي وفرنسا ومبادئ الرئيس ولسون

ودائمًا يحتدم الصراع بين الدول الكبرى، وسعيها الحثيث للتوسّع والهيمنة، وبين سعي البلدان الصغيرة التي تنزع إلى السيادة والاستقلال.

وتبرز باستمرار التناقضات الحادّة، وتستفحل في سياق السعي إلى الحرّية، وتتجلى أحيانًا بتأثيراتها العنيفة فتُحدث الشروخ في أعماق هذه المجتمعات.

ولا تتردّد القوى الكبرى المؤثّرة عن بثّ روح التفرقة والانقسام في صلب المجتمعات النازعة إلى الاستحواذ على كياناتها المستقلة. والسلاح القاتل الذي تستخدمه القوى الكبرى يكون عادة تفخيخ الوحدة الوطنية بإذكاء النزاعات الدينية والطائفية، ما يسبّب العوائق التي تحول دون تحقيق الأماني والغايات السليمة.

وكانت البلدان التوّاقة إلى حكم نفسها بنفسها تتوسّل مساعدة الرئيس الأميركي ولسون، مستندةً خاصّةً إلى المبدأ الثاني من مقولته الشهيرة التي توصي وتنصّ على أنّ الحلّ لمشكلات البلدان الصغيرة يستند إلى رغبة السكّان في تقرير مصيرهم عن طيب خاطر.

لقد شكّلت مبادئ الرئيس ولسون المخارج المنطقية للحؤول دون استهداف كلّ من بريطانيا وفرنسا سيادة شعوب المنطقة واستقلالها.

وكانت الولايات المتّحدة تسعى في ذلك الحين إلى ترك الحرّية للشعوب الصغيرة في الاختيار والتصرّف.

لكنّ فرنسا وبريطانيا نجحتا في الإفلات من مبادرة الرئيس ولسون، وتمكّنتا من الإمساك بخناق هذه الشعوب وفرض شروطهما، واقتسمتا المنطقة وحوّلتاها إلى مناطق نفوذ مطلقة.

ولم تنفع المبادرة الأميركية بسبب تجاهلها وإسقاطها من قبل لندن وباريس اللتين ضربتا عرض الحائط بالاشتراط الأميركي بأن تعود الأمور إلى موافقة الشعوب المحكومة.

وكم هزئت فرنسا وبريطانيا من السعي الأميركي، ومن مبادرات الرئيس ولسون، وأخذتا عليه عدم المعرفة وقلّة الخبرة.

وقد تمّت التضحية بطموحات شعوب المنطقة، واعتبرت فرنسا وإنكلترا أنّ تجاهل الأماني المستعرة حماسةً جائز بنظرهما إن كانت لا تتوافق مع رغباتهما ومصالحهما.

وكم عانى الأقدمون، ونحن بدورنا لا نزال نعاني، من ظروف التفرقة التي باتت متجذّرة في النفوس، تغذّيها القوى الفاعلة، ويستجيب لها من يحتاج إلى عون ومساعدة أصحاب القوّة والنفوذ.

وكم نشعر بالانقباض ونحن نعاني من فقدان قراراتنا الحرّة، وكم نشعر بالأسى عندما تراودنا فكرة الغربة في أوطاننا.

لقد بلغت الوقاحة بالجنرال غورو عندما دخل دمشق منتصرًا ومحتلًّا، أن توجّه مباشرة إلى ضريح السلطان صلاح الدين الأيّوبي، ورفسه بقدمه وصاح بأعلى صوته: «يا صلاح الدين، أنت قلت لنا إبان الحروب الصليبية إنّكم قد خرجتم من الشرق ولن تعودوا إليه». وأضاف غورو قائلًا: «ها نحن قد عدنا... فانهض لترانا هنا وقد ظفرنا باحتلال سوريا».

يا للمواقف المتعنّتة ويا للشماتة المفرطة، يدعو صلاح الدين للمبارزة مستقويًا عليه وهو متوفّى منذ مئات السنين.

وكتب المؤرّخ الأب ريمون الهاشم في 22 كانون الثاني 1924 رسالة إلى الدكتور أيّوب ثابت في باريس، ضمّنها في كتابه «الانتداب الفرنسي على لبنان»، وجاء فيها:

«إن سوريا ولبنان يُخشى عليهما من التسلّط الإنكليزي والتسلّط الحجازي إذا هما نالا الاستقلال المطلق».

ولم نفهم معنى هذا الكلام، غير أنّنا ندرك أنّ من أدلى به يعارض نيل الاستقلال، بل يؤيّد الوصاية، أو «الانتداب الفرنسي». ومن المفيد في هذا المجال أن نستعيد كلمة البطريرك الماروني الياس الحويّك الشهيرة: «يا بني، وجدنا فرنسا مثل النار، عن بعد نتدفّأ على حرارة عاطفتها، أمّا اليوم وقد أصبحت قريبة منّا فقد أخذت هذه النار تحرقنا».

وكلام البطريرك الحويك هو رفض واستنكار لما كانت فرنسا قد بدأت تسعى إليه من خلال التخطيط لإنشاء دولة متّحدة بين سوريا ولبنان تُسمّى الولايات المتّحدة، بحكومة مركزية عاصمتها دمشق صيفًا وبيروت شتاءً.

وقد ازدادت قناعة بكركي في ذلك الوقت بأنّ الدول تقيم مصالحها الذاتية والخاصّة على حساب كلّ مصلحة أخرى.

وما زالت مقولة المحامي اللبناني يوسف السودا ماثلة للعيان، عندما استشاره البطريرك الحويّك بخصوص ضمّ الأقضية الأربعة، «الأطراف»، إلى لبنان لتشكيل لبنان الكبير، فقال له بعد لحظات من التفكير:

«اسمعني يا سيّدنا جيدًا، لبنان من دون البقاع موت اقتصادي، وقد يشبه الانتحار. لكنّه مع البقاع، مجازفة سياسية، لا أستطيع تحديد مدى خطورتها وأضرارها».

لقد بقي سكّان الأقضية، ولا سيّما أبناء المدن منهم، مرتبطين بالداخل السوري وبفكرة القومية العربية خاصّة.

وبلغت معارضة هذه المدن الدولة الجديدة درجة أنّها امتنعت عن حمل هويّتها. وعلى الرغم من كلّ الضغوط، استمرّ أهلها على عنادهم، وفي النهاية قبل الفرنسيون بأن لا يحذفوا منها الجملة التي تفيد بأنّ «حاملها هو من الرعيّة اللبنانية».

ربّما قيمة الأوطان تقاس بغناها في ماضيها وضعفها في حاضرها؟!

فقد كتب المؤرّخ الأب ريمون الهاشم أنّ «أزمة كادت تنشب بين بكركي والمفوّض السامي الفرنسي، عندما أنهى البطريرك خطابه الترحيبي بجملة لم تُنشر يومذاك خشية إثارة أزمة خطيرة بين الجانبين وهي: إذا مُسّت حفنة من تراب لبنان فأنا خلال أربع وعشرين ساعة أُشعلها ثورة في البلاد».

ويقال إنّ المحامي يوسف السودا، الذي كان مقرّبًا جدًّا من أوساط بكركي، تدخّل لمنع الأزمة من أن تتفاقم.

وكان الصراع على أشدّه بين من لا يرضى إلّا بلبنان في حدوده المرتسمة كيانًا وحيدًا، وبين من بقيت عقولهم وقلوبهم مرتبطة بالداخل السوري وبالعرب عامّة.

لقد انخرط الفرنسيون في خنق كلّ تعبير عن عواطف عربية ووحدوية، وكانت عقدة الجنسية اللبنانية وما زالت متفاقمة ومتعاظمة حتى يومنا هذا. وكما هي الأوضاع في أغلب البلدان وبالذات في لبنان، يرى أنجريد ماتسون (الرئيس السابق لجمعية مسلمي شمال أميركا) أنّ «الجنسية مظهر من مظاهر سيادة الوطن وعنصر أساسي من عناصر كيانه». وكان الفرنسيون يردّدون على مسامع بكركي والمسيحيين مقولة: «إن كان لفرنسا في لبنان خمسمئة ألف مسيحي فإنّ لها في شمال أفريقيا ثلاثين مليون مسلم».

«لا شرق ولا غرب»: شعار كاذب لتمرير صفقة الصيغة اللبنانية

منذ زمن طويل واللبنانيون يعانون وكأنّهم على موعد دائم مع تكرار التأرجح والتذبذب. أزمات متتالية، ولكنّ أهمّها فقدان قيمة المواطنية.

فنحن اللبنانيين لم نحسم بعد معنى المواطنية، ولم نتصرّف فعليًا لمعالجتها بالقدر الذي يحدّ من اهتزازها كلّما أثير موضوع دقيق وحسّاس يتعلق بالعقد الاجتماعي بيننا، وكلّما استحضرنا تاريخًا من سيرتنا المليئة بالعذابات والآلام وغالبًا الدماء... ماذا نقرأ؟

الحوادث تتكرّر ولكنّ الأسماء فقط لا تتغيّر، ولا تتعرّض حتى لتعديل في سياقها أو بنيتها العامّة.

إنّنا نعيش الأزمات حتى بتنا مدمنين عليها، تاريخنا المشترك لم ننجح بعد في كتابته بروح متجرّدة. كلّما أثير أمره نصبح كأنّنا في سياق مهرجان زجلي عاصف، نتبادل فيه همروجات الهجاء والمدح، نزعم أنّ العالم وُجد لخدمتنا، وأنّ كواكب السماء ما كانت إلّا لتنير دروبنا، وأنّنا لو شئنا لأسقطناها على الأرض.

إنّنا نؤكّد على الدوام، في ممارساتنا للحكم، عجزنا عن حُكم أنفسنا بأنفسنا وكأنّنا بحاجة دائمًا إلى وصاية تأخذ بأيدينا أو أخرى تضربنا على أيدينا.

نحاول أن نعزل الناس عن التأثيرات العديدة خشية اختراق الصمت الوطني وتهالك جدرانه.

ولكن لم تعد في العالم بأجمعه أسرار وخفايا، فثورة الاتّصالات والمعلومات هتكت الحرمات والخصوصية، وتوغّلت في مكامن الأسرار، وكشفتها بالقسر والتوافق.

وكأنّ الأجنبي الوافد إلى لبنان من طبيعة المقدّس بحيث يُسمع ويطاع.

وعلى الدوام يتنافس اللبنانيون على زخم الولاءات لذلك الأجنبي الوافد ليحكمنا، وتدور المزايدات حول من هو الأحق بالتقرّب منه. وفي وقت ترتفع فيه أصوات الفقر في كلّ بقعة من لبنان، يتصرّف حكّامنا وكأنّنا وُجدنا لنحمي جشع الطامعين، وبالذات إن كنّا من ذات الطائفة، وذلك بسبب فقدان المواطنية وعدم التسليم بالمفاهيم المنوطة بها.

ودأبنا أن ننساق بعيدًا في مظاهر التكريم والترحيب. وكم استرسلنا ضحكًا ونحن نقرأ أنّ المفوّض السامي الفرنسي بالوكالة، صرّح ذات مرّة في مناسبة معيّنة بأنّ فرنسا إنّما جاءت إلى لبنان فقط لحماية أصدقائها الموارنة، فاشتعلت على الأثر الهيصات، وبدأ المسؤول الفرنسي يجول في المناطق اللبنانية حيث يُستقبل بالحفاوة الحارّة جدًا، وتصدح

الهتافات بحياته وحياة فرنسا ومسؤوليها، وطبعًا، اتّساقًا مع تقاليدنا وموروثاتنا، كانوا يطلقون الرصاص ابتهاجًا.

وكم دُهشت لما وُصف به المتصرّف رضا باشا من قبل مريديه من اللبنانيين بأنّه يعتبر نفسه المحيي والمميت.

وفي استعادة لصفحات من تاريخ لبنان، نجد أنّنا ما زلنا في نفس المواقع، وحيال الأزمات المتجدّدة نفسها.

وكما هو معروف، انهزمت تركيا في الحرب العالمية الأولى وهي حليفة ألمانيا، وتضعضعت جيوشها، وخاصّة أثناء انسحابها إلى داخل الأراضي التركية. وفي هذه الفترة الزمنية اهتمّت فرنسا بإعادة المبعدين من القيادات اللبنانية الذين هربوا من المظالم التركية وتعسّفها، فأعادت أغلبهم، وفي مقدّمتهم داوود عمّون، أحد أعضاء مجلس الإدارة، وإميل إدّه، الذي ألبسه الفرنسيون ثياب ضابط فرنسي، وعاد إلى وطنه لبنان على ظهر سفينة حربية فرنسية.

وقد عُيّن إدّه في منصب مستشار سياسي وقضائي في القسم السياسي الذي رأَسَه الكابتن دام.

وكأنّنا كنّا على موعد مع القدر، فبينما كان اللبنانيون ينصرفون إلى التنازع في ما بينهم، كان الكبار، بسبب انتصاراتهم العسكرية، يضعون المخطّطات لحكمنا وتقاسمنا. فقد كان الصراع البريطاني-الفرنسي على أشدّه في ما يختصّ بمن هو الأولى في تولي رعايتنا وحكمنا. وكانت عملية اقتسام حادّة ومحتدمة، خلصت إلى وقوعنا في شراك الانتداب الفرنسي. وبعد إعلان إنشاء لبنان الكبير، علت أصوات كانت خفيّة في ما قبل، تعارض هذا المشروع.

إنّ استعراض أحداث التاريخ صعب وفي منتهى التعقيد والتشعّب بسبب فقدان روح المواطنية الحقة لدينا.

ومن يتصدَّ لتحمّل هذا العبء الثقيل، فهو متطوّع لمهمّة أساسية، قد تكون هي اللبنة الثابتة لحجر زاوية لبنان الجديد. والواجب الملحّ هنا أن تتسنّى لنا كتابة تاريخ لبنان بموضوعية وتجرّد، وبروح الحقيقة والعلم لا بغيض من الانحياز والتبعية.

وكما بات معروفًا، اضطلعت كلّ من فرنسا وبريطانيا باقتسام النفوذ في منطقتنا تحت باب فرض مبدأ الحماية-الوصاية، تحت مندرجات باب جديد هو الانتداب.

وأخذ الاستغراب أشدّه لدى الباحثين السياسيين. لماذا انتداب، ولماذا حماية ووصاية؟

وهنا لا بدّ لنا من توضيح هذا التباين، ففي رأي المؤرّخ اللبناني الأب ريمون الهاشم «إن كانت الحماية مصطلحًا قديمًا في قاموس التاريخ السياسي، فإنّ الانتداب ظاهرة جديدة في التاريخ السياسي»، وعلى حدّ تعبير الدكتور حتّي، هو «ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية».

وممّا لا شكّ فيه أنّ محادثات الحسين (شريف مكّة) ومكماهون (ممثّل الحكومة البريطانية) التي كان من شأنها إنشاء دولة عربية، والتي استمرّت من تمّوز 1915 حتى آذار 1919، لم تكن سوى لعبة مزدوجة، تلاعب فيها البريطانيون بتطلعات وأماني الشعوب العربية وانتهت إلى نفي الحسين بعد الغدر به وتضليله.

وكما ذُكر في وقته، تميّزت تلك المراسلات بدهاء السياسة البريطانية، التي تخفي ما تريد، ولا تعلن ما تريد تحقيقه.

ويقول سانت لويس في رسالة إلى البطريرك الماروني سنة 1920: «... وإنّنا مقتنعون بأنّ هذه الأمّة (لبنان) هي جزء من الأمّة الفرنسية، ذلك أنّ صداقتها للشعب الفرنسي تشبه دائمًا الصداقة التي للفرنسيين نحو الفرنسيين... إنّنا نعد بأن نقدّم لكم ولشعبكم الحماية ونعمل كلّ ما يلزم من أجل رفاهيتكم».

رياض الصلح الاستقلالي: بعدما فشل مع إميل إدّه، اتّفق مع بشارة الخوري

يعزو كثيرون تعاظم المشكلات في لبنان إلى خلل مزمن في بنية النظام السياسي، ويرون أنّ هذا الخلل يكمن في الصيغة التي ابتدعها أهل الحلّ والربط في ذلك الحين، والتي سُمّيت «صيغة العيش المشترك» – (الميثاق الوطني).

في اعتقادي إنّ هذه الصيغة كانت قد انطلقت من ثوابت تراعي واقع لبنان، الذي أُنشئ بموجب قرار فرنسي أعلنه ممثّل فرنسا في لبنان وسوريا، الجنرال غورو، من مقرّ البعثة الفرنسية في قصر الصنوبر.

ومن المفاهيم التي سادت أنّ للبنان خصوصية ذاتية تختلف عن خصوصيات البلدان العربية الأخرى.

وليس صدفة أن يكون أحد طرفي قيام هذه الصيغة أحد أشدّ الدعاة إلى توحيد الأقطار العربية، أي رياض الصلح، والطرف الثاني أحد الأكثر تحفّظًا على التمدّد العربي في الأوساط والمنتديات اللبنانية، أي بشارة الخوري.

أدرك رياض بحدسه المباشر أنّ أمثولة «سايكس-بيكو» هي رسالة لا يجب فقط أن تُحفظ، وإنّما بالذات، أن تُعتبر الحلّ النهائي لإنجاز استقلال الأقطار العربية، خاصّة بعد احتلال غورو وجيشه دمشق، وسقوط وزير دفاع حكومة الأمير فيصل في معركة ميسلون.

إنّ أهمّية أو أرجحية أن يختلف رجل عن آخر، هي في مدى قدرة أيّ منهما على التقاط الفرصة وسبر أعماقها، في سبيل إيجاد الحلول اللازمة.

وكما تشير الوثائق والتاريخ، كان هاجس رياض الصلح واللفيف الكبير الذي كان معه، هو قيام الوحدة العربية، غير أنّه، عندما أدرك أنّ

الوحدة استحالت إلى توهّم وتخيّل، أصبح يرى أنّ من يتوقف عند ذلك الموضوع ليس إلّا ساذجًا.

حمل رياض الصلح هومًا أخرى بعد أن تجاوز الدعوة إلى الوحدة، وأضحى الهدف عنده استقلال لبنان وسائر الأقطار العربية. لكنّه كان يدرك أنّ تنفيذ ذلك ليس بالأمر السهل، وبالذات في لبنان، لعلمه أنّ أكثر من نصف اللبنانيين كانوا يشعرون بالقلق من الدعوة إلى الاستقلال، خوفًا من الذوبان والضياع في خضمّ البحر العربي المسلم.

وكان في مقابل تحفّظ المسيحيين على الدعوة الاستقلالية تيّارٌ عريضٌ من المسلمين يروّج للعروبة.

والمعادلة كانت أكثرية مسيحية وازنة، مقابل أكثرية مسلمة وازنة.

انكفأ رياض والعروبيون إلى التفكير الجدّي بجغرافية مجتزأة ومختزلة، عملًا بمقولة «اقنع بالقليل إن لم تستطع الحصول على الكثير».

لذا كان لا بدّ من محاور مسيحي يتّفق مع المحاور المسلم، ويقتنعان معًا بالعمل لتحقيق الاستقلال الذي دونه عوائق، ودونه تحفّظات كثيرة وعميقة.

تحرّك رياض الصلح باتّجاه إميل إدّه، الذي كان يمثّل حالة متعاظمة وسط الجمهور المسيحي، وعرض عليه التفاهم على قواسم مشتركة تجعلهما يسعيان لتحقيق الاستقلال. رفض إدّه العرض بحجّة أنّه لا بدّ من فترة زمنية إضافية حتى يكتسب اللبنانيون خبرة كاملة في إدارة الدولة، وهذا يعني الإفادة أكثر من إدارة الانتداب الفرنسي، وعبثًا حاول الصلح الذي كان يفضّل التفاهم مع إدّه لا مع سواه. وعندما فشل في إقناع إدّه، تحوّل الصلح في مسعاه الاستقلالي إلى خصم إدّه المباشر الذي يقاسمه النفوذ في الأوساط المسيحية، وهو الشيخ بشارة الخوري.

وكان الصلح يدرك أنّ لدى الخوري، الهواجس نفسها التي تتحكّم بإدّه، غير أنّه بعكس خصمه لم يستبعد فكرة الاستقلال كلّيًا، بل راح

يبحث مع محاوريه في الضمانات التي تُطمئن المسيحيين وتجعلهم ينخرطون في المطالبة بالاستقلال.

هكذا، كانت الصيغة التاريخية الشهيرة التي لم يتم إدراجها في صلب الدستور الجديد، إذ اعتُبرت مؤقتة، وتنطلق من معايير الميثاق ليس إلّا، وسُمّيت «وثيقة الميثاق الوطني».

وتختلف الآراء والأخبار حول هذه الوثيقة، إذ هناك من يقول إنّها شفهية ولم تسجّل في الورق، وآخرون يؤكّدون أنّها كُتبت وبخطّ ابن عمّ رياض، أي الرئيس تقيّ الدين الصلح. وهناك من ينفي هذه وتلك، ويعيد تفاهم الخوري-الصلح إلى تحالف في الحكم، وتقاسم السلطة، يسمّيه كثيرون الصفقة الكبرى.

وفي سياق أحاديث كنّا نتداولها مع تقيّ الدين الصلح المقرّب جدًا إلى القلب، المثقف والخفيف الظلّ، كنّا نصف الصفقة بالرشوة، فيرفض كلامنا رفضًا قاطعًا، ويروي لنا ما عايشه من محاولات لإيجاد صيغة كانت تفشل بمعظمها، حتى تمّ التوصّل إلى صيغة التفاهم تلك التي، عند تفحّصها، يتبيّن أنّ الجانب المسيحي كان قد أعرب عن مخاوفه وازدياد قلقه، وأنّ الجانب المسلم طمأنه بأنّه لن يذهب إلى أبعد من اعتبار لبنان ذا وجه عربي فقط.

لكنّ هذا لم يكن كافيًا لإقناع الفريق المسيحي، الذي اشترط وضع يده على المفاصل الأساسية لمكوّنات السلطة، من أمنٍ وعدل، إلى جيش، إلى السياسة الخارجية... والسلسلة لا تنقطع.

ويقول تقيّ الدين الصلح إنّ العامل الذي كان يقلق المحاور المسلم من تقديم المزيد من التنازلات هو العامل الديموغرافي، حيث إنّ الغلبة في تعداد السكّان كانت للمسيحيين. ويقول الصلح في سياق دفاعه عن بنود الميثاق الوطني إنّه، في المقلب الآخر، المسيحي، كان هناك أيضًا من تحسّب من الازدياد المفرط في الولادات عند المسلمين.

في المقابل، كانت المؤسّسات المارونية والمسيحية، في محاولةٍ منها لخلق التوازن، تعمد إلى تجنيس المسيحيين من التابعية العربية لأيّ بلد انتموا، إذا رغبوا في ذلك.

حتى إنّ عددًا لا بأس به من الأقباط المصريين قد جُنّسوا وهم غير مقيمين حتى على الأراضي اللبنانية.

ويضيف الصلح متذكّرًا أنّه ما إن تولّى فؤاد شهاب الرئاسة، حتى أدرك بفطرته المتوهّجة التمادي في الاختلال السكاني، وأبلغ الصلح بأنّ الميزان بات يميل إلى جانب المسلمين، الأمر الذي احتاط له عبر تعديل نسب المشاركة في السلطة لتصبح مناصفة في التمثيل الحكومي والنيابي وحتى في الوظيفة، بعدما كانت المعادلة (5-6) (أي 5 مسلمين/ 6 مسيحيين).

وفي المحصّلة، وبعد هذا العرض لظروف قيام وثيقة الوفاق الوطني، نجد أنّ هذه الصيغة السياسية تحوّلت إلى قيد حديدي يكبّل جميع المكوّنات، ويمنعها من التفاعل، ويحول بينها وبين التغيير أو حتى التطوير... فتجمّدت الأمور كلّها في قوالب محكمة الإقفال.

ولكن بفعل تطوّر الأمور وتغيّرها مع مرور الزمن، كان لا بدّ لهذه القيود أن تنكسر، ولهذه الأغلال أن تتفكّك، ولو سادت الحكمة والرويّة، لكان بالإمكان سلوك نسق آخر، أي معالجة الأمور بما يتناسب مع عوامل التغيير التي أدركها الرئيس شهاب، غير أنّ ما حصل في النظرة إلى تلك المتغيّرات كان في منتهى الخفّة والطيش، وعبّرت عنها مقولة الرئيس كميل شمعون حين قال: «ما لنا لنا، وما لكم لنا ولكم».

واستفاد من ذلك ذوو الأطماع في الاستئثار بالسلطة، عبر تحقيق المزيد من الامتيازات، غير مبالين بعوامل التطوّر، ولا بمسار المتغيّرات العامّة، وبالذات غير مبالين بما أحدثته العملية الديموغرافية، والتبدّل

في ميزان تعداد السكان اللبنانيين، الذين بات ثلثهم من المسيحيين مقابل الثلثين من المسلمين.

تسود اليوم حركة عنصرية متهالكة العقل والمنطق، يُروَّج لها بشكل حثيث، ومستقاة من النظام العنصري السابق الذي سقط ولم يتمكّن من الاستمرار، ويقوم على جدلية أقلّ ما يقال فيها أنّها حقيرة: «الفرد هنا يساوي أكثر من الفرد في المقلب الآخر»... وقى الله لبنان وشعب لبنان من التحجّر العقلي الذي أصاب البعض!

إشكالية الكيان اللبناني مستمرّة منذ التأسيس

ممّا لا ريب فيه أنّ النظم السياسية، بفعل التطوّرات الحديثة، قد تعددّت أهدافها، وربّما تغيّرت وظائفها. هذا ما نلاحظه في سياق حياتنا الاجتماعية، وكما نعلم، إنّ علم الاجتماع السياسي اتّجه في منطلقه الرئيسي لمعالجة طبيعة النظم السياسية. وبهذا المعنى هو يمثّل حالة حيوية لتفسير الظواهر الاجتماعية وتأثيراتها المباشرة على الممارسات السياسية.

من هنا يمكننا اعتبار ذلك أداة هامّة تساعد الباحثين والمنخرطين في العمل السياسي على تحليل الظواهر الاجتماعية وتفسيرها.

لكنّ التجارب أظهرت إلى حدّ كبير أنّ هذا العامل ما زال غامضًا، وأحيانًا يبدو معقدًا، حيث يصعب ضبطه ورسم طريقة سيره.

وهنا لا بدّ من التذكير بأنّ الفيلسوف اليوناني الشهير أفلاطون قد ذهب أبعد من كلّ هذه التعريفات والسلوكيات، عندما أطلق نظرية جديدة ومحدّدة في كتابه «الجمهورية». واعتبر أفلاطون أنّ النخبة لا ينبغي أن تتكوّن حكمًا من الأثرياء، وإنّما هي في منطلقاتها الأساسية حالة متكاملة، منشأها هم أصحاب الكفاءات.

كذلك رأى أفلاطون أنّ هذه الصفوة تنطلق من العلوم والفلسفة، وركّز في نظريته تلك على اعتبار أنّ الفلاسفة هم قوّة محورية ودافعة، لأنّهم يتميّزون بالمزايا القادرة على سبر أغوار المجتمع، وأنّ خلاصاتهم تتميّز بالحكمة.

لقد أعرب أفلاطون عن اقتناعه بأهمّية هذه الصفوة أو النخبة التي برأيه تمتلك معرفة العلم في شتى المستويات، وذهب إلى الظنّ أنّها، كما أطلق عليها، «العقل المستنير».

ونلاحظ أنّه، بينما يركّز أفلاطون جلّ اهتمامه على النخبة التي يريد أن تناط بأفرادها مقاليد السلطة والأمور، لم يذكر، ولم يتطرّق، إلى الكفاءات المعنوية التي كان يشترطها أستاذه سقراط الذي امتدح الكفاءات الأخلاقية قبل أيّة مزايا أخرى...

إنّ ما أجمع عليه المحلّلون هو أنّ النخبة هم طليعة المجتمع، وهم يمتلكون المؤهّلات الفكرية والثقافية والإدارية التي تمكّنهم من تبوّؤ المناصب القيادية...

وقد تجاوز أفلاطون السواد الأعظم من الشعب، وتركّز اهتمامه على تلك الصفوة التي تمتلك القدرة على إدارة شؤون البلاد...

وخلاف ذلك، هناك رأي حديث اعتمده المفكّر الفرنسي جان جاك روسو، الذي كان لآرائه وكتاباته الأثر الفعّال في انتصار الثورة الفرنسية، إذ اعتبر أنّ السيادة تعود إلى الشعب، الذي هو مصدر السلطات بأجمعها. غير أنّ روسو، لغايات لم تظهر جليًّا، استعمل فكرة العقد الاجتماعي لابتكار حق الملوك في السيادة.

وأعلن رجل القانون الفرنسي موريس دوفرجيه، أنّه ما دام رؤساء الأحزاب السياسية هم الذين يختارون المرشّحين للانتخابات، فسيظلّون هم المسيطرين على توجيه هؤلاء النوّاب، ويتولّون التحكّم بتصرّفاتهم

وسلوكياتهم في ممارساتهم البرلمانية. أمّا الفيلسوف العربي الفارابي، فقد تميّز بدعوته الواضحة إلى وحدة الأفكار والمجتمعات في آن واحد.

وفي هذا السياق، نلاحظ أنّ الغرب وجّه بناء الأنظمة السياسية المختلفة في المنطقة بما يمكّنه من استمرار السيطرة عليها. كما نلاحظ أنّ بعض النخب قد اعتمدت أساليب مختلفة ومتنوّعة لإضفاء مشروعية لسيادتها على السلطات السياسية في بلدانهم، أساليب تراوحت بين ممارسة الديمقراطية الحديثة وبين نظرية الحق الإلهي في ممارسة السلطة والحكم، وهي التي كانت سائدة في معظم بلدان العالم القديم، وحتى في البعض منها حديثًا، علمًا بأنّ التسليم بنظرية الولاية للفقيه المتميّز يعني الخضوع لمشيئة المقدّس، واستمراريته في قيادة المجتمع في الميادين الثقافية والسياسية والاجتماعية، وإعطائه صلاحية مطلقة في التشريع والاجتهاد الشرعي والسيطرة التامّة على توجيه الحكم انطلاقًا من هذا الحق الإلهي.

وممّا يُذكر في حالة تأسيس الكيان اللبناني بعد هذه المقدّمة النظرية، أنّ إعلان المفوّض الفرنسي المخوّل من قبل سلطات الانتداب، الجنرال غورو، قيام وتأسيس دولة لبنان الكبير عام 1920، قوبل بانتفاضاتٍ عنيفة ضدّه، ما أدّى إلى نشوء إشكالية تتعلق بهويّة هذا الكيان، بين مرحّب به ورافض له.

وقد قامت أحزاب سياسية تركّزت مبادئُها وشعاراتها السياسية حول هذه الإشكالية، فتراوحت بين من يقول بـ«الجغرافيا اللبنانية الجديدة» مؤمنًا بلبنان الكبير كيانًا أبديًا ووطنًا نهائيًا، وبين من يصرّ على الهويّة العربية.

ومن المسلّم به أنّ أيّ حزب سياسي يستمدّ وجوده وانتشاره من التأييد الذي يمنحه له الشعب أو أيّ جماعة.

واستمرّ الصراع بين الأجيال المختلفة والمتنوّعة على الساحة اللبنانية. جيلٌ يعاني ويسعى لبلوغ مكتسبات العصر، وجيلٌ يتمسّك بالامتيازات، فيتحمّل معاناة أثقال المحافظة عليها وإضعاف الآخرين، حتى يسهل عليه حكمهم والتصرّف بإدارتهم، وإن كان ذلك خارج العصر.

وقد اقترن هذا بتفخيخ الكيان اللبناني بألغام لا تلبث بين الحين والحين أن تنفجر فتنشب المناوشات السياسية التي غالبًا ما تتطوّر إلى مواجهات عسكرية بين مكوّناته، ما أضعف تركيبة الكيان وحوّله إلى حالة لا استقرار فيها، من دون أن يفكّكه.

ودارت معركة أفكار حول ماهية هذا الكيان وتلك الدولة المحصّنة له. وبرزت في هذا المجال نظريات عدّة:

هل لبنان هو مكافأة جزيلة للمسيحيين، وبالذات للموارنة، على محاباتهم لسياسة الغرب وفرنسا بالذات؟ وهل هذه الدولة الصغيرة الحجم أعطيت لهذه الطائفة لتميّزها في المنطقة بسبب ثقافتها وجنوحها نحو الغرب الأوروبي؟

وهكذا اندلع الصراع حول هويّة الكيان، فمن اللبنانيين من اتّجه ولا يزال يتّجه بتطرّف نحو الشرق، يماثله في المقلب الآخر تطرّف نحو الغرب، ما أعاق ولا يزال يعيق تأسيس الكيان كدولة مدنية. وقد استمرّ عدم وضوح الهويّة الشغل الشاغل للمهتمّين بالشأن السياسي اللبناني، ولا نزال نستمع إلى العميد ريمون إدّه وهو يقطع هذا الجدل ليقدّم نظرية تشكّل مخرجًا: «لبنان ليس لأيّ جهة، لكنّه أُنشئ بسبب المسيحيين، وبالأخص الموارنة منهم، بسببهم وليس لأجلهم».

المارونية السياسية والحسابات الخاطئة

هناك مثل شعبي رائج يقول: «من يزرع البصل لا يشمّ رائحته».

ومثل آخر يقول: «كلّ ما تأكله يصبح فاسدًا وكلّ ما تهبه يصبح وردة».

وفي الواقع، إنّ من ينخرط في عملية تشوبها الأخطار والارتباكات قد لا يدرك خطورة ما يقوم به، حيث إنّ التمادي في التجاوزات قد لا يجعله يقف على حقيقة انزلاقه، وهذا ما يتطابق عمليًا مع زارع البصل.

يقول القيادي البارز في حزب الكتائب اللبنانية جوزف أبو خليل: «إنّ العداء للدولة العبرية كان التزامًا سياسيًا ينقصه الشعور والإحساس بالعداء».

في الواقع، هذا القول صحيح، وكان الأجدر بصاحبه أن يشير إلى أنّه كان من العاملين بكدّ ونشاط على تجاوز حالة العداء لإسرائيل، والساعين إلى إقامة علاقات تحالف استراتيجي معها...

وحرصًا منّا على تجنّب الانزلاقات الوطنية الخطيرة، يجدر بنا ونحن نصارع بعضنا بعضًا، أن لا نتمادى في استخدام الأساليب، أو وضع الأهداف، التي قد تدفع الخصم إلى الارتماء في أحضان الأعداء طلبًا لحمايتهم وتوخيًا لضمان استمرار وجوده.

وقد رأينا في ما بعد كيف أنّ جوزف أبو خليل عاد وانتقد نفسه، وأقرّ بخطأ ما قام به مع آخرين، حيث تبيّن لهم جميعًا أنّ إسرائيل ليست حريصة على وجود المسيحيين، بل إنّها لم تتردّد في تخلّيها عنهم، وكأنّها كانت تدفعهم مرغمين إلى المصير الأسوأ.

وفي جميع الأحوال، على من يهتمّ بالشأن العام ألّا يتوهّم أنّ الأصيل يمكن أن يكون أقلّ شراسة من الوكيل.

وكم أخطأ من ظنّ أنّ التعامل مع إسرائيل أمر عادي، يقرّه العقل، ولا تسقطه العاطفة والشعور بالارتكاب المدمّر.

ولماذا نذهب بعيدًا؟ ألم نلاحظ أنّ المسؤولين العرب، بينما هم يبحثون عمّن يحمي ويصون لهم ثرواتهم النفطية، قد أخذتهم الأوهام والطروحات المرتبكة لأنّهم لم يحصلوا على اليقين السياسي بكلّ أبعاده كمظلة لضمان سلطتهم، وذلك لافتقارهم إلى القوّة العسكرية، لكنّهم

وجدوا أنفسهم تائهين، فارتموا في أحضان اليقين الديني. واليوم، ها هم يعانون من سطوة العنف الديني الذي يهدف إلى إسقاطهم واقتلاع أنظمتهم باسم العقيدة الدينية التي تذرّعوا بها للانقضاض على الحركات الوطنية والقومية المدنية والعلمانية.

والآن، بما أنّ الأنظمة المحافظة في الخليج تتطلع إلى من يحميها، فقد ذهبت إلى حدّ تحريض الولايات المتّحدة كي تقاتل من تظنّه خطرًا وجوديًا عليها.

ولا تتردّد دول الخليج في إعلان رغبتها في نشوب صراعات تشغل جيرانها الأقوياء عنها بحروبهم وتقاتلهم.

لقد تمكّن الغرب، بقيادة الولايات المتّحدة، بعد أن استهلك نظام العسكر، من الانقضاض على تلك الأنظمة التي لم تعد تروقه، وسعى إلى استبدالها بأنظمة دينية، وفي سبيل ذلك تمادى في خلق توتّرات وصراعات مذهبية تتقاتل وتتصادم، وهو المستفيد الأول منها.

وإذا عدنا إلى التجربة اللبنانية في هذا المجال، نقع على معطيات تفيد أنّ بيغن استدعى بشير الجميّل بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية اللبنانية وتركه ينتظر أكثر من ساعة قبل أن يدخل عليه ويقابله.

استاء بشير الجميّل من المعاملة المهينة، وخاطب بيغن بقوله: «أنا اليوم رئيس جمهورية لبنان». فأجابه بيغن: «أنا من عملك رئيسًا»...

وما تجدر الإشارة إليه هو أنّ أمين الجميّل، عندما تسلّم الرئاسة الأولى، كان باستطاعته أن يسلك طريقًا خاصًّا به يميّزه عن شقيقه، حيث أسقط الخيار الإسرائيلي، واستبعد في الوقت نفسه الخيار السوري، برغم أنّه أفشل سياسة إلياس سركيس.

لقد ظنّ أمين، عندما تبنّى الخيار الأميركي، أنّ الخط الذي ينتهجه يفيده ويفيد لبنان، لاعتقاده أنّه بذلك حصّن نفسه من التأثيرات السورية والضغوط الإسرائيلية.

وقد عمل بهذا الخيار منخرطًا في محاولات لتسوية سياسية قاعدتها احتفاظه بالجيش، من خلفية أنّه سيتمكّن من إدخاله في المعترك، كمنقذ لا كمخرج.

لكنّ النتائج لم تأت متطابقة مع الأماني، على قول المثل: «تجري الرياح بما لا تشتهي السفن».

وهم الهويّة وارتباك الكيان

نكبة فلسطين: بداية افتراق بشارة الخوري عن رياض الصلح

تشير مصادر موثوقة نقلًا عن الرئيس تقيّ الدين الصلح، إلى أنّه سأل ابن عمّه الرئيس رياض الصلح عن سرّ تحّول الرئيس بشارة الخوري عنه، وعن حرصه على إقصائه عن الحكم، وانصرافه إلى التعاون مع سواه من الزعماء السنّة؟

ويذكر تقيّ الدين الصلح أنّ رياض الصلح كشف له عن سرّ استقواء الخوري عليه وتحوّله إلى التعاون مع خصومه، وأبلغه أنه «ما إن وقعت كارثة هزيمة العرب في فلسطين عام 1948 حتى بدأت أشعر بأنّ بشارة الخوري بدأ يستقوي عليّ... وتأكّد يا تقيّ، أنّ نكبة فلسطين قصمت ظهري، وأنّ هزيمة العرب في فلسطين هي بداية ونهاية سرّ ضعفي وهزيمتي في لبنان».

وفي الواقع، إنّ لبنان ارتسم في لوح أقداره أن يعيش الأزمات، فما إن يتلمّس انفراجًا ولو عابرًا حتى يدخل في أزمة، وفي أحيانٍ كثيرة تكون ساخنة ولاهبة، حتى يظنّ كثيرون أنّ هذا هو قدرنا ولا نقدر على التغلب عليه أو تغييره، لأنّه القدر مشفوعًا بالقضاء.

وممّا لا شك فيه أنّ جذور الأزمات تمتدّ إلى حقبات عميقة في الزمن، تصل إلى بداية نشوء الكيان اللبناني، حيث كانت ولادته بفعل

عوامل لم تكن، إلى حدّ كبير، طبيعية. وكم تبدّل الواقع اللبناني بفعل مرور الزمن، حيث بدأ كيانًا درزيًا مع الأمراء التنوخيين الذين أرسلهم الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور من العراق، وكان يتوسّم فيهم الشجاعة والفروسية، إلى الغرب من الشوف وعلى الساحل الجنوبي، بهدف حماية الثغور والحفاظ على أمن قوافل الحجّ والعمرة، وتأمين سلامة طواقم هذه القوافل...

وقد أثبت التنوخيون كفاءة في الإدارة وبسالة في الدفاع عن الكيان الذي أسّسوه بمساعدة خليفة بغداد الذي كان يمدّهم بالفرسان وبكلّ ما يلزم عند الطلب.

وقد بلغت علاقة التنوخيين بالعباسيين حدّ تزويج أمير تنوخي شابّ بحفيدة الخليفة المشهور جدًا، هارون الرشيد.

وبانقطاع جنس الذكور لدى التنوخيين، آلت الإمارة بفعل المصاهرة إلى الأمراء المعنيين، الذين ربطتهم صلات قربى بأسلافهم التنوخيين.

وقد لمع من بين الأمراء المعنيين الأمير فخر الدين الثاني، الذي دفعته طموحاته إلى توسيع حدود الإمارة بمزيد من التعاضد والتحالف مع الحرافشة في بعلبك والقاع ومع سلالات عائلات مميّزة في الجنوب.

وكانت تلزم هذا الكيان الدرزي الناشئ شرعية دولية، فاستعان بالمسيحيين لتوثيق علاقاته مع دول الغرب، ثمّ مال إلى تحصين كيانه الذي كان غالبًا ما يشهد صراعات واضطرابات، فأمّن صلات طيّبة مع العمق العربي، وارتبط بعلاقات قربى ومصاهرة مع الأمراء الشهابيين أسياد وادي التيم وهم من الطائفة السنّية، الذين بدورهم ورثوا الإمارة الدرزية وأضحت بطابع سنّي.

وبسبب الاختلال الديموغرافي والغلبة المسيحية في تعداد السكّان في جبل لبنان، تحوّل الشهابيون في الجبل إلى المذهب الماروني،

حرصًا على أمن سلطتهم واستمرارها، فيما بقي آخرون منهم على المذهب السنّي.

وهكذا تتوالى الأزمات في لبنان، وتكاد جذورها تمتدّ إلى المرحلة الأخيرة من حكم الدولة العثمانية، حيث تسارع التغلغل الغربي طيلة القرنين التاسع عشر والعشرين، وتمكّن العامل الاستعماري من مدّ نفوذه إلى داخل مكوّنات السلطة، وتعمّد تقسيم البلدان العربية بموجب ما سُمّي اتّفاقية «سايكس-بيكو». واقتسم الفرنسيون والبريطانيون العالم العربي في ما بينهما وانخرطوا في تقطيعه لمنع قيام كيان عربي واحد يتطلّع سكّانه إلى الدولة الواحدة.

وافتعل الاستعمار مشاكل عديدة للحؤول دون توحيد الكيانات العربية المجزّأة. وبلغت سياسة الاستعمار الذروة في التفتيت عندما زرعت الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي كجدار صلب ليس فقط لمنع العرب من الوحدة، بل أيضًا لمنعهم من التقارب. وحتى الاستقلال الذي منحوه للكيانات العربية كان ظاهريًا، أمّا على أرض الواقع، وفي ما يخصّ لبنان تحديدًا، فقد استمرّ في تبعية كاملة الأوصاف للغرب على حساب انتمائه العربي.

ويرى متابعون للمسألة اللبنانية أنّ مسألة الهويّة بقيت عالقة، شأنها شأن الكيان اللبناني المرتبك. وفي واقع متناقض ومتنافر، استمرّ وهم الغرب وبدعة الانعزال وتمدّداتها في الاستحواذ على المسيحيين، واستمرّ المسلمون عالقين في نطاق وهم وحدة بدأت تأخذ مسارات ملتبسة ومرتبكة...

وهكذا علق لبنان بين نصفه الذي يرفض الهويّة، ونصفه الآخر الذي يرفض الكيان، إلى أن وجدنا أنفسنا بين انغلاق وانفتاح، ثمّ ما لبثت المعادلة أن تبدلّت إلى انفتاح على الغرب يقابله فتور وتحفظّ إزاء العرب.

ويذهب محلّلون استراتجيون في وصفهم لخطورة ما حصل إلى القول: إنّ فلسطين هي الجسر الذي يربط آسيا الغربية بأفريقيا العربية، وهذا ما دفع بالاستعمار إلى زرع قوّة فاصلة في قلب المنطقة.

وتجاوزًا لما آل إليه وضع العرب من سوء حال وذلّ، ظنّ اللبنانيون أنّ وطنهم سيبقى جزيرة نائية عمّا يخفى عند العرب من مستور ومرذول، وعاشوا في سراب مقولة لبنان «سويسرا الشرق»، ليغرقوا في مستنقع مياهٍ آسنة، وروائح ضفافه الكريهة. وأخذت الأزمات تتكرّر ويصاحبها العنف حينًا والعصيان غالبًا. صدق من قال: إنّ كراهية العرب بعضهم لبعض تفوق كراهيتهم لإسرائيل، وأيضًا من قال: إنّ خوف العرب بعضهم من بعض يفوق خوفهم من إسرائيل بأضعاف مضاعفة.

وبالعودة إلى الشأن اللبناني، فأمام انقسام اللبنانيين العمودي الحادّ، تصحّ وتنطبق المعادلة العربية لترتسم أمامنا مقولة: خوف كلّ طرف لبناني من الطرف الآخر يفوق خوف كلّ منهم من أعداء لبنان. وما بتنا نعيشه ونتلمّسه، هو أنّ النظام في لبنان ليس بحاجة إلى من يعاديه إذ إنّه يحمل في طيّاته بذور تدمير نفسه بنفسه.

بواقعيته الوازنة، أدرك الرئيس اللبناني فؤاد شهاب ومعه الأب لوبريه، الخبير الدولي بشؤون التنمية الاجتماعية الشاملة الذي استقدمه في بعثة متخصّصة لدراسة أحوال لبنان وأوضاعه، أنّ مشكلة لبنان ناجمة عن أنانية النخبة الحاكمة، التي تجرّأ شهاب وسمّاها «أكلة الجبنة»، منتقدًا أفرادها لحرصهم على حصر النشاط الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في بيروت وبعض أجزاء محافظة جبل لبنان القريبة من شواطئ البحر.

وفي الواقع، اضطلع شهاب بالعمل، وحرص على أن يتابع بنفسه إصلاحات وتشريعات تخصّ لبنان، كلّ لبنان. نفّذ بعضها، والآخر أُجهض على أيدي من خلفوه.

وتحضرني تعليقاته الساخرة التي كانت تعبّر عن واقع الحال، عندما قال، في سياق تبريره لعدم الانخراط في الصراعات العربية، إنّ بشارة الخوري عارض الأحلاف فأسقطوه، وإنّ كميل شمعون اندمج بالدعوة إلى الأحلاف فحاصروه ومنعوا استمراره.

الشائعات القاتلة للنيل من العهد الشهابي – الطائفية سلعة يتاجرون بها

قد تتبّدل المعطيات، وقد تتغيّر المواقف، لكن لا يحق لأحد مهما علا مركزه، أن يختزل الأمور بشخصه، وأن يتمادى في تفسيرات دستورية أو قانونية تخدم مصالحه أو مصالح من يمثّل أو يلوذ به.

في اللعبة السياسية ليس من حق أحد أن ينتزع ما ليس له ويأخذه إلى حسابه الشخصي. وقد يُغفر لمن يعمل لتحجيم آخر لا يتوافق معه بالفكر والرأي. أمّا الجريمة الكبرى التي لا تُغتفر، فهي أن يلجأ شخص ما، أكان مسؤولًا أم رئيس حزب أو تيّار سياسي، إلى اختزال العمل الوطني بشخصه أو حزبه، متّهمًا الآخرين بالخروج عن المفاهيم الوطنية. فمن الذي نصّب هذا ليتحكّم بمصير ذاك... إنّها في الواقع، ليست لعبة سياسية، إنّها المهزلة التي تسيء إلى الوطن، وإلى الممارسة السياسية.

لقد شاءت ظروف معيّنة، لم أعد أذكر حوافزها ولا مسبّباتها، أن ألتقي وعددًا من الصحافيين مع الرئيس فؤاد شهاب بعد أن غادر موقع الرئاسة بمدّة ليست قصيرة، بغاية الحوار معه في قضايا طُرحت أو لم تُطرح أثناء تولّيه الرئاسة. وقد اشترط الرئيس شهاب علينا، أن لا ننشر أيّ خبر عن اللقاء، لا بل أن نتوخّى ذلك بحجّة أنّه لا يريد تبرير مواقف معيّنة، ولا الترويج لأخرى. تحدّث معنا الرئيس السابق بقلب مفتوح،

وناقشنا بصبر وطول أناة، وكان هاجسه الوحيد لبنان الذي كان يخاف عليه من الرياح العاتية التي بدأت تهبّ من جهات عدّة.

لقد أعاد تحسّسه الاجتماعي إلى تجربته في قيادة الجيش، حيث كان يلاحظ ما تعانيه المناطق النائية من الحرمان، واحتياجات أهلها إلى المدرسة والطريق والمياه والكهرباء. كان يلتقي بفعاليات تلك القرى المحرومة، ويحثّها على المطالبة وملاحقة المسؤولين بجهد وإلحاح، وهذا ما دفعه إلى تنفيذ خطّة تعميم المدارس الرسمية والمستشفيات الحكومية بعناية واهتمام بالغين، وإنشاء المؤسّسات الضرورية لضبط سير العمل الحكومي. ولكنّه كان يواجه بالعراقيل من هنا وهنالك ممّن لا يريدون لنهجه أن يسود ويتمدّد.

وكم أبدى انزعاجه من تصرّفات بعضهم، لأنّه كلما كان أقدم على إنشاء مدرسة في قرية معيّنة، يواجه بمعارضة تتّسم بالطابع الطائفي، حيث هناك من يريد امتلاك العلم وحده، وأن يترك الآخرين يغرقون في الجهل.

كذلك تطرّق خلال لقائنا ذاك إلى أهمّية تصحيح التمثيل، وأسهب في شرح وتشريح علمي لقانون الانتخابات الذي وُضع عام 1960. وعندما لفتُّ نظره إلى أنّ القانون لم يكن متوازنًا، أنكر ذلك وسألني ما حجّتي في ما أقول؟

أوضحت الأمر، بحجّتي المتواضعة، بقولي له إنّه قام على الاستنساب في تقسيم الدوائر، مثلًا مدينة طرابلس دائرة واحدة، فيما قضاء صيدا دائرة مستقلة، ومدينة زحلة ضُمّ إليها قضاؤها.

وأخذتني الدهشة عندما راح يوضح نظرته إلى الموضوع، إذ إنّه اعتبر تقسيم البقاع إلى ثلاث دوائر يؤمّن التوازن: ففي دائرة بعلبك الهرمل مثلًا الصوت الراجح هو في للشيعة حيث ينتخبون سنّيًا ومارونيًا وكاثوليكيًا، بينما في زحلة الصوت الوازن مسيحي، ينتخب السنّي

والشيعي، وفي البقاع الغربي الصوت الوازن هو السنّي الذي يختار المسيحي والدرزي، رغم أنّه في النهاية أعرب عن اعتقاده بأنّه كان يفضّل الدائرة الكبيرة، لتطويق حدّة التطرّف الديني، والحدّ من تأثير المال السياسي.

واستطرد قائلًا: ليس كلّ ما أردته تمكّنت من تحقيقه، حيث كان بودّي تقسيم جبل لبنان إلى ثلاث دوائر: الشوف وعاليه دائرة، المتنان الجنوبي والشمالي دائرة، وجبيل وكسروان دائرة ثالثة.

وكان يستمع إلينا ويسهب في التوسّع بالشرح بأدق التفاصيل. وفي سياق حديثه أبدى إعجابه بقائدين، كان مأخوذًا بهما، وهما جمال عبد الناصر والجنرال شارل ديغول.

ولم يتوقف عن إبداء قلقه على لبنان، ويأسه من سياسيّيه، لعلمه أنّهم يقّدمون مصالحهم الخاصّة على مصالح الوطن.

ولمّح إلى أنّ الطائفية في لبنان ليست موقفًا برأيه، بل هي سلعة يتاجرون بها لتمرير ما يريدون سياسيًا واقتصاديًا، وكان يسمّي أغلب السياسيين «أكلة الجبنة»، ويقولها بمرارة وحزن.

وكان أحيانًا يبتسم بألم وهو يشير إلى التجارة الطائفية، كمثل شائعة أنّ جمال عبد الناصر ينوي قضاء فصل الصيف في بحمدون، ويسترسل: ألا تعلمون أنّ كثيرين من السذّج صدّقوا هذه الأكاذيب الموجّهة... من مثل أنّ تمثال حريصا دار وغيّر وجهته اعتراضًا على أفكار سياسية ودعمًا لأخرى؟ متسائلًا: ما هو الصدق وما هو الكذب؟

لسنا في موقع تصنيف الناس، لكنّ المعايير الثابتة هي أنّ الصدق فضيلة والكذب رذيلة، ومثله السرقة، وتبرير الخداع والفسق. ولم يشأ أن يدافع عن نفسه، هازئًا بمن كان يتمادى في الإساءة إليه عمدًا وقصدًا.

ثمّ تحدّث عن الشهابية، وقال: «لم أكن موافقًا على مثل هذه التسمية. لقد ناقشتها مع الكثيرين ورفضتها». وممّا قاله في هذه الجلسة أيضًا:

– سألت مسؤولًا كان ينتقد العميد ريمون إدّه عن رأيه في إدّه كشخص، فأنكر أن يعرف أيّ قيمة إيجابية له.

ثمّ سألته:

– ما هي الشهابية التي تروّجون لها؟

فأجابني:

– إنّها الفضيلة ونكران الذات والتعمير والمؤسسات.

عندها قاطعته وقلت له:

– إنّ العميد إدّه بهذه التوصيفات يكون الشهابي الأول.

استاء المسؤول من قولي هذا. لكنّي أتساءل دومًا لمَ هذا التمسّك بسياسة التعجرف وعدم التسليم بالواقع والحقيقة.

ثمّ ابتسم وأردف:

«أبلغني موظف كبير، وهو صديق لي، أنّ وزيرًا قد منعه من مقابلتي إلّا بإذن منه، وأنا رئيس للجمهورية. فسألت الموظف ماذا يقول الكتاب؟ واستدعيت المستشار القانوني وأشركته في البحث فأبلغنا أنّه من حيث التراتبية الوظيفية من حق الوزير أن يمنعه. ماذا تعتقدون أنّني قلت للموظف الصديق؟ قلت له: «اسمعني جيدًا، نفّذ ما هو في الكتاب، في كلّ مرة أستدعيك تطلب إذناً من وزيرك»، ثمّ أضفت: «اذهب إليه وضعه في أجواء ما دار من أحاديث بيني وبينك، وإنّي سأهنّئ الوزير على حسن تصرّفه، وهذا لا ينتقص من شأني، ولكنّه يعزّز عمل مؤسّسات الدولة»».

جئناه كبيرًا وتحدّثنا معه وهو يتألق كبرًا، وخرجنا من زيارته، ونحن نُكبره ونتغنّى بمزاياه وبإنجازاته.

الوثيقة المخفيّة والكيان الباهت

يتحدّث المؤرخون عن كيان لبنان، والتقلّبات الجيوسياسية التي تعرّض لها منذ القدم حتى أيّامنا الراهنة.

وكنت قد علمت من المرحوم غسّان تويني أنّ بحوزته وثيقة تاريخية أصدرتها الجبهة الاشتراكية الوطنية في عام 1952، تعلن فيها ترشيح أحد أعضائها لرئاسة الجمهورية. وأخبرني الأستاذ تويني، وكان نائبًا عن جبل لبنان وعضوًا في الجبهة البرلمانية التي قادت الانقلاب الأبيض الذي أودى بعهد الرئيس الشيخ بشارة الخوري، بأنّه جاء في الوثيقة التي تولّى صياغتها الصحافي الكبير المرحوم لويس الحاج، أنّ الجبهة، وهي تعلن ترشيح شمعون للرئاسة الأولى، تؤكّد أنّها ستكون المرّة الأخيرة التي تقترح فيها ترشيح ماروني للرئاسة اللبنانية، بحيث تصبح الرئاسة بعد عهده متاحة لجميع الطوائف اللبنانية.

أثار ما تضمّنته الوثيقة المذكورة اهتمامي وفضولي، وأردت نشر مضمونها في مجلة «الحوادث» التي كنت أتولّى تحرير صفحاتها المحلية مع سواي من المحرّرين فيها. وكان شديد الاهتمام بذلك المرحوم الأستاذ سليم اللوزي، الذي جعلني أراجع مرّات ومرّات الأستاذ تويني بهدف الحصول عليها، فبذلت قصارى جهدي لعلّي أحصل عليها وأسجّل سبقًا صحفيًا.

وكان تويني قد وعد بإعطائي صورة عن تلك الوثيقة، ولكن حتى اليوم لم أعرف سبب إحجامه رحمه الله عن إيداعي نسخة عن الوثيقة التي بقيت مخفيّة عن معظم السياسيين في لبنان.

والذي لاحظته بعد أن حاولت الاستعانة بالحاضرين في تلك الجلسة للتوسّط لدى تويني كي أحصل على النسخة، هو أنّ المرحوم الرئيس تقيّ الدين الصلح الذي لم يكن يعلم شيئًا عن هذا الأمر قد فوجئ بها،

وكما كان يتردّد أنّه هو شخصيًا من صاغ بنفسه موادّ الميثاق الوطني، أي الاتّفاق الذي عُقد بين بشارة الخوري ورياض الصلح في سعيهما لرصّ الصفوف والمطالبة بالاستقلال، على أن تؤمّن الضمانات للموارنة بالحصول على بعض الامتيازات التي تجعلهم يطمئنّون إلى أنّهم سيتولّون السلطة بمعظم مفاصلها الأساسية.

وعندما أكّد تويني أنّ الوثيقة موقّعة من جميع نوّاب الجبهة الاشتراكية الوطنية، لم يستغرب العميد إدّه حقيقة الوثيقة، خاصّة أنّ شقيقه بيار كان وقتذاك نائبًا وعضوًا في الجبهة البرلمانية، بعد أن هزم بيار الجميّل رئيس حزب الكتائب اللبنانية في انتخابات استلحاقية بموجب نظام البالوتاج عن المقعد الماروني في قضاءي المتن الجنوبي والشمالي، اللذين كانا قد شكّلا دائرة واحدة في الانتخابات النيابية عام 1951.

وهكذا للأسف، لم أحصل على مبتغاي، إذ في كلّ مرّة كان المرحوم غسّان تويني يعيد قراءتها عليَّ ويحجم بلباقته المعهودة عن تزويدي بصورة عنها.

لفتني يومها النقاش الذي كان دائرًا بحماسة بين المجتمعين حول هويّة الكيان اللبناني، وبالتالي السؤال لماذا لبنان؟...

فكان بعض المجتمعين يذهب إلى أنّه لولا حرص الفرنسيين والمجتمع الدولي على أن يكون لبنان للمسيحيين لما أقرّوا باستقلاله.

وبعضٌ من الحاضرين كان يذهب إلى القول إنّ لبنان أُعطي منحة للمسيحيين وبالذات للموارنة، تجنّبًا ومنعًا من أن ينزلق إلى دائرة النظام العربي.

وكان الصلح يرى أنّ ذلك ليس سوى ترّهات وأوهام، وأنّ لبنان تمّت صياغة كيانه السياسي بموجب الميثاق الوطني، الذي ظلّل بمحتوياته المناخ السياسي السائد آنذاك. وهذه الصيغة استمرّت تحكم العلاقات

بين جميع المكوّنات، حتى استُبدلت لاحقًا بتفاهمات متتالية لم تستمرّ ولم تصمد.

وكما نعلم، سقطت تلك المقولة التي نادت بإنشاء الجمهورية الثانية، واستُبدلت بما يُسمّى مجازًا اتّفاق الطائف.

ولا أزال أذكر أنّ العميد ريمون إدّه قد رفض المزاعم بأنّ لبنان مسيحي، أو أنّه للمسيحيين الموارنة، وقال: «كما أظنّ، لبنان ليس مسيحيًا، ولا يجب أن يكون كذلك، فهو ليس سلعة تُمنح لطائفة أو مذهب». وذهب إلى خلاصة أنّ لبنان ربّما أُنشئ بسبب المسيحيين وليس أكثر.

وأعرب العميد عن تخوّفه من الاختلال الديموغرافي، وأنّه مهما أوقفنا العدّ، فقد يظهر يومًا تنظيم متطرّف ينادي بتوزيع المراكز حسب نسبة كلّ مكوّن من مكوّنات المجتمع اللبناني.

وعلى جري عادته، حيث كان العميد يلطّف الأجواء بالمزاح وهو يتميّز بروح النكتة وخفّة الظلّ، سألني: «هل تعرف تنظيمًا كهذا؟» ابتسمت وأجبته: «نعم، عباد الرحمن».

وعندما غادرت برفقته مكتب توبني، سألني بجدّ عن واقع هذا التنظيم، فقلت له: «إنّهم مجموعات صغيرة، أعرف بعضهم، وهم يتميّزون بالعقلانية والاعتدال، وإنّهم محصورون في دوائر صغيرة وغير فاعلة».

وبالعودة المتعمّقة إلى وجود لبنان وتاريخه، فإنّه كان مكوّنًا من إمارات إقطاعية بدأت مع الأمراء التنوخيين الذين أرسلهم الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور إلى جبل لبنان واستوطنوا منطقة الغرب في حيّز جغرافي يبدأ من الشويفات وخلدة ليصل إلى أعالي الجبال كما ذكرت سابقًا.

ويؤكّد تاريخ لبنان أنّ جغرافية التنوخيين أو بالأحرى إقطاعيتهم كانت تتّسع وتضيق حسب الظروف وتبعًا لمصالح الأمراء والولاة حيث إنّه لم يكن للبنان في عهدهم كيان سياسي بحدود ثابتة.

ويقول المؤرّخ اللبناني الدكتور محمد علي مكّي في كتابه «لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني»، أنّه «لم يكن للبنان تاريخ سياسي مستقلّ عبر العصور الوسيطة وحتى الحديثة».

وهكذا، كما نرى اليوم، لقد أصبح لبنان مقيّدًا سياسيًا ومحدّدًا، ولم يعد مجرّد تعبير جغرافي كما ورد في أسفار التوراة.

والذي بتنا ندركه جيدًا ونحفظه عن ظهر قلب، هو أنّ التاريخ في النهاية عمل إنساني أينما وُجد.

ويعترف مكّي بصعوبة الكتابة والتفتيش عن أخبار المناطق اللبنانية المبثوثة في بطون الأصول التاريخية، ثمّ يستدرك قائلًا: «تلك الصعوبة لا تبرّر هذا الإهمال الذي يؤدّي إلى منع توضيح الترابط التاريخي بين حاضر لبنان وماضيه القريب والبعيد».

وفي اعتقادنا أنّه ربّما لم يكن الإهمال وحده هو السبب، لكنّ حجم لبنان وكبر مساحته الجغراسياسية أو صغره، قد تكون الدافع لذلك.

السيدة نظيرة – والنظرة الاستراتيجية

توخّيًا لتعميم الفائدة، أجد أنّ من المفيد استذكار بعض تفاصيل علاقتي برجل التقيت به صدفة عند قريب له كانت تجمعني به صداقة متينة: إنّه أمين بك خضر.

كان أمين بك بطربوشه المميّز يختزن في ذاكرته الكثير من الأسرار، معظمها عن تاريخ المنطقة، وبالذات الجبل، وأحيانًا تمدّدًا إلى لبنان. ذلك رجلٌ أدمنت اللقاء به، وحيث لم أكن أملك سيّارة كنت أحرص على زيارته في بلدته بعقلين التي أصل إليها ببوسطة البلدة.

في تلك الفترة كنت قد أصبحت على تماس مباشر مع المعلم كمال جنبلاط، الذي لاحظ تردّدي المستمرّ إلى مجالس أمين بك صديقه

المقرّب منه جدًا. سألني مرّة وهو يبدي تعاطفًا معي: «شو بتعمل عند أمين بك؟».

فأجبته: «إنّني معجب كثيرًا بما لديه من معلومات وتواريخ».

وبعد ممانعة منّي وبعض التردّد، أحبّ كمال جنبلاط أن يعرف عمّاذا نتحدّث، ووجدها فرصة سانحة للمقارنة في إطار عملية تقاطع حول ما أسمعه من أمين بك، وما يرويه هو لي. وعندما أعدت على مسمعه ما اكتسبته من أمين بك خضر، ضحك وأكّد لي صحّة الأخبار المرويّة.

وعقب وفاة المرحوم حكمت جنبلاط، صهر المعلم كمال جنبلاط، الذي كان قد شغل المقعد النيابي عدّة دورات وكذلك الحقائب الوزارية، صمّمت المرحومة السيدة نظيرة جنبلاط، والدة المعلّم، أن تدفع بابنها لشغل المقعد الذي شغر بوفاة صهره، غير أنّه رفض الانخراط في العمل السياسي الذي يكرهه، لأنّه يميل إلى العلم والأبحاث والاكتشافات، الأمر الذي صدم السيّدة نظيرة، وكأنّها تشهد بذلك تحطّم آمالها وأحلامها. وبعد نزاعهما المتواصل على هذا الأمر، آثر أن يبتعد عن لقائها حتى لا تزداد غضبًا، حيث كانت تلقى منه الرفض الكلّي. ولما لاحظت تغيّبه المستمرّ والطويل عن دار المختارة، لجأت إلى صديق العائلة القاضي الكبير نجيب بك أبو صوّان، وسألته أن يسدي لها خدمة في إقناع ابنها بملء المقعد الجنبلاطي الذي شغر.

وكان كمال جنبلاط قد تزامل مع نجل القاضي أبو صوّان في المرحلة الثانوية وربّما في الجامعة أيضًا، وتوطّدت الصداقة بين الاثنين، أي كمال وكميل أبو صوّان الذي شغل في ما بعد منصب سفير لبنان لدى منظمة الأونيسكو.

في النهاية، قصد أبو صوّان الأب وبرفقته نجله كميل الاجتماع بكمال جنبلاط في منزل الدكتور فيليب حتي في سوق الغرب، وطلب من رفيق كمال بك وصديقه وجدي الملّاط أن يوافيه إلى منزل الدكتور

حتي. وإزاء عناد كمال جنبلاط في الرفض والتمنّع لما عرضته عليه والدته، بذريعة أنّ السياسة لا تستهويه، سأله من تريد أن يمثّلك في المجلس النيابي؟ فكان جوابه أنّه غير مبالٍ.

وهنا استرسل أبو صوّان بالقول: «يا بنّي، قد لا تُنتخب وأنت حرّ في ذلك، ولكن سيكون هناك نائب عن المقعد الدرزي وسيمثّلك شئت أم أبيت».

ولما استوضحه كمال، أجابه: «أنت درزي، ومن الطبيعي أن يمثّلك درزي من بني قومك، وإذا مانعت أو رضخت فهذه هي اللعبة السياسية».

ثمّ أورد أسماء أشخاص مهيّئين للترشّح كان يدرك أنّ جنبلاط لا يقدّرهم، فصار كلما ذكر له اسمًا، ينتفض معارضًا.

وهنا قال الرئيس أبو صوّان لجنبلاط: «أعتقد أنّك لا تريد نائبًا عن الدروز، حيث إنّك رفضت كلّ المرشّحين المحتملين».

وبعد تدخّل حتي والملّاط وجدلية منطق أبو صوّان المقنعة، وافق جنبلاط بشرط أن يقتصر الموضوع على دورة واحدة إلى حين تتمكّن والدته من تدبير الأمر.

ويضيف أمين بك خضر في حديثه المسهب أنّ كمال ترشّح على لائحة الكتلة الوطنية برئاسة العميد إميل إدّه مقابل لائحة منافسة يتزعّمها الشيخ بشارة الخوري.

وكان جبل لبنان دائرة انتخابية واحدة. ولما ظهرت النتائج، تبيّن أنّ اثنين من لائحة إدّه، هما كمال جنبلاط والسيد أحمد الحسيني، قد فازا من الدورة الأولى، مقابل فوز نائب واحد من اللائحة المنافسة وهو كميل شمعون، على أن تجري دورة ثانية عملًا بقانون البالوتاج.

ومن خلال تفاعله مع الناس، خرج كمال من حالة الانطواء، وانخرط كلّيًا في العمل الجماهيري، إذ استهوته اللعبة السياسية فأتقنها إلى درجة أثارت إعجاب أصدقائه وخصومه... ولكنّها انتهت بشكل تراجيدي.

فالسياسة تُمثّل، من خلال ممارستها، عامل جذب واستهواء، وغالبًا في لبنان، يُنظر إليها وكأنّها مجرد إحساس بالاعتزاز الوطني، حتى باتت لكثيرين بدعة يجدر الانخراط فيها.

إنّ السياسة في لبنان تحمل عوامل الجذب لتفاعلها في شقها العام مع واقع أوسع، هو جمهور عريض من الناس. وما قيمة القول بلا فعل؟ والقول يجب أن ينطلق من العقل لا من الهوى وتبعًا لنزوات الأفراد أو حتى الجماعات.

وفي جلسة ممتعة حيث بتّ شغوفًا بمجالس أمين خضر، باح لي بسرّ لا يعرفه إلّا القليلون.

فممّا رواه، أنّ سعيد جنبلاط، عمّ كمال جنبلاط، استدعاه يومًا وطلب منه أن يأتيه بالولد اليافع كمال، الذي لم تكن والدته تسمح له برؤيته بسبب خلاف نشب بينهما، وطلب منهما أن يأتوه بكمال الذي كان حينها في الخامسة من عمره. قال إنّه ليس لديه أبناء، وقد بلغ من العمر عتيًّا وبات يشعر بدنوّ أجله ويريد أن يورّث كمال جزءًا من ثروته العقارية الضخمة جدًا. ذهب أمين بك خضر إلى البرّامية حيث يسكن سعيد جنبلاط، وبرفقته الضابط في قوى الأمن الداخلي محمود أبو خزام.

وحين أخبرهما بما ينوي، أسرعا إلى دار المختارة ليزفّا النبأ السارّ للسيّدة نظيرة ومعهما لائحة بالممتلكات التي سيهبها لابنها كمال، وبعدما تفحّصت اللائحة الطويلة دفعت بها إليهما وقالت: «لا أريد عقاراته ولا مزارعه وبساتينه. اذهبا إليه واحصلا منه على تنازل كلّي عن ميراثه في قصر المختارة، فقط مقابل ذلك سأسمح لكما باصطحاب كمال إليه».

أخذهما العجب، ماذا تفعل هذه السيّدة الأرملة، وبزيارة بسيطة تستطيع أن تحصل على آلاف الدونمات من الأراضي الثمينة؟ غير أنّهما عادا إليه وأبلغاه أنّ مهمّتهما فشلت، وأنّهما فشلا في تنفيذ طلبه

لدى السيّدة نظيرة. ولمّا أطلعاه على طلبها، هزّ برأسه وقال لهما: «لقد اختارت السلطة ولم تجذبها الثروة. اذهبا إليها وأبلغاها أنّني سأقدّم لكما تنازلًا بميراثي في قصر المختارة، وقولا لها إنّها على حق في ما يجري من تنازع، وربّما تنشأ عداوة بين ورثة قصر المختارة إن لم تؤل الملكية إلى شخص واحد».

التاريخ عِبَر، وليس محفوظات للذكرى، «شمعون-جنبلاط»، من الشراكة إلى المواجهة

كم تأخذني حلقات التذكّر إلى زمن يتقادم عهدًا، فأتذكّر ما جرى عندما زار الأمير سعود بن عبد العزيز آل سعود وليّ عهد والده المؤسّس الملك عبد العزيز آل سعود لبنان، فأقيمت له حفلات التكريم وسط حفاوة كبيرة. وكان الأمير قد أبدى رغبته في زيارة دار المختارة في الشوف، إنفاذًا لتوصية أبيه الذي كانت تربطه صلات وثيقة بالأمير شكيب إرسلان والد السيّدة مي زوجة كمال جنبلاط. غير أنّ دوائر القصر الرئاسي منعت إتمام الزيارة. وإزاء إصرار الأمير، استُعيض عنها بحفل غداء في قصر نجيب جنبلاط في بيروت، على أن يستقبله كمال جنبلاط في منزل ابن عمّه، كمخرج لعدم زيارة المختارة.

ولكنّ الرياح جرت بما لا تشتهي السفن، إذ ألقى الزعيم جنبلاط خطابًا شديد اللهجة متمنّيًا على الأمير أن يزور دار المختارة ليقف بنفسه على ما تمثّل تلك الدار من إرث شعبي كبير. وأنهى خطابه بالقول: «نحن من قال للطاغية زل فزال، وللآخر كن فيكون»، وكان يقصد هنا بشارة الخوري وكميل شمعون، حيث تفجّرت العلاقات الشمعونية-الجنبلاطية، وكأنّها كانت تستعيد صراع البشيرين، الأمير بشير الشهابي والشيخ بشير جنبلاط، وأدّت العملية إلى تبادل الحملات الشرسة بين

القطبين اللذين كانا في جبهة واحدة نجحت في إسقاط الرئيس بشارة الخوري والإتيان بشمعون رئيسًا للجمهورية بدلًا منه. تلك المواجهة بين شمعون وجنبلاط التي انتهت بإسقاط جنبلاط في الانتخابات النيابية عام 1957 وأخذت البلاد إلى قيام ثورة 1958 الدامية، والتي منعت شمعون من تجديد ولايته، وأتت بقائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيسًا للبلاد.

وبالعودة إلى زيارة وليّ العهد السعودي، ومن نتيجة تفاعله مع الاحتفالات التكريمية التي أقيمت على شرفه، احتاج إلى بعض المال بعد أن نفد ما كان لديه، وبحسب نصيحة والده الملك المؤسّس، اتّصل بكلّ من الحاج حسين العوني ونجيب صالحة اللذين جمعا ثروة طائلة بسبب قربهما من الملك عبد العزيز، فلم يتجاوبا معه، بحجّة عدم توفر المال لديهما، فاحتار الأمير وشعر بالحرج، ما دفعه إلى البوح بحاجته إلى إدارة فندق السان جورج حيث كان يقيم.

ولمّا كانت ملكية الفندق تعود إلى أصحاب شركة الكات التي يديرها إميل البستاني، فقد اندفع هذا الأخير إلى مدّ الأمير ومساعدته بالمال الذي أراده.

وكان الأمير قد علم أنّ البستاني ليس لديه اتّصال بالسعودية ولا أعمال له فيها، وأنّه إذا قدّم له المال، فذلك إكرامًا له ليس إلّا.

ولمّا تبلّغ الملك عبد العزيز بما حصل مع وليّ عهده، أوعز إلى كبار مساعديه كي يدعوا البستاني وشركة الكات للعمل في ميدان المقاولات في السعودية. وكانت تلك القصّة فاتحة خير للشركة المذكورة ولرئيس مجلس إدارتها.

وهذا ما كان يتميّز به البستاني من إقدام ومبادرة وحسن تصرّف واقتناصٍ للفرص، ففي مناسبات عديدة لاحقة، دعمت المملكة السعودية ترشيح البستاني لرئاسة الجمهورية.

وممّا أتذكّره أيضًا عن زيارة الأمير السعودي للبنان، استقباله الشاعر الكبير الأخطل الصغير بشارة الخوري، الذي امتدحه بقصيدة عصماء اعتُبرت من عيون الأدب والشعر، حيث طرب الأمير لسماعها، وأمر بأن يتولّى مكتبه دفع نفقات طبع ديوانه.

وجاء في مستهل القصيدة قوله: «لما طلعت عليهم قال قائلهم، أفتْحُ مكّة أم أحد الشعانين»، لمصادفة مجاورة عيد الأضحى المبارك مع أحد الشعانين. وذهبت القصيدة مضرب مثل في المدح وحسن التورية.

ومن تداعيات ما رافق تلك الزيارة، اندلاع المواجهة العنيفة بين شمعون وجنبلاط، إذ دعا الحزب التقدّمي الاشتراكي إلى مهرجان خطابي حاشد في محلّة المنارة، ألقى خلاله الشيخ عبد الله العلايلي أحد مؤسّسي الحزب التقدّمي وأحد قادته، خطابًا عنيف اللهجة استهلّه بقوله: «وإذا لم يرض أن يكون صنيعة شعبه فصنيعة من يريد أن يكون؟» ثمّ أردف العلايلي قائلًا بصورة مجازية: «أنا الصقر أحلّق في الأعالي صقرًا، أقتحم الأهوال، ولا أريد أن أموت إلّا صقرًا».

وكم تقودني الذاكرة إلى خبايا التاريخ عندما أتصفّح كتاب «لمحات من تاريخ العالم» لرئيس وزراء الهند جواهر آل نهرو، وهو مجموعة رسائل بعث بها من سجنه إلى ابنته أنديرا غاندي التي خلفته في رئاسة الحكومة الهندية. وهو أي نهرو، في رسائله، كان كأنّه يحضّرها كما يجب لتكون خليفته، إذ كان يشرح لها بكثير من الإحاطة والإسهاب المشاكل التي تعاني منها شعوب وأمم العالم، حيث لم يترك بلدًا أو أمّة إلّا تحدّث عنها، مع أنّه كان يشكو إليها عدم توفر موادّ أرشيفية أو محفوظات تساعده على تحليله لمختلف المشاكل.

وقد اعتُبر كتاب نهرو «لمحات من تاريخ العالم» كتابًا مميّزًا بعد إصداره، إذ استعان به الطلّاب الساعون إلى الغوص في شؤون التاريخ.

وكان نهرو قد شكّل مع القائد العربي جمال عبد الناصر حركة عدم الانحياز، كما تعاونا مع تيتو وسوكارنو في تشكيل القوّة الثالثة إلى جانب حلفي الناتو ووارسو في العالم.

وفي ما يخصّ الهند ومسألة انفصال باكستان وبنغلادش عنها، حيث كانت تُسمّى «عموم الهند»، فإنّه، عندما علم نهرو برغبة القادة المسلمين في استقلال باكستان، ورغبتهم في أن يتمّ ذلك بالتوافق خشية أن يحصل لاحقًا بالاضطرار والقسر، بادر إلى التجاوب مع رغبة المهاتما غاندي في أن يتخلّى عن رئاسة وزراء «عموم الهند» لمصلحة أحد اثنين من القادة المسلمين، محمد علي جناح أو أيّوب خان، غير أنّ المسلمين أصرّوا على طلب الانفصال لاستحالة التعايش برأيهم بين جماعة تعطي البقرة «مسحة قداسة» وأخرى تبيح أكل لحمها.

فالتاريخ شاهد حيّ على ما كان عليه العالم وعلى ما أصبح عليه، وعلى ما قد يؤول إليه، من خلال الاستكشاف والتطوّر، والحريّ بالمثقفين أن ينخرطوا في استحضار التاريخ لاستخلاص العبر منه، لعلّ الخلف يحاكي السلف في العطاء بشجاعة وشموخ.

شرارة الثورة في عام 1958

زلفا شمعون حذّرت من إسقاط جنبلاط في انتخابات 1957

صدق المثل العربي القائل: «الدالّ على الخير كفاعله».

لقد علّمتني الحياة دروسًا وعبرًا في سياق أمثولات تُستذكر وتُستوحى وتفيد.

ومن الدروس المستقاة التي تعلّمتها مع الوقت وتوالي الأيّام، كيف يمكن أن يمنع التمرّد السلمي غالبًا نشوب اقتتال دموي، وكيف يمكن أن يكون الموقف السلبي في بعض المرّات فعل تحدٍّ قويًّا.

وفي استحضار لخبايا الذاكرة، تستوقفني حادثة بدأت بسيطة، غير أنّها ما لبثت أن أخذت بالتاريخ إلى اتّجاهات عديدة.

أقرأ في الذاكرة أنّ المرحومة السيّدة زلفا شمعون، اللبنانية الأولى إبان عهد زوجها الرئيس كميل شمعون، لاحظت وهي تتابع إعلان نتائج الانتخابات النيابية عام 1957، أنّه النتائج النهائية أُعلنت في جميع دوائر جبل لبنان باستثناء دائرة الشوف التي كان قد ترشّح لتمثيلها المعلّم كمال جنبلاط. الأمر الذي جعل السيّدة شمعون تشعر بالانقباض، وبتوتّر كبير، فبادرت على غير عادتها وتوجّهت إلى مكتب زوجها في قصر القنطاري، لتجده واجمًا حائرًا، فبادرته بالقول: «هل تقبل يا كميل بسقوط كمال؟ وهل تدرك ما معنى مثل هذا التهوّر؟».

فأجابها بتوتّر: «اذهبي إلى الغرفة الثانية وأقنعيه وأنا حاضر...» فأسرعت السيّدة زلفا إلى المكتب المجاور لتفاجأ بالمرحوم نعيم مغبغب يضع مسدّسه أمامه على الطاولة، بينما يبدو عليه الحنق والاضطراب.

ولمّا علمت أنّه مصرّ على إسقاط كمال جنبلاط، وبعد أن فشلت في إقناعه بالتراجع عن ذلك، خرجت وهي تردّد بصوت عالٍ على مسمعه ومسمع زوجها الرئيس شمعون: «هذا جنون... إنّها مجازفة بالجبل وبلبنان»، وعادت إلى جناحها والدموع تملأ مآقيها.

وغنيّ عن المعرفة أنّ إسقاط أقطاب كبار بهدف إنجاح نوّاب يؤيّدون التجديد لشمعون أدّى إلى انفجار الأوضاع، فقد تحقق ما تنبّأت به السيّدة شمعون سنة 1958، حين نشبت ثورة شعبية شملت معظم المناطق اللبنانية، وأفضت إلى انتخاب الأمير اللواء فؤاد شهاب رئيسًا للجمهورية خلفًا لشمعون.

وأثناء استقبال شعبي للرئيس شهاب في زيارته الأولى لقصر بيت الدين، تعرّض نعيم مغبغب لاعتداء مميت خلال توقفه للمشاركة في الاستقبال الرئاسي.

فما أقدم عليه العهد الشمعوني، بالعبث في التمثيل، هو أشبه بالجنون وفقدان العقل.

وفي سياق البحث والجدل، نلاحظ أنّ الأنظمة التسلطية لا تقبل التدرّجات الرمادية، وتعجز عن تحمّل النقد مهما كان لطيفًا ورفيعًا، حيث إنّها في تكوينها ترفض الانتقاد على الإطلاق.

إنّ الناس، جميع الناس، يسعون إلى البقاء في دائرة السكينة والرفاه.

وفي المحصّلة، إنّ الحقوق والسلام مترابطان وكأنّما يكمل بعضهما بعضًا.

وتذكر كاتبة إيرانية سبق أن نالت جائزة نوبل للسلام، أنّ شابًا إيرانيًا توجّه إلى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية السيّد علي الخامنئي وسأله: «هل توافق وتقبل مساعدتي مثلما تساعدون اللبنانيين؟».

وعن مفكّر ضليع في علم الاجتماع يقول: «نحن غالبًا لا نعرف أبناءنا حتى يواجهوا عقبة لا يمكن تخطّيها، بحيث يتجنّبونها بشجاعة، ولم تكن الفرصة ستسنح لنا لرؤيتها لولا ذلك...».

وإنّ تبنّي حلول ناجعة بطرق سلمية في الأنظمة التسلّطية أمر ليس ميسّرًا، فالديمقراطية، وهي الدواء الناجع، ليست متاحةً من غير عوائق.

إنّ انحراف البعض عن الطريق السويّ والسبيل الصحيح أخذهم إلى المكان الخطأ في التنازع على الهيمنة والاستحواذ على السلطة وكسب المزيد من المنافع والامتيازات، إلى درجة أنّهم يتذرّعون، أو بالأحرى يتوهّمون، حتمية سعي سواهم أو غيرهم في السباق إليها.

استقرار السلطة وسيادة القانون – عهد شهاب نموذجًا

كم بتنا بحاجة إلى قطرات الندى التي تتساقط برفقٍ على أرض قاحلة أضناها الجفاف.

وكم عبّر الكاتب والمفكّر جورج قُرم عن صدقية مطلقة عندما ذهب للقول: «لقد حفرت الشخصيات السياسية المارونية قبرها عبر الطائفية، تُغذيها وتتعهّدها، وعبر ضلوعها في هدم الشهابية وشلّ قواها»... وأضاف قُرم: «إنّ الدولة وحدها كما أرادها شهاب، الرئيس المنفتح كلّيًا على التيّارات الجديدة، كانت قادرة على أن تستوعب، بمرونة وهدوء، التحوّلات الديمقراطية والاجتماعية التي عرفها لبنان».

وهنا، أستذكر حادثة حضرتُ فصولها وانخرطت في دقائِقها وجزئياتها.

استدعى وزير الداخلية آنذاك كمال جنبلاط المدير العام للأمن العام العقيد توفيق جلبوط، بحضوري وبوجود منير عانوتي رئيس المصلحة الإدارية المشتركة في الداخلية، وجوزف سلامة رئيس شؤون المصلحة السياسية.

وكان الوزير يوقّع بريد الوزارة عندما دخل جلبوط وأدّى التحيّة العسكرية له.

غير أنّ الوزير جنبلاط لم يعره اهتمامًا، بل تجاهله ولم يأذن له بالجلوس، الأمر الذي أثار استغرابنا. وكانت تربط جلبوط بالرئيس فؤاد شهاب صِلات وثيقة، حيث كان هو من اختاره لهذا المنصب، ما حمل عانوتي على الهمس في أذن جنبلاط: «بيكفي، يمكن أن تؤجّل التوقيع إلى ما بعد».

عندها التفت جنبلاط إلى جلبوط وسأله: «ماذا تفعلون في الغرف السوداء من مناورات وحبك حكايات تستهدف الناس والقوى الوطنية؟».

أضاف: «أنت ترسل لي تقارير غير التي ترسلها إلى الرئيس شهاب، ولا تطلعني على ما يدور بينه وبينك». ثمّ سأله: «هل تعلم أنّني رئيسك المباشر، والأولى بك أن تطلعني على كلّ شاردة وواردة؟».

وطلب جنبلاط من سلامة أن يعدّ مذكّرة يبلغها للمدير العامّ للأمن العامّ تحظر عليه الاجتماع برئيس الجمهورية بدون إذن وزير الداخلية المسبق، على أن يودعه محضرًا تفصيليًا بمحتوى الاجتماع وتفاصيله، كما طلب من جلبوط أن ينتظر حتى يتبلّغ المذكّرة.

دعاني سلامة إلى مكتبه وسألني: «هل يمزح؟».

فأجبته: «لا علم لي». لكنّني وافقته الرأي بأنّ هذا التصرّف يُعدّ خطرًا وسيؤدّي حتمًا إلى انقطاع علاقة جنبلاط برئيس الجمهورية، وربّما سيذهب شهاب إلى دعوة الوزارء للاستقالة بهدف الاستغناء عن جنبلاط.

وبعد أن وقّع جلبوط المذكّرة واحتفظ بنسخة منها، اصطحبني إلى مكتب منير عانوتي في مسعى منه لترطيب الأجواء، إلّا أنّ هذا الأخير بقي صامتًا متأمّلًا وكأنّه فوجئ بما تضمّنته المذكّرة.

وبعد أيّام قليلة كنت برفقة العانوتي في مقهى الغلاييني عندما اتّصل بنا جلبوط وأخبرنا بأنّ الرئيس شهاب طلبه لمقابلته، وحاول الاتّصال بالوزير فقيل له إنّه في المختارة، وعندما اتّصل بالمختارة أخبروه أنّه في البرّية في منطقة الشاوي يمارس رياضته الروحية.

فوجئت بأنّ جلبوط يصرّ على إبلاغ الوزير بأنّ رئيس الجمهورية استدعاه لمقابلته. إزاء إلحاح المدير العام للأمن العام، اتّصلنا العانوتي وأنا بسائق الوزير سامي نمّور، الذي قصد جنبلاط حيث هو وأبلغه بموقف جلبوط، فأَذِن له بالمقابلة، شرط أن يودعه تقريرًا بمضمون الاجتماع. أبلغنا بدورنا جلبوط بموقف جنبلاط، وفي اليوم التالي عاد واتّصل بنا وأودعنا محضرًا عن اجتماعه برئيس الجمهورية ضمن غلاف مغلق بإحكام.

عندما تقابلنا في مكتب العانوتي، سألته كيف كانت ردّة فعل شهاب على مذكّرة وزير الداخلية، فأجابنا أنّه استدعى كبار معاونيه الحقوقيين وعلى رأسهم إلياس سركيس وسألهم ماذا يقول الكتاب في

هذا الشأن؟ وبعد التدارس والمصارحة أخبروه أنّ الكتاب يشير بعين الحق إلى موقف الوزير، فطلب عندها من جلبوط أن يتقيّد بمفاعيل الكتاب أي الدستور...

إنّها حالة قد تكون فريدة، ولكنّها تعبّر عن تمّسك شهاب بالدستور وبالقوانين المرعيّة الإجراء.

وحدها هذه التصرّفات تحفظ المؤسّسات وتصون تطبيقها، أمّا الأنانية فتدمّر القوانين والدساتير، وتضعف الدولة ومؤسّساتها، وتجعلها كأنّها معلقة في الهواء.

وبشكل أعمّ وأشمل، وبحسب العارفين، إنّ المصالح بين الدول لا تُحلّ على طريقة الخلافات بين القبائل، فالحروب بين الشعوب والأمم لا يمكن أن تنتهي بمثل هذه الطريقة.

وكم تقدّم مسؤولون من الذين يُعَدّون ضعفاء أو يفتقدون الصفة التمثيلية وتولّوا أدوارًا مهمّة فقط لأنّهم يعتمدون على تقديمات وامتيازات منحهم إيّاها رئيس البلد بدلًا من اعتمادهم على تمثيل مصالح الناس وتطلعاتهم، الأمر الذي أدّى ويؤدّي إلى اختلال سياسي وإداري في واقع الدولة وخاصّة عند حصر مواقع النفوذ كلها تقريبًا في قصر رئيس الجمهورية ومحيطه من المقرّبين والأتباع.

كان الرئيس سامي الصلح يعلّق على عدم استقرار رئاسة الوزراء بمهل محدّدة، ما يجعل ممارسة حتى بعض صلاحياته شكلية غالبًا، وظرفية أحيانًا، مع شعوره بأنّ تكليفه يترافق مع إعداد أوساط رئاسة الجمهورية لبدائل عدّة.

ويقول الصلح إنّه ما إن يتسلّم الشخص المركز الثالث في البلاد حتى يكون قد تنازل طوعًا عن الكثير من مبادئه وقناعاته، ويرتّب أولوياته بما يتناسب مع الرئاسة الأولى التي يكون قد أقنعها بأنّه سيكون طوع توجيهاتها وربّما أمرها. ويتابع الصلح أنّ اللعبة كلّها تدور خلال

أشهر معدودة، ينصرف خلالها الرئيس إلى تقبّل التهاني وحضور مهرجان التهنئة الشعبي في أوساطه، وهي قياس لمدى الشعبية التي يتمتّع رئيس الوزراء العتيد بها، ثمّ ينصرف مع وزرائه إلى إعداد البيان الوزاري الذي تكون معظم بنوده قد أعدّتها مسبقًا دوائر الرئاسة الأولى، بحيث يمضي الشهر الثاني. وما إن يحلّ الشهر الثالث، حتى يبدأ رئيس الوزراء بالشعور بأنّ الأرض بدأت تهتز تحت قدميه من خلال حملات مقرّبين من العهد، وشائعات تتناوله من هنا وهناك، توحي له بأنّه بات غير مقبول، ما يدفعه إلى تقديم المزيد من التنازلات المطلوبة، ولكنّها لن تجنّبه المغادرة بحلول الشهر السادس على تكليفه للمجيء بسواه الذي سيلقى نفس المعاملة.

عهد شارل حلو يطيح الإنجازات الشهابية

من البديهي جدًا أن نذهب بعيدًا في تحليل الأزمة اللبنانية التي تحوّلت إلى معضلة معقّدة لم تنجح في معالجتها وتحليل بواعثها ونزعاتها محاولات حثيثة، لأنّها كانت بسيطة وساذجة، ولم تلامس بالمحصّلة أو بالنتيجة أسباب هذه المشكلة.

كان كثيرون يعيدون أسباب الصراع إلى جمود الصيغة اللبنانية التي لم تتطوّر حسب التغييرات التي طرأت على المجتمع اللبناني.

وكثيرون، انطلاقًا من مقولة الحفاظ على الوجود المسيحي في المنطقة، كانوا يعارضون أيّ بحث في المعالجة الجدّية للمشكلة اللبنانية التي أصبحت مشتعلة، وهناك من كان يغذّيها لتزداد لهبًا وسعيرًا... وكانت المعالجات تقتصر على قضايا هامشية.

ولكن إذا أردنا الذهاب إلى حلول تاريخية للبنان كدولة حديثة قابلة للاستقرار والتطوّر، فعلينا أن نتحلّى بالكثير من الشجاعة والدقة، وأن

نذهب إلى التوصيف الذي وصلنا إليه بالبحث العلمي، حيث يتبيّن بنتيجة التعمّق في الأسباب والدوافع، من خلال دراسة مختلف التيّارات السياسية وبالذات بين عامي 1975 و1990، لكلّ قارئ موضوعي، ما هي جذور الأزمة التي تدور في جدليتها المتعاظمة.

إنّ أساس ومنطلق أزماتنا يتعدّى كلّ الشكليات إلى ذلك التناقض الفادح بين مختلف التيّارات والأحزاب السياسية، التي تدور جميعها في فضاء من التباعد في المفاهيم الوطنية.

إنّ فئة من شعبنا اللبناني ترى، مدفوعةً من مصالح ذاتية ربّما، أو عن قناعة معيّنة، أنّ تاريخ لبنان هو تاريخ كيان قائم بذاته، ولا يمتّ لمحيطه العربي بأيّ صلة بسبب تضارب النزعات الثقافية والحضارية والاجتماعية والسياسية بينه وبين المحيط.

أمّا الفئة الأخرى من اللبنانيين، فترى أنّ لبنان جزء لا يتجزأ من الأمّة العربية، يقوم تاريخه ككيان مستقلّ على التماذج الحضاري والاجتماعي والسياسي مع المحيط العربي. ويتساءل هؤلاء: إن لم يكن اللبنانيون عربًا فماذا يكونون إذن؟

وهنا تحضرني حلقة نقاش نشطة أنكر فيها لبنانيون أنّهم ينحدرون من جذور عربية، وأستذكر تعليقًا على ذلك النكتة الظريفة للشيخ بهيج تقيّ الدين، الذي قال ردًّا على هذا الادّعاء: «ما رأيكم أن نجري فحوصًا مخبرية للتأكّد من ذلك؟».

استمرّت الحرب الأهلية في لبنان على مدى خمسة عشر عامًا، وسقط بنتيجتها أكثر من مئة وخمسين ألف قتيل لبناني عدا الجرحى، عدا عن الدمار الذي لم يترك حجرًا على حجر.

ولم تتوقف تلك الحرب إلّا عندما فُرضت على اللبنانيين الحلول من الخارج قسرًا، ما يؤكّد نظريتنا، أنّ اللبنانيين عاجزون عن توحيد كلمتهم حتى في القضايا المصيرية.

والجدير ذكره أنّ إسقاط اتّفاق 17 أيّار بين لبنان وإسرائيل، الذي سُمّي بالإذعان عند عقده، شكّل انتكاسة وهزيمة للمخطّط الإسرائيلي الذي كان يهدف لضمّ لبنان إلى اتّفاقية «كامب دايفيد» التي وُقّعت بين مصر السادات وإسرائيل بيغن. وكان وقْع تلك الانتكاسة أشدّ ما يكون على المشروع الذي حملته الجبهة اللبنانية، كما شكّلت نكسة كبرى للسياسة الأميركية التي كانت تسعى إلى إخـراج لبنان من محيطه العربي.

وفي اعتقادي، إنّ الاتّفاق الذي صيغ لحلّ المشكلة اللبنانية لم يكن ليحصل إلّا بفضل الظروف الدولية التي استجدّت آنذاك، والتآلف الإقليمي المرتبط بها، وبفضل الإفرازات التي أنتجتها أزمة الخليج. وهذا يعني أنّه ليس كلّ من يناصر منتصرًا في حرب يعطى ثمرة مشاركته في تلك الحرب.

وكم توقفنا مع الباحثين والمؤرّخين عند نتائج الحرب العالمية الأولى التي انتهت في عام 1918 بهزيمة الإمبراطورية العثمانية. ولكن ماذا جنى العرب الذين قاتلوا إلى جانب الحلفاء من ذاك الانتصار الحاسم؟ إذ أُبعِدوا عن قطف أيٍّ من ثمار الانتصار، وكانوا هم الخاسر الأول في النهاية، إذ قُسّمت المنطقة وفق أهواء ومصالح المنتصرين عبر اتّفاقية (سايكس-بيكو) التي أوغلت في تجزئة المنطقة، بالإضافة إلى وعد بلفور الذي أتاح زرع الكيان الصهيوني في قلب الأمّة العربية.

وكم كان وقْع هزيمة العرب في عام 1967 كبيرًا، إذ فجّرت أوصال الأمّة العربية، وخاصّة لبنان، حيث أدّت إلى شرذمة المجتمع اللبناني وتقسيمه من جديد.

وكان التقاتل بين اللبنانيين هذه المرّة بسبب الثورة الفلسطينية ووجودها على الأرض اللبنانية، باستقطابها الشارع الإسلامي بديلًا من الناصرية المهزومة.

وقد سجّل العرب في حرب تشرين 1973 انتصارًا لم يكتمل، رغم أنّه شكّل هزيمة عسكرية لإسرائيل، غير أنّ الرئيس المصري أنور السادات حوّلها إلى هزيمة سياسية للعرب، عندما انتقل بمصر بعد الحرب من مركز قيادة النهوض العربي، إلى حالة الإحباط العربي، بانتهاجه خيار التسويات والتنازلات (مفاوضات كامب دايفيد).

فالعجز والتباطؤ والانكفاء عن توحيد الكلمة كما أظهرت تلك التطوّرات ليس مرض اللبنانيين وحدهم، بل هو مرض كلّ البلدان العربية، ومردّ تلك العلّة يعود إلى السلطة التي تتحكّم بنا، إلى طبقة سياسية أقامت نظام مصالحها على قواعد التجزئة القومية، واتّبع جميعهم مقولة «وعد من لا يملك لمن لا يستحق الوعد».

وفي هذا المجال، ما أبلغ المثل الصيني القائل: «علّم ابنك في حجرة الجلوس، وزوجتك على وسادة النوم».

لكنّها علامة فارقة في التاريخ العربي واللبناني، تلك التي مثّلها الرئيس فؤاد شهاب، الذي حرص على إقامة التوازن في السياسة الخارجية، والتمادي في التعاون والانفتاح على الجمهورية العربية المتّحدة بقيادة جمال عبد الناصر. كذلك تعمّد إعادة توحيد اللبنانيين من خلال سياسة إنمائية تعمّق الولاء الوطني، والانتقال بالمجتمع اللبناني من مفهوم السلطة الحارسة إلى الدولة الراعية.

لكنّ الذي جرى بعد انتهاء الولاية الشهابية، في عهد خلفه الرئيس شارل حلو الذي تسلّم الحكم عام 1964، هو إطاحة معظم الإنجازات الشهابية، وإعادة لبنان إلى حالته السابقة، خاصّة في المجال الاقتصادي، بعدما رفض الرئيس الجديد تدخّل الدولة في آليّات النظام الاقتصادي والاجتماعي.

لقد عمد الرئيس شارل حلو إلى إقامة توازن سياسي بين التيّار الشهابي وبين خياراته السياسية، إلى أن تمكّن من تسلّم الحكم بمساعدة

شهاب، ثمّ انقلب باتّجاه رعاية التكتّل الثلاثي لأقطاب الموارنة الثلاثة: كميل شمعون، ريمون إدّه وبيار الجميّل.

وبفعل دعم الرئيس حلو ورعايته، تمكّن هذا الحلف من حصد أغلب المقاعد النيابية في دوائر جبل لبنان عام 1968.

تلك السياسة لشارل حلو هي التي أسهمت في تمزيق النسيج الوطني اللبناني، بالإضافة إلى افتعال أزمة مصرفية مختلقة، بادر على أثرها الرئيس حلو إلى إعلان إفلاس بنك إنترا ثأرًا من يوسف بيدس، الذي انخرط في تحالف استراتيجي مع عبد الناصر ومع الرئيس شارل ديغول بهدف إنشاء عملة خاصّة تنافس الدولار (الدينار النفطي بدل الدولار)، لشراء النفط، وتمّ إفلاس إنترا استجابة لرغبة السياسة الأميركية.

الكيان المهزوز!

قال الرئيس صائب سلام: «إنّ الفريق المسلم، منذ بداية الانتداب، كان مليئًا بالقهر والظّلم وصنوف الأذى».

أمّا المؤرّخ اللبناني الدكتور فيليب حتّي، فقد انتقد لبنان الكبير، الذي أعلن الجنرال غورو قيامه من قصر الصنوبر.

فقد رأى حتّي أنّ لبنان، وإن كان قد كسب فعلًا مساحات ومرافئ جديدة، غير أنّ الربح في مساحات الأراضي يقابله عدم تجانس في السكّان، ونقص فادح في التمازج والترابط. ذلك أنّ لبنان، حسب رؤية حتّي، قد فقد التوازن الداخلي الذي كان ينعم به سابقًا.

وحذا حذو حتّي المفكّر اللبناني جورج أنطونيوس، الذي اعتبر الإعلان خطيئة لا تُغتفر بحق لبنان ومستقبله.

ويقول المؤرّخ اللبناني الأب ريمون الهاشم: «إنّ عدم تجانس اللبنانيين وعدم تمازجهم وترابطهم ليس مسؤولية لبنانية فحسب،

وإنّما هو مسؤولية دولية تعود إلى التدخّلات الفرنسية والبريطانية والإيطالية والروسية في شؤون الدولة العثمانية قبل انهيارها بحجّة حماية الأقليات، واتّباع أسلوب الفتن الطائفية بين الفئات اللبنانية وإمدادها بالسلاح، وهذا ما حدث فعلًا خلال الفترة الممتدّة بين 1840 و1860».

لقد ثبت لكلّ فريق من المتقاتلين اللبنانيين، مع مرور الزمن، عقم وضرر هذه السياسة التي كانت تستند إلى الاستقواء بالخارج لمنازلة أبناء الوطن الواحد، ومع ذلك للأسف، لم يتمّ التخلّي عنها.

وفي اعتقادنا الراسخ، أنّه بسبب فقدان السياسة المتوازنة، فقد لبنان دوره واختلّت الموازين فيه، وبقي وطنًا غارقًا في الأزمات المتلاحقة. وليس من باب الصدفة أن ينبري فؤاد عمّون، وهو زعيم لبناني مرموق، إلى المطالبة بعناد وإصرار بأن يكون أول رئيس للجمهورية اللبنانية فرنسيًا، بسبب عدم توفر الثقة والتفاهم بين مختلف الطوائف على اختيار رئيس من بينهم. وقد بادر مفتي طرابلس والشمال الشيخ محمد رشيد ميقاتي وأعرب عن استعداده للانخراط في صياغة دستور الوطن الجديد، واعتبر أنّ الأفضل لهذا الكيان من اللبنانيين، وجلّهم من المسلمين، هو في طلب الوحدة مع المحيط العربي، فانزلقت الأمور بسرعة، وبوتيرة متوتّرة، ما أدّى إلى مطالبة بعض اللبنانيين بأن يكون أحد أفراد عائلة «بوربون» الفرنسية ملكًا على لبنان، بينما اقترح آخرون أن يكون لبنان إمارة على رأسها أحد أبناء الشريف حسين – شريف مكّة المكرّمة.

وهكذا كان الصراع يتفاقم، والاختلافات تزداد، والانقسامات تتّسع، حتى صار كلّ فريق يدأب على منازلة الآخر، ويؤْثر الأجنبي، أيًّا كان هذا الأجنبي، على أبناء بلده.

وبسبب الاختلال الواضح في التوازنات الطائفية، كان معظم النوّاب المسلمين يصرّون على وضع نصّ في الدستور يراعي الطائفية، على عكس ما نشهده اليوم حيث إنّ ممثّلي المسيحيين هم الذين يطالبون بمثل هذه النصوص بعد الاختلالات الديموغرافية الحاصلة في تركيبة المجتمع اللبناني، إذ قد تحوّل تعداد السكّان المسيحيين من نحو 60 بالمئة في بدايات عام 1940، إلى 30 بالمئة من مجمل تعداد السكّان اللبنانيين اليوم. وكان النائب ميشال شيحا يعارض إدراج أيّ نصّ يرتبط بالطائفية في صلب الدستور، مع تسليمه بأنّ قانون الانتخاب قد بُني على التمثيل الطائفي.

وكانت حجّة النائب شيحا أنّ إدراج مثل هذه النصوص سيؤدّي إلى انعكاسات سلبية وسيّئة، وبالذات قد تؤثّر على تطوّر البلاد ومستقبلها. والمؤسف المحزن هو أنّ عبارة «بصورة مؤقتة»، كانت وما تزال ترافق التعديلات الدستورية وكأنّها تهزأ بحق المواطن الكفؤ في تولّي المناصب الرفيعة.

وقد استُخدم تعبير «المؤقت» لأول مرّة عام 1926، وتحوّل إلى عرف وتقليد يمارس على الدوام، إمّا لتأمين تجديد ولاية، أو لاستثناء في تولّي منصب رفيع.

وهذا كان دأبنا في السابق كما في زمننا الراهن: أن نتعامل مع السراب الخادع، ونتلاعب بنصوص الدستور، ونُحدث اختراقات فاضحة، تبرز مرّة بميثاق وطني، ومرّة ثانية بالأمن الوطني، حتى كدنا لا بل أفرغنا الدستور والقوانين من معانيها الحقيقية.

واليوم نسمع الشكوى المريرة من أنّ صلاحيات وحقوقًا قد سُلبت ويجب استردادها، ويحثّنا الحنين إلى عهود خلت أُلحِق فيها بمقام رئاسة الجمهورية، بموجب الدستور، صلاحيات مطلقة وغير محدودة.

كان الرئيس الأول هو الحاكم الفعلي للبلاد، ولكن لا تترتّب عليه أيّ مسؤولية نتيجة أعماله وتصرّفاته، بل إنّه كان يتولّى الحكم، يعيّن ويصرف وكأنّه الحاكم المطلق، حتى سرت مقولة «الرئيس سيّد الأحكام ولا يُحاكم».

ونلاحظ اليوم أنّ هناك من يحاول الالتفاف على ما استُحدِث في دستور الجمهورية الثانية، عبر خلق أعراف مستجدّة تعطيه صلاحية ما اعتبر أنّه فقده بموجب دستور الطائف.

وكأنّنا اليوم نعبث بكلّ مقوّمات الوطن، ونستهين بوحدته، ونذهب بعيدًا في اختلاق الانقسامات، ونداب على احتراف الخداع والمكر، لتحصيل مكاسب أو بالأحرى للنيل من حصانة الوطن ومقوّماته الأساسية.

وممّا لا ريب فيه أنّ لبنان شهد تطوّرات إيجابية متوالية بدءًا بإعلان لبنان الكبير عام 1920، الذي أيّده المسيحيون وعارضه المسلمون، ثمّ ما لبثوا أن انضمّوا إلى العيش في كنف الكيان المستحدث.

كذلك تمّ الاعتراف بالكيان اللبناني عبر ميثاق عصبة الأمم قبل أن تُحلّ وتخلفها منظّمة الأمم المتّحدة.

ولقد ثُبّت هذا الكيان بموجب صكّ الانتداب عام 1923 وتلى ذلك إعلان الدستور وقيام الجمهورية اللبنانية عام 1926...

وممّا أصبح في حكم المسلّم به، أنّ كلًّا من الرابح والخاسر في اللعبة اللبنانية ينخرط في الالتباس، ويعجز عن الاحتكام إلى التاريخ.

ولا بدّ لنا من الاعتراف بأنّه حتى الآن، لم يبذل أيّ جهد جدّي لكتابة نزيهة ومتجرّدة لتاريخ لبنان. إنّ ما بين أيدينا تاريخ مزرٍ ومزيّف، أملته حاجات وأغراض لا علاقة لها بالحقيقة، يتضمّن ما يبرّر لكلّ فريق ما يراه، وما يريد أن يعرفه، وما يجب أن يدركه، بدل أن يكون مكتوبًا بأمانة تاريخية ثمينة يجب أن ننطلق منها ونحافظ عليها.

الحلول المفقودة بغياب الإرادة الوطنية

يقال: «النجاح سلّم لا تستطيع تسلّقه ويداك في جيبك». هذا بخصوص تسلّق السلّم، فكيف إذا أردنا بلوغ القمّة حيث الغاية والهدف؟

والمثل الصيني التالي يختزل كلّ هذه المعاني عن أهمّية العمل من أجل البقاء: «إذا أعطيت ولدك سمكة أطعمته يومًا واحدًا، أمّا إذا علّمته صيد السمك فقد أطعمته مدى الحياة».

ذكر لي مقرّبون من الرئيس أمين الجميّل أنّهم، بقصد أو بغير قصد، انخرطوا في عملية ظنّوا أنّها مفيدة للدولة، إذ إنّهم كانوا يستسهلون التغاضي عن السلبيات ويضخّمون الإيجابيات، كما أنّهم كانوا يبالغون في تداول الأخبار التي تخدم غاياتهم، صحيحة كانت أو كاذبة ومركّبة في الأغلب.

تلك المبالغات المركّبة أفقدت أركان الدولة الثقة، وأشاعت البلبلة لدى جهات عديدة في العواصم الأجنبية المشاركة في القوّة المتعدّدة الجنسيات.

وكم أصاب مقرّب من قصر الرئاسة الأولى في بعبدا عندما أسّر إلينا، وكنّا منخرطين في اجتماعات دورية بحثًا عن حلول ناجعة للأزمة اللبنانية، حين قال لنا: «كم أنا متألم، مع ذلك أواصل عملي حيث إنّنا بتنا نعيش أجواء الوهم والتخيّل الإعلامي...».

وكان ذلك الشخص يهوى المجادلة والتنظير ولا يتردّد في الغمز من قناة أصحاب القرار.

فقال: «في رأيي، إنّ الأهم من كلّ تلك اللقاءات والاجتماعات، هو أن ننصرف إلى تجهيز أنفسنا لنخلّصها من الأمراض العالقة بها».

ولمّا سألته مستغربًا ما مدى صحّة هذه الفلسفة، أجابني: «ينبغي أن نبدأ بتطهير أنفسنا، فهذا المخرج الأساسي لنا، الذي بدونه لا يمكن أن نصل إلى الهدف، أي وحدة الشعب والمؤسّسات والأرض».

وفي الواقع، لم يكن لدى دوائر الدولة أيّ استراتيجية تتعامل بها مع التطوّرات والاستحقاقات الداهمة، من باب الوصول إلى حلّ، فكان أفرقاء السلطة يبحثون عن حلول تنسجم مع مصالحهم وتطلّعاتهم مبنيّة على الأسس السابقة، الطائفية والمذهبية...

وهناك دلالات كثيرة على هذا الواقع جرى تداولها في معظم المؤسّسات الإعلامية العالمية، يمكن أن تتلخّص بحديث للجندي الأميركي مايكل بولارد الذي قال للصحافيين وهو يهمّ بالصعود إلى الزورق العسكري: «إنّه بلد مجانين وإنّني فرح لأنّنا ورفاقي نغادر هذا المكان ونحن قطعة واحدة».

وممّا لا شكّ فيه أنّ أمين الجميّل حرص على التركيز على الاستقرار الأمني قبل الإصلاح السياسي، وأنّ المشكلة المتفاقمة هي أنّ المسؤولين في دوائر قصر بعبدا للرئاسة انصرفوا بكلّ جهودهم للبحث عن حلول ترضيهم، قد يأتون بها من الخارج.

وكنت قد اشتركت مع صديقي ورفيقي داوود حامد في البحث عن الحلول مع فريق أمين الجميّل ولكنّنا كنّا نتعثّر، وما إن نخطو خطوة واحدة إلى الأمام حتى نشعر بأنّ هناك من يدفعنا إلى الوراء.

وكم أصبح مملًا تخاذل الآخرين بدل بحث الإصلاح السياسي، مهملين أهمّية الانخراط المفيد في تحقيق الوفاق.

وأعتقد أنّ تلك المراوغات التي كنّا نصطدم بها حرمت الدولة من عوامل وفرص جيدة لإقامة حكم وطني قويّ.

إنّ عدم إقامة حوار إيجابي وجدّي مع أطراف المعارضة قد أدّى إلى تحفيزها أكثر فأكثر، وإلى تلازم مطالبها مع التطلّعات الإسلامية،

وتصلّب مواقف مختلف الأطراف، وخاصّة نبيه برّي ووليد جنبلاط، ولكن ما الحيلة، أليس المثل الصيني «رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة» صحيحًا؟

لكنّ تلك الخطوة لم تبدأ.

يقول الجنرال الإسرائيلي أهارون باريف، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب: «إنّ المبدأ الأكثر أهمّية في الحرب هو التشبّث بالهدف، لكنّ تشبّثًا كهذا قد يكون حجر عثرة أحيانًا في حال الإصرار الاستراتيجي الدائم على الحرص عليه».

ومن أسوأ الأشياء انخذاع الإنسان بمن يتّكئ عليهم ويركن إليهم، واكتشافه أنّهم كانوا عكّازًا من القصب الهشّ.

حتى المقاومة لم تكن حالة عارضة أبدًا، فهي متأصّلة في جذور الأرض، كما أنّها لم تكن حدثًا طارئًا في حياة الناس، بل تأتي في صميم تراثهم الديني والثقافي.

وعودة سريعة إلى مقولة أدلى بها سماحة المرجع آية الله العظمى السيّد محمّد حسين فضل الله يؤكّد من خلالها أنّه في الإسلام قيمة الأرض بقيمة الإنسان، ولطالما ردّد شيوخ العرب أنّ أسوأ إنسان هو من يفرّط بأرضه وأرض آبائه.

ويمكننا القول، لا بل من التأكيد، إنّ لبنان على مرّ الزمن كان ينتظر تفكيك مشاكله من الخارج... وأيّ خارج؟!

وهكذا، عبر الزمن اللبناني، كانت الحلول بكلّ صورها وأبعادها ترد من الداخل حينًا ومن الخارج غالبًا.

أعاقنا عدم التحلّي بالواقعية، والانتظار لعلّنا نحسّن شروطنا، والإصرار على استبعاد أيّ إصلاح سياسي، حيث كان المحافظون يتمسّكون بالأوضاع كما هي، ويعتبرون الإصلاح بمثابة تنازلٍ عن امتيازاتهم وأملاكهم، ونوعًا من الحسنات التي لا يرغبون في تقديمها.

وكان ميزان القوى بدوره يتحكّم بمشاريع الحلول، حيث إنّ الوضع في لبنان أضحى أشبه بدوائر تدور حول نفسها. فمن كان يخسر معركة يطالب بالحلول ويبدي تساهلًا، ومن ربح معركة لا يكترث بواقع خصمه ولا بأفكاره.

وهكذا تدور الحلقة، وكأنّها رُتّبت كذلك فتتبدّل الأدوار: فمن كان في الأعلى حلّ في الأسفل، وبدأ يوافق ويستجدي بعد أن كان يرفض ويعربد، ودوره الأول أخذ منه بعد إزاحته عن موقعه.

حلقة مفرغة تدور بنا وتطحن الشعب والبلاد.

النهم إلى السلطة ومطواعية الدستور أطاحا استقرار لبنان وأضاعا هويّته

تؤكّد لنا الأحداث والوقائع أنّ السلطة بحدّ ذاتها هي المشكلة الأساسية التي تدور حولها النزاعات، وتنتج عنها الصراعات التي غالبًا ما تنزلق إلى العنف، مهدّدةً وحدة المجتمع ومخترقةً بتأثيراتها النسيج الوطني، إمعانًا في تشتيته وتمزيقه.

والذي ظهر جليًّا في خضمّ الممارسات السياسية، أنّ السياسة في لبنان كانت على الدوام تجنح إلى الاستقطابات، وفي حالات معيّنة إلى تقاطع المصالح والانخراط في هذا التحالف أو ذاك. هذه المناحي، في جميع الأحوال، كانت تأخذها الأزمات إلى حدود الطائفية والمذهبية وأحيانًا المناطقية.

وحتى الانتخابات النيابية والرئاسية، لم تكن تَحسم خلافًا أو تضع حدًّا للصراعات التي ما تلبث أن تستقرّ، ولطالما كان للدين من يتوسّله في المتآلفات والتجاذبات.

يقف كثيرون عند ظاهرة قد لا نجد نظيرها في الأنظمة الناشئة شأن لبنان: ماذا بعد انتخاب رئيس جديد للرئاسة الأولى؟

المنطق يقضي بأن يسود الاستقرار. لكن من ظنّ ذلك خاب ظنّه. فغداة أو فور تسلّم الرئيس العتيد مهامّه، تفتح الأبواب مشرعةً لتوسّل واستجداء ما يؤمّن ولاية إضافية. وهذا يقود إلى سياسة معيّنة، تخرق الدستور، وتحول دون إنجاز الاستحقاق في وقته أو كما جرى في القريب من الزمن، تمديد الولاية.

وتوخّيًا لنشر المعرفة وأخذ العلم والعبر من خلال هذه الظاهرة، يهمّنا أن نشير إلى حالات التجديد والتمديد لرؤساء الجمهورية الذين جُـدّدت أو مُـدّدت لهم ولايتهم: شارل دبّاس عام 1926 لمدّة ثلاث سنوات، ثمّ تلاه حبيب باشا السعد الذي عُيّن لولايتين سنة واحدة لكلّ ولاية عامي 1934 و1935.

أمّا بشارة الخوري الذي انتُخب في عام 9431، فقد جُدّد له لولاية ثانية، بدأت سنة 1949، غير أنّها لم تكتمل، إذ أُجبر على الاستقالة عام 1952.

الياس الهراوي الذي انتخب في عام 1989 مُدّد له ثلاث سنوات في سنة 1995.

وكذلك إميل لحّود حيث انتُخب في عام 1998، ومُـدّد له ثلاث سنوات في عام 2004.

وكان المخرج الدستوري لذلك، هو تعديل لمرّة واحدة، غير أنّها في الواقع كانت تتكرّر، وقد صدق من قال: «من سعى وعى».

وتحفّزني الذاكرة إلى وضع القارئ الكريم أمام حالات عشناها كانت تشكّل خطرًا حاسمًا تمّ تلافيها، وحالات كان يمكن أن تتحوّل إلى منارات عطاء قد أُحبطت.

في بداية السبعينيات وبعد تفاعلات مريرة للوجود الفلسطيني المسلح وتمـدّده وانتشاره في كثير من المناطق اللبنانية، حصلت مناوشات بين الجيش اللبناني والمسلّحين الفلسطينيين، تطوّرت ذات مرّة إلى وقوع قتلى وجرحى من الجانبين، كما إلى لجوء القيادة العسكرية إلى قصف مخيّمي صبرا وشاتيلا بواسطة الطيران الحربي، ما أثار نقمة غالبية الدول العربية، ومنها من قاطع لبنان ومنع رعاياه من زيارة الربوع اللبنانية.

حتى إنّ سوريا أقفلت حدودها مع لبنان «بإنزال الخشبة» في معبر المصنع، فرحت أردّد في حينها، أنّه برفع تلك الخشبة يعتزّ لبنان، وبإنزالها يهتزّ.

ويقرّ لبنان الرسمي والشعبي بما لحق به من ضيق بسبب تلك المقاطعة، خاصّة أنّها جاءت في بدء موسم الاصطياف، الذي يعوّل عليه اللبنانيون في تعزيز أوضاعهم الاقتصادية.

وبـدأت المساعي تنشط من أجل تسوية الـوضع، حيث تكللت بلقاءات مصالحة لبنانية-فلسطينية، زار بنتيجتها النائب المرحوم طوني فرنجية، نجل رئيس الجمهورية، دمشق واجتمع بالدكتور رفعت الأسد نائب الرئيس السوري، ما أدّى إلى تدخّل المرحوم الرئيس حافظ الأسد الذي أمر بفتح الحدود وإعادة الأمور إلى سابق وضعها الطبيعي.

غير أنّ حكومة العراق بقيت مصرّة على مقاطعة لبنان ومنع العراقيين من قضاء فصل الصيف في بلدات وقرى جبل لبنان ومناطق أخرى.

وبنتيجة الاتّصالات التي تولّاها الرئيس سليمان فرنجية مع القيادات السياسية والحزبية وخاصّة مع الشهيد كمال جنبلاط، تقرّر أن يتوجّه إلى العراق وفدان، أحدهما رسمي، والثاني يمثّل الأحزاب والقوى الوطنية، في جهد مشترك، لتنقية الأجواء المتلبّدة غضبًا وافتراقًا مع العراق.

ذهبنا في طائرة واحدة وُضعت بتصرّفنا، نحن من مثّل الأحزاب، والوفد الرسمي الذي كان برئاسة وزير الخارجية نسيم مجدلاني وضمّ الأمير مجيد إرسلان والعماد جان نجيم. وفي رحلتنا إلى بغداد، علم الأمير مجيد بأنّني أرأس الوفد الشعبي، الأمر الذي جعله يتقمّص شخصية خصمه اللدود كمال جنبلاط من خلالي، فكان لا يبادلني الودّ الذي أظهرته له، ولا يريد حتى التحدّث إليّ أو سماعي. وكنت قد عَلمت من الوزير مجدلاني الذي تربطني به صلة حزبية، حيث كان نائبًا لرئيس الحزب التقدّمي الاشتراكي الذي أنتمي إليه وأمثّله في الوفد، بأنّ الوفد الرسمي سيطلب مقابلة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر لتسليمه رسالة من الرئيس فرنجية، الأمر الذي عارضته بمرونة بعدما شرحت للوزير مجدلاني واقع الأمر في العراق، بأنّ الملفّ في عهدة نائب الرئيس صدّام حسين، الذي ما لبث أن تبوّأ منصب الرئاسة في ما بعد.

على أرض مطار بغداد حظينا باستقبال حارّ، حيث كان يتقدّم المستقبلين الصديق عبد الخالق السامرّائي الذي كان يشغل منصبًا قياديًا رفيعًا في العراق، ويتردّد كثيرًا إلى لبنان.

وفور انتقالنا إلى صالون الشرف والإدلاء بالتصريحات الصحافية، سألنا السامرّائي من نريد مقابلته: «الرئيس أم نائب الرئيس؟» فعاجلته بالجواب: «نائب الرئيس»، الأمر الذي أغضب الأمير مجيد إرسلان متذرّعًا بأنّهم ينقلون رسالة من الرئيس اللبناني ويجب عليهم إبلاغها للرئيس العراقي. وبدأت بيننا المشاحنات التي ما لبثت أن تحوّلت إلى مناكفات. وبعد استراحة قصيرة في فندق الرشيد، حيث خُصّصت لنا جميعًا أجنحة متجاورة، عقدنا لقاءً في جناح المجدلاني للاتّفاق على خريطة طريق للمفاوضات، لكن للأسف لم يؤدّ إلى نتيجة.

وعندما خرجنا إلى بهو الفندق بعد مشاورات متوتّرة، وجدنا أكرم الحوراني ينتظرنا في الخارج، وقد كانت تربطه صداقة متينة مع نسيم

المجدلاني فبادرنا بالقول: «لبنان آه على لبنان، يا أسفي على ما قد تؤول إليه الأوضاع عندكم».

ثمّ تابع قائلًا: «لبنان متنفّس حيوي لكلّ عربي، فاحرصوا عليه، إن لم يكن من أجلكم فمن أجلنا نحن أصدقاءكم»، ثمّ أنهى كلامه بالقول: «ستقابلون حتمًا نائب الرئيس»، غير أنّ الأمير مجيد شرح له أنّ الوفد الرسمي مكلّف بنقل رسالة إلى الرئيس العراقي لا إلى نائب الرئيس، فعارضه الحوراني ودعم موقفي بغية إنجاح المهمّة.

وفي اليوم التالي ذهبنا لمقابلة صدّام حسين، وكانت تربطني به صداقة ومودّة، فرحّب بي ترحيبًا مميّزًا، ودعاني إلى الجلوس إلى يمينه، متذرّعًا بأنّهم يقدّمون القيادات الحزبية على المناصب الوزارية.

وما إن سمع صدّام حديث الوفد الرسمي، الذي تحدّث باسمه المجدلاني، حتى ثارت ثائرته وقال غاضبًا: «لا، لا نريد الذهاب إلى لبنان... فهو موبقة، ولا نريد إفساد مواطنينا». لم أتردّد في التدخّل، فقلت: «سيادة النائب، مع محبّتي وتقديري لسيادتكم، اسمح لي بأن أدحض وصف لبنان بتلك العبارة المهينة. لبنان يا سيادة النائب منارة الشرق. كان كذلك وسيبقى...».

قاطعني قائلًا: «إنّ العراقيين يزورون لبنان فعلًا، ويقضون فصل الصيف في عاليه وبحمدون». واستطرد يسأل مساعديه عن اسم المقهى الذي يقصده العراقيون في بحمدون، فأجابه أحدهم: «مقهى الشامات»، الأمر الذي جعلنا نبتسم. وعندما سألنا بماذا تستمتعون فيه؟ شرحنا له أنّه مقهى شعبي وبالفعل يرتاده العراقيون.

وهنا تكلّم صدام قائلًا: «اسمعوني. بصراحة... تصدر جريدة عندكم صباحًا، وينادي الباعة: رئيس الجمهورية يؤنّب رئيس الوزارة، وبعدها بساعات جريدة ثانية ينادي باعتها: جنبلاط يطالب باستقالة رئيس الجمهورية... ثمّ في غيرها، رئيس الوزراء يلوم رئيس الجمهورية. يسمع

العراقي ذلك ويعود إلى العراق متسائلًا لمَ لا تكون الأوضاع عندنا مشابهة لتلك التي في لبنان؟ لذلك الأفضل لنا أن نبتعد عنكم».

أخذت مجدّدًا الحديث بعد استئذان الحاضرين وتوجّهت إليه بالقول: «قد أكون لأول مرّة أجد نفسي على طرفي نقيض معكم يا سيادة النائب، نحن جئنا إلى بغداد التي ترفع شعارات وحدوية «من المحيط إلى الخليج» وإلى البعث الذي ينادي بـ«أمّة عربية واحدة ذات رسالة خالدة»، فهل نعود إلى لبنان ونقول لشعبنا عذرًا إنّ العراقيين يخشون حيويتكم وحرّيتكم، ويتوجسّون خصوصيتكم؟ وماذا سيكون في وسع دعاة القومية والوحدة العربية أن يقولوا بعد ذلك؟».

وبعد نقاش، تحوّل إلى ودّي، وإلى تبادل للنكات الظريفة، ما أثار الطمأنينة في نفوسنا، خَلص نائب الرئيس إلى سؤالي: «متى ستعود إلى بغداد؟» ولما ذكرت له أنّني في بغداد وفي حضرة الرفيق والقائد صدّام حسين، ضحك وقال لي: «أقصد أنّك معتاد على زيارة العتبات المقدّسة».

وهنا علّق قائلًا إنّه أبلغني ذات مرّة أنّه يعود بنسبه إلى آل البيت، ثمّ أردف قائلًا: «أهلًا وسهلًا بكم أعزّاء نتعاون معكم في المصير الواحد»، ثمّ هاتف مدير الأمن وطلب منه السماح للعراقين بالسفر إلى لبنان، والطلب من وزارة الإعلام إبلاغ المواطنين الراغبين في قضاء فصل الصيف خارج القطر العراقي أنّه أَولى بهم أن يتوجّهوا إلى لبنان.

وما إن عدنا من زيارة العتبات المقدّسة حتى علمنا أنّ الطائرات العراقية بدأت تغادر إلى لبنان في رحلات اعتيادية وإضافية...

وفور عودتنا إلى لبنان، اتّصل بي الرئيس فرنجية وشكرني على موقفي، ودعاني إلى تناول الغداء على مائدته في اليوم التالي.

كيف يكون لبنان وطنًا لا ملجأً؟

في الواقع، إنّنا نفتقر إلى التلاقي النشط الذي يوصلنا إلى صوغ مشروع وطني يحدّد أولويات الأمن الاقتصادي ومرتكزات المعرفة والعلم، كما يبحث في السياق نفسه سائر مجالات ومحدّدات النموّ الاجتماعي وإحداثيات التطوّر الحضاري، ويكفينا استفحال الجدل كلّما تعمّقنا في الدرس.

وممّا لا ريب فيه أنّنا نتخبّط فشلًا في تحليل ما يلزمنا وما يجب تجنّبه وتجاوزه إلى ما هو نافع ومفيد. ينبغي علينا أن نستثمر في الإنسان، وأن نتجنّب الإشكاليات التي تأخذنا إلى الافتراق بعيدًا عن الوفاق والوئام.

من حق الناس أن يحلموا، ومن حقهم أن يتطلّعوا إلى مستقبل أفضل، وهذه أمور طبيعية وبديهية، لا يجوز التغاضي عنها أو تجاوزها.

ومسؤولية السلطة مهما تجاهلت أو جهلت، أن تحاكي طموحات الناس في تأمين شبكة الأمان مهما ارتفعت الأثمان، لأنّها استحقاق واجب التأدية.

كثيرون هم الذين يدينون كلّ معتقد إلّا معتقدهم، يعتبرون سواهم متآمرًا ومتواطئًا، وأنّهم وحدهم الأفضل للحكم والقيادة... وماذا بعد؟

المجتمع هو الأساس، وينبغي ألّا نسكت، والمخاطر تحدق بنا، وللأسف الشديد، إنّ الحكم جاهل، والرأي العامّ ساكت وصامت. وإذا تصرّف فإنّه لا يحسم أمرًا، ولا يجزم موقفًا.

وينبغي إدانة كلّ مسؤول يتلكّأ في ردع أيّ جريمة، مهما كانت الوظيفة التي يشغلها من أعلى الهرم إلى أسفله. إنّه متواطئ يتخلّف عن أداء واجبه.

وإذا ما انتُقد مسؤول يقيم الدنيا ولا يقعدها، ويتذرّع بحقوق طائفته، إذ يلجأ إلى الاصطفافات الطائفية والمذهبية يحتمي بها.

هكذا تسير اللعبة...

وفي النهاية، كأنّنا نشهد مسرحية انتحار الوطن وتشويه المجتمع وتسفيه القيم والمبادئ.

يستخفّون بالبلاد والعباد، ويمضون تنظيرًا وازدراءً بالقانون، واستخفافًا بالدستور، يفتعلون الأحداث المدمّرة للمؤسّسات، ثمّ يتباكون على سقوطها وتهاويها.

ما أنشطهم اقتناصًا لمقوّمات الدولة، واعتياشًا على فتات الحكم، وكأنّهم أصيبوا بعمى القيم والمبادئ، يساوون بين الفضيلة والرذيلة، بين الخير والشرّ، يبرّرون جرائم القتلة، وبوقاحة فجّة يحمّلون الضحيّة أوزار جرائمهم.

وهل هم مدركون؟ نعم، إنّهم يعرفون تمامًا ما تتخبّط به البلاد من أزمات، وما يحدق بالمجتمع من مخاطر قد تطال الوجود، وتهدّدنا بمصير قاتم السواد. إنّهم ضالعون في التضليل، غافون عن الصالح العامّ، لاهون باقتسام الغنائم فقط، يحلّلون قوت الشعب وكأنّه ملكهم.

إنّهم محاطون بالأزلام وبعديمي الكفاءة، فيما المخلصون للوطن والحريصون على المجتمع والشعب ضائعون بين من يراهن على فرج لن يأتيه، وبين مخدوع لعله أصيب باليأس والإحباط.

إنّه التمسّك بالمكاسب، والإصرار على التمادي في الارتكابات التي تضع البلاد والعباد في مهبّ الريح...

إنّهم قلّة، لكنّهم يصادرون إرادة الأكثرية، إنّهم العهر السياسي الذي يواجه طهارة المقولات والمعادلات لإسقاطها وتشويهها.

وكم تأخذهم النخوة لينالوا من توازنات حكم أصبح متردّيًا ومهتزًّا، ويجهزوا على المؤسّسات في إطار الممارسة الاستنسابية.

لا يحسبون أنّ أعمار حكمهم ستنقضي، وأنّ امتيازاتهم ستؤول إلى سواهم!

وهكذا نستمرّ في التخبّط بالأزمات المعقدة، ونتمادى بعيدًا في دوّامة العجز السياسي والضائقة المعيشية، فضلًا عمّا يهدّدنا من أخطار ومخاطر أمنية.

بينما يردّد المخلصون الصادقون، ونردّد معهم، أنّنا نأبى أن نصف اللبنانيين أرقامًا، نوزّعهم ألوانًا، ونصنّفهم أديانًا وطوائف وفئات.

ثمّة حقيقة لا يجدي معها تمويه ولا تنطلي عليها ذرائع: إنّ إنقاذ لبنان ممّا يعانيه من أزمات وتناقض وتباعد هو في إرادة اللبنانيين وفي عزمهم كمواطنين على النهوض، وأعتقد جازمًا، في المحصّلة، أنّه لا أمل للبنانيين إلّا من خلال اللبنانيين.

إنّ الوطن يعيش في دوّامة قاتلة ينبغي الخروج منها بأيّ ثمن، وإلّا فلن تجدي ندامة ولن ينفع أسف...

والواجب الذي يكاد يكون مقدّسًا، هو في أن نبتعد عن التلاعب بمشاعر الناس، وأن نقلع عن التلهّي بمقولات طائفية ومذهبية.

إذا فقدنا الوطن، فهل تكفلنا طوائفنا ومذاهبنا؟ إنّ المصير يجمعنا، فحذارِ أن نتهاون إزاء المصير. وكان يجب أن نُقلع عن عادة عدم الرضوخ للقانون، بل وحتى الذهاب إلى تسخيره لمصالحنا.

في هذا السياق مثلًا، اعتدنا عدم احترام الدستور والاستعاضة عنه بتفاهمات واتّفاقات تُعقد في ما بين السياسيين ليعودوا وينقلبوا عليها، عند أول استحقاق. كفى استهتارًا بعقول الناس... كم بتنا بأمسّ الحاجة إلى مبادرات ذاتية تأخذنا إلى ما يوحّدنا ويبعّدنا عن سياسة الحقد والانتقام والتشفّي.

أما حان الوقت لأن نذهب إلى ما يوحّدنا كشعب وكمجتمع؟ أما حان الوقت لنعود إلى لبنان ونرسمه وطنًا للجميع، رسالةً لا دكّانًا للبيع

والشراء؟ ومتى نكفّ عن جلد أنفسنا؟ أليس من المعيب أن نقطّع أوصالنا بأيدينا؟

نتغنّى بالوطن شعرًا ونكرّمه وجدانًا، فيما الحريّ بنا أن نفهمه وطنًا، وأن نلوذ به ضامنًا لوجودنا ولوحدتنا. أليس مهانةً أن نستبيح الوطن ونتقاذفه على قارعة الأمم؟

الطائفة والوطن ضحيّة الطائفيين

بين التكوين والتلقين... أين الشعب؟

يتقاتلون فوق رؤوس هذا الشعب أفرادًا أو جماعات. الشعب هو الأول، المبتدأ والمنتهى، حوّلوه إلى وسيلة لتحقيق نزواتهم، بعدما أوهموه بأنّهم الأقوياء، ودعوه إلى التصفيق لهم، والتهافت عليهم، والالتفاف حولهم.

انفردوا بترداد أمنيات الشعب الغالية، جاهروا زورًا بالدفاع عن حقوقه المقدّسة، حتى أفقروه وساقوه إلى مجاهل التهلكة، ولم يتردّدوا في دفعه إلى اليأس والهجرة، ومنعوه من أخذ مبادراته بيده خوفًا من أن يمسك بنفسه زمام الأمور فقيّدوه وأمسكوا به، خوفًا من أن يتغلّب عليهم.

صراخ الشعب الموجوع يقابلونه بالتهكّم حينًا والتنديد غالبًا. إنّهم أدعياء الزعامة ومنتحلو صفة القيادة. هاجسهم الألقاب، وهدفهم الكسب والمال، وطموحهم سمسرة الكراسي.

يرفعون أصواتهم، ينتقدون، وغالبًا يتذمّرون من توجيه النقد لهم، بحجّة أنّهم يسعون لتحصيل حقوق يزعمون أنّها لطوائف، فيما هي مكاسب حصرية لهم.

إنّهم جماعة القهر والمكر، يبرّرون اختلاساتهم لأموال الدولة بأنّها شطارة وحنكة واستحقاق، ويردّدون على مسامعنا نشيد الحقوق المفقودة والمكتسبات الضائعة.

إنّهم مصيبة المجتمع، وقدر البلاد المتمادي في المداهنة والتزلّف، وقد ألقى غدرهم ثقله على المجتمع والبلاد، حتى بات اليأس يحكمنا والأبالسة تحكمنا، والرجس الشيطاني يملأ حياتنا ويهدّدنا...

ومن فداحة الأشياء وأكثرها سوءًا، أن تتآكل القيم في أزقة وشوارع الزور والبهتان.

هكذا يواظبون بدون كلل أو ملل على تلقين المزاعم الكاذبة للناس ليتلقفوها في سوق الترويج لمصالحهم وبيع بضاعتهم. والتلقين صناعة كبرى تملأ الفراغات الذاتية بشحنات من الشائعات.

كذلك يدّعون أنّهم ساعون لتحقيق مكاسب لطائفتهم، وهمّهم الأول والوحيد أن يحولوا دون جدلية التكوين، التي هي عملية بناء الشخصية الفردية والجماعية، وهي التي تنضح بالقيم، وتحدّد المعايير الأخلاقية بما يتناسب مع رسالة الإنسان وعمق إيمانه، بأنّ ما بُني على الصحيح يعطي ثمارًا، وما بُني على التلقين وتلقي المكر لا رجاء منه.

وفي قناعتنا المترامية بعدًا وعمقًا، أنّ الضرورة تفرض تكوين شخصية الإنسان وتزويده بمفردات الوعي والمعرفة، وأنّ خصمًا عالمًا أفضل ألف مرّة من حليف جاهل.

وبين التكوين والتلقين، تبدو المسافة ذات بون شاسع، لا بل إنّهما يتناقضان، حيث إنّ لكلّ من العاملين أسلوبًا وفكرًا وهدفًا تختلف كلّ الاختلاف، وتتعارض وتتعاكس إلى آخر المطاف.

وتحضرني معادلة أخرى لا تقلّ خطورةً وأثرًا في التوجيه العامّ، ألا وهي الأخذ بناصية التطوّر والتقدّم إلى المكان أو الواقع الذي يجب أن ينطلق الإنسان منه ويسلك سبيله إلى المبتغى. هذه المعادلة المتعاظمة جدلًا، والمليئة بالتناقض، هي التي تحكم تصرّفات الناس وتحدّد اتّجاهاتهم. ونعني بهذه المعادلة الاحتواء والاستحواذ، في مقابل الاستقطاب أو الاستمالة.

إنّها ثنائية متناقضة جدًا، وكثيرًا ما تشغل عالم السياسة، وحركة الأحزاب السياسية وغير السياسية، إذ إنّنا ندرك، كما لاحظنا مرارًا، أنّ الاحتواء بكلّ أبعاده هو مصادرة الإنسان وإخضاعه لإرادة الأقوى ومشيئته.

ومتى تتمّ عملية المصادرة هذه، فلا بدّ من تفريغ شخصية الإنسان من كلّ مقوّمات الممانعة والرفض، حتى يصبح ضعيفًا مستسلمًا لأنّه لم يعد لديه ما يحول دون الاستجابة لدويّ صُراخ الأقوياء، الذين دأبهم استمالة الناس واحتواؤهم، وإذا أمكن تعبئتهم بشعارات وأفكار ووعود تحجب الرؤية، وتضلّل البصر، وتخدع العقل، وتستلب المشاعر والأحاسيس.

ولكنّنا ثابرنا في سعينا الحثيث إلى عملية الاستمالة والاستقطاب التي تشكّل حركة جدلية في عملية نشطة تزيد من قوّة المناعة وتحوّل الضعف إلى قدرات تفعل في الإنسان، وتُبرز كلّ مواهبه وقدراته.

واليوم، من حق الناس أن يسألوا ويتساءلوا أين نحن؟ وإلى أين نتّجه؟ وما مصيرنا؟

إنّه القلق الذي يعيشه المجتمع، والتوتّر الذي يعيشه الناس، كلّ الناس. وإزاء هذه الأوضاع الشاذة والمتردّية التي نشهدها وتشهدها البلاد، وما بلغه السوء الإداري واالسياسي والاجتماعي، نعيش كلّنا حال ضياع بحثًا عن طريق نجاة للأسف لم نتلمّس بعد حدودها. وكأنّ قدرنا أن نعاني، أن نتألم، أن نستمرّ في دفع الأثمان الباهظة.

ولكن ما السبيل؟

لقد تجاوزت الخصومات حدود العداوات. ولم يعد للعقل مكان، ولا للفكر مجال، سوى سماع ضجيج طاحونة من دون طحن. حتى القوانين لم تعد سالكة ولا الدساتير رادعة.

الأعراف والمواثيق سقطت، لأنّها اصطدمت بغياب الصدق والأخلاق، والهوس بالمال الحرام لم يعد يعرف حدودًا. وأمّا الهوس بالسلطة، فحديثه يطول ويطول، وخوفنا أن تنتهي الأعمار ولا ينتهي الهوس.

الأوضاع هشّة وتتضاعف سوءًا، والمسؤولون يتقاتلون لأنّهم يمثّلون مأساة وطن على مسرح الحياة.

ومن الجليّ جدًّا أنّ الوطن، (لبنان الرسالة)، في مأزق، والمجتمع يتأرجح في أرجوحة مهترئة الأطراف، ومتهالكة الركائز. فإلى أين المصير؟

وفي ظنّنا أنّه مهما بالغ فريق ما، في مدى قدراته، فإنّه أعجز من أن يعالج أمراض الوطن المتكدّسة التي توشك أن تقرّب من فنائه.

والأشدّ فداحة في هذا الواقع، أنّ هناك من لم يدرك بعد خاصّية لبنان، ويظنّ أنّه وحده يمكنه أن ينفرد بحكمه، وأن يتصرّف بالبلاد والناس حسب نزواته وتبعًا لإرادته ومشيئته.

وقد فات هؤلاء أنّ لبنان المجتمع متقلّب المزاج، يطمح إلى التغيير باستمرار، وأنّ اللبناني لا يطيق استمرارية حكم ولا وراثة سلطة، لأنّه مجتمع يحبّ علماء المجتمع، يضمّ مختلف التناقضات من ساحل إلى جبل إلى أودية وسهول، وكلّها تتفاعل لتمنح المواطن صفة المتطلب باستمرار، بحيث في فصل الشتاء يتذمّر من البرد، وفي الصيف يتذمّر من الجوّ الحارّ، لأنّه يعيش في يومه، وتعوّد الإلحاح والتظلم. وكما يقال: «لا يعجبه العجب».

تداخل مسار الدعوة لإصلاح النظام مع تعقيدات القضيّة الفلسطينية وتغليب المصلحة الخاصّة على المنطق، قادنا إلى الحرب

من خبايا الذاكرة، أستعيد شريط أحداث يقودنا إلى خواطر تمثّل دروسًا وعبرًا. وهذه السردية ليست ضربًا في المحال، بل هي عملية مبسّطة لا تسترجع الماضي، بل بعض أبعاد هذا الماضي، وجملة استنتاجات تتفاعل مع ما نحن عليه، وما سنكون فيه.

تعود بي الذاكرة إلى حادثة أرى أنّ من المهمّ إعادة تسليط الضوء عليها، لعلّها تسهم في رسم صورة متلازمة مع ما كان يجري، ومع ما كان بالإمكان تجنّب حدوثه.

في بدايات الحرب الأهلية عام 1975، وكانت الأوضاع في ذروة تفاعلاتها الخطرة، وكنّا قد بدأنا نحسّ بأنّ الأمور تزداد سوءًا، وتراكمات عوامل التخريب والدمار تقرّبنا من الانفجار الكبير، انخرطت القيادة السورية في سعي حثيث لتجنّب ما كان يهدّدنا شعبًا ومجتمعًا ووطنًا...

نجحت المساعي السورية في إقناع الأطراف المتنازعة بتشكيل حكومة جديدة تتولى المعالجات التي قد تحول دون الانخراط في الاقتتال، وكلّف رئيس الجمهورية سليمان فرنجية الرئيس رشيد كرامي بتشكيل الحكومة العتيدة.

وبدأت تلوح في الأفق بوادر انفراج، لعلّها تكون السبيل السويّ لإنقاذنا، غير أنّ عملية تشكيل الحكومة تعثّرت بسبب الخلاف على حقيبة الدفاع، الأمر الذي لم يلق استحسانًا ولا تجاوبًا من فريق الجبهة اللبنانية.

إزاء هذه التجاذبات، انخرط الرئيس صائب سلام في المفاوضات بهدف تذليل العقبات، وكان يظنّ أنّ من المناسب إسناد حقيبة الدفاع إلى كرامي بدلًا من حقيبة وزارة المال التي كان يفضّلها ويصرّ عليها. واستمرّ سلام مواظبًا في مسعاه، حتى تمكّن من إيجاد صيغة ظنّ أنّها ستكون كفيلة بتجاوز العقدة، وأنّه من أجل الحفاظ على وحدة الجيش يتسلّم كرامي حقيبة الدفاع، لتجنّب التفكّك الذي كان قد بدأ يلوح في الأفق في صفوف الجيش، بعد اتّهام القيادة العسكرية والمخابرات بالانحياز إلى جانب أركان الجبهة اللبنانية، حيث راجت أنباء وأقاويل بأنّ ضبّاطًا من الجيش يدرّبون عناصر الأحزاب المسيحية المتطرّفة، وأنّهم يشرفون على تسليحها بتمويل يتّصل بإمكانيات بعض الرهبانيات المارونية.

وفي لقاء عقده الرئيس سلام كان حاسمًا ومفيدًا، تمكّن من أن يصطحب معه الرئيس كرامي إلى لقاء مع الرئيس فرنجية. وبعد تداول وطول نقاش مع فخامته، ازداد التشنّج ورفض الاستجابة لطلب كرامي وسلام. وبينما كان النقاش في أقصى حدّته، وإذا بجندي يدخل إلى مكان الإجتماع ويقدّم القهوة للرؤساء، وما إن خرج والجوّ كان متوتّرًا وغاضبًا، حتى خاطب فرنجية سلام وكرامي قائلًا لهما: «ما ذنب هذا الجندي أن أجعله يتحكّم به رشيد أفندي، الذي يريد ترويعه وإخضاعه لإرادته؟». الأمر الذي زاد الجوّ توتّرًا وتنافرًا، ما دفع كرامي إلى إلقاء نظرة على الخارج عبر باب شفّاف يشرف على العاصمة بيروت، قائلًا بهدوئه المعتاد: «ولكن يا فخامة الرئيس، ما ذنب هذه المدينة وشعبها، واللبنانيين أجمع، أن تتحكّم بهم فخامتك وترفض أن يسألك أحد لماذا؟».

وهنا، وبسرعة خاطر لمّاحة أبداها سلام، وقف وقال: «ومن الخير العامّ، لا بدّ لنا من اللقاء مرّة ثانية وقريبًا جدًا، لعلّ الأجواء تكون أميَل إلى الهدوء والسكينة»، لافتًا نظر فرنجية وكرامي إلى أنّه سيواصل مساعيه خاتمًا: «من سعى رعى».

وهكذا فشلت المساعي الخيّرة لسلام التي كانت تهدف إلى تجنّب الانزلاق نحو الهاوية، ودخلنا في دوّامة الاقتتال، التي أردت أكثر من مئة وخمسين ألف قتيل، عدا الجرحى والمعوقين والخراب.

وهكذا أيضًا انتهت مقولة وأسطورة «لبنان سويسرا الشرق».

العقلانية... كم كنّا نحتاج إليها لتجنّب مسالك الحروب والدمار. لقد أضعنا فرصًا كثيرة جدًا، ولكن ما قيمة الندم بعد فوات الأوان؟

كان الصراع العنيف يدور حول أمرين، الأحزاب والقوى اليسارية والإسلامية تتمسّك بوجوب تلازم مساري إصلاح النظام السياسي على ضوء المتغيّرات الديموغرافية في البلاد ومسألة الانتماء العربي للبنان.

وعلى نقيض ذلك، وقفت الأحزاب والقوى السياسية اليمينية المسيحية رافضةً أيّ بحث في هذين الأمرين ومصرّة على التزام السيادة الوطنية.

هذه التجاذبات والمناكفات بين فريقي الصراع اللبنانيين استفادت منها المنظمات الفلسطينية، فوضعت يدها على جزء كبير من القرار اللبناني، واتّخذت من لبنان ساحة مجابهة مفتوحة.

وممّا لا ريب فيه، ولا يختلف عليه اثنان، أنّ الانفجار الدموي الكبير كان يصعب تلافيه بعدما امتزجت القضيّة الفلسطينية بكلّ تعقيداتها مع الأزمة اللبنانية الداخلية.

لقد انفجر الصراع المتأجّج عام 1975، ولكنّ التجاذب والتباعد يعود مبعثه ومحرّكه إلى عام 1943 وصيغة وثيقة الوفاق الوطني المقولبة، والتعنّت في عدم تطويرها وتعديلها.

فقد اعتمد دعاة الاستقلال نظامًا طائفيًا، تفاعل وتفاقم مع الزمن وخلق فجوات هائلة بين مختلف فئات المجتمع، وبين المناطق اللبنانية. وكانت المقولة السائدة أنّ الحكومات المتعاقبة تعاملت مع إدارة البلاد على اعتبار أنّ لبنان هو فقط العاصمة، ملحقة بها بعض مناطق الجبل، وما عدا ذلك لاقى الاستخفاف والإهمال.

من هنا كان التحالف بين فئة من اللبنانيين مع الفلسطيني يمثّل معادلة واقعية حتمًا، كما يشرح أحد المعلقين قائلًا: «لقد تحالف المحرومون في أرضهم مع المحرومين من أرضهم وشكّلوا مصيرًا واحدًا».

لذا أخذ التباعد والانقسام بين الفئات اللبنانية يتصاعد بحدّة، ويزداد ضراوة حول هويّة لبنان الوطنية. المسلمون بأغلبهم وقلّة من المسيحيين ينادون بعروبة لبنان، وباعتباره جزءًا لا يتجزّأ من المحيط العربي، ويربطه المصير الواحد والمشترك مع العالم العربي، بينما كثير من المسيحيين وقلّة من المسلمين يعتقدون أنّ لبنان يعود بجذوره إلى الفينيقية، ويرفضون اعتباره مكوّنًا عربيًا. ويذهب هؤلاء إلى أبعد من

ذلك، إذ يؤمنون بأنّ لبنان لا علاقة له بالعروبة، وأنّه بالتالي جزء من الحضارة الغربية، لا تربطه بالعرب أيّ صلة سوى التكلم باللغة العربية!

وفي أجواء هذه المعادلة المتناقضة، لا بدّ من الإقرار بأنّ الاستعمار الأوروبي للبنان وأجزاء من المنطقة العربية قد أحدث انشقاقًا في وحدة اللبنانيين، كما ترك تأثيراته البالغة أيضًا في معظم البلدان العربية.

عدم الفصل بين الخاصّ والعامّ يضعنا أمام أزمة الكيان

إنّ أسوأ ما يواجه أيّ شعب هو أن يظهر الطاقم السياسي الذي يحكمه برهطه وحيثياته مفكّكًا وقلقًا، مرتبكًا ومتهالكًا، كما هو شأنه في لبنان اليوم.

لقد بتنا كأنّنا نعيش نهايات كياننا الوطني، بحيث إنّنا لم نلمح نورًا في نهاية النفق الذي بتنا محشورين فيه، محاصرين ومخصورين.

إنّ أرباب السلطة يتنازعون على كلّ شأن، يتخاصمون على كلّ قضيّة، يستبيحون كلّ الحرمات ولو كانت مقدّسة، يلعقون بألسنتهم مصالحهم حتى لو كانت على قفا نعال الحمير أو البغال.

إنّهم، وهم يقودون سفينة البلاد على طرفي نقيض، لا يجمعهم حتى الموقف الوطني، ولا يتحسّبون للأخطار التي تهدّد الوطن والمجتمع والإنسان.

يتبادلون الشتائم والسباب، والصابرون الخائفون من أبناء الشعب يهتفون بصدقيتهم النادرة بتوصيف يبلغ منتهى السوء والقذارة. وفي الوقت نفسه، هم على شيء من الصدق وهم يتبارون في كشف بعضهم سلبيات بعض.

وذلك بينما الشعب يرزح تحت مخاوفه التي تقلقه على مصيره وعلى مستقبل أبنائه، ويتساءل بكثير من قلق وشيء من حذر: «ألا لهذا الليل الغارق كليًا في الظلمة من نهاية؟».

إنّنا، كما يعبّر أحد المحللين من المراقبين، نعيش أزمة ثقة، ربّما تتحوّل إلى أزمة نظام.

إنّ خطورة ومصيرية القضايا المطروحة التي يقع تحت عبئها ويعاني من تداعياتها أفراد الشعب، لم تلقَ للأسف اهتمام وعناية قادة هذا الشعب.

إنّها المرارة المتمادية، المتأتية من معالجات متهالكة، لا تنضح إلّا بالعجز وقصر النظر ومحدودية الفهم والمعرفة.

وإذا ما أدركنا الواقع والحقيقة، يزداد قلقنا، وكأنّنا نبتعد في سياق مسيرنا في عالم التيه والضياع.

ليس لديهم قوّة إقناع ولو محدودة، للاستحواذ ولو على جزء يسير من الثقة في إدارة البلاد، حيث تتوالى في ما بينهم الخلافات وتنفجر الصراعات، ما يؤدّي بالمؤسّسات الرئيسة والحاسمة إلى التوقف عن العمل.

مجلس النواب يعزل ويقاطع تحت التهديد بتلبية ما يعتبرونها حقوقًا، بينما كان الأحرى بهم، أن يناقشوا مطالبهم داخل المجلس الذي أُقفل افتعالًا.

مجلس الوزراء يتجمّد، يتوقّف حتى عن الانعقاد، ونعيش في حمّى التصريحات وتبادل التوصيف والتسابق إلى إظهار العفة والفضيلة بينما مصالح الناس وهموم المجتمع تسير، لا ضير، الله سبحانه يعالجها... يا لعظمة الخالق...!

كلّ هذا والمزيد من الإصرار في اتّباع سياسة السير على حافة الهاوية.

الاتّفاق الثلاثي وحوار الأسد بقرادوني

نقف حيارى من أمرنا، تحيط بنا التحدّيات ونحن نزداد تباعدًا وافتراقًا... نزعم أنّنا في أعلى درجات السلّم بينما نحن في أسفله، وكأنّ حاسّة الإدراك عندنا تعطّلت. حتى مقولة «التفهّم والتفاهم» قد انزلقت بنا هبوطًا، وكأنّنا نستزيد من السقوط المروّع.

ولمّا سألني أحدهم: ماذا بعد أن لامسنا القعر؟ أجبته: أخشى أن نكون التزمنا الإمعان في حفر القعر لكثير وكثير من السقوط!!

الحيرة تأخذنا إلى حالة من فوضى المواقف وتكبيل الأفكار، حيث استوت في منظورنا مقاييس الخطأ والصواب، والتبست علينا الحقائق، ولم نعد نتلمّس المفاهيم على صورتها الحقيقية، وأبعادها في محاكاة بعض ما في ماضينا.

هل تعلم؟ لا وألف لا... هل تتعلّم؟ متى وكيف؟

آن الأوان ليأخذ بعضنا بأيدي بعض، وأن نصغي جيّدًا للتاريخ الذي يختزل الأحداث والوقائع، لعلّه ينبئنا بما كان عليه أسلافنا وبما وصلنا إليه من ضعف وركاكة فكر، حتى أصبح المحظور مقبولًا ومسوَّغًا والمحرّم مشرَّعًا. وما علينا إلّا الإصغاء، لعلّها الأمثولة الأولى...

هل كنّا سنشاهد ونسمع ونقرأ عن وزير يمثّل الكيان الصهيوني يُستقبل في دولة خليجية بمهرجان الفرح والخير، يتقدّم مستقبليه «همروجة» الأحصنة، وهي إذ تصهل كأنّها تأبى الانصياع فتُكْرَه على الترحيب بالمدعوّ «العدو». إلّا أنّ التفكير والتأمّل والتفحّص قد تكشف لنا أنّ لدينا بعض الآراء تحتوي على ثغرات أغفلناها، وعثرات كان علينا أن نزيحها وأن نتجنّبها ونطردها من محراب عقولنا ونسق حياتنا...

هل علينا بعد الحفاوة أو الحماسة لاستقبال جزّار شعبنا التماس الأعذار، لأنّنا تخاصمنا معه؟ وكيف نجيز لأنفسنا أن نمضي في خطوات

لاحقة؟ وكيف نقابل شعوبنا العربية، وخاصّة شعب فلسطين، الذي يتلقى كلّ يوم الضربات ويدفن قتلاه!

لقد افتقدنا الشهامة والمروءة. والخوف، كلّ الخوف، أن ننزلق أكثر فأكثر، ونمضي في عزلتنا المريرة عن بعض الأفكار السويّة، وأن نرتاح إلى إصدار الأحكام على النوايا.

ومن ظنّ أنّنا خرجنا عن المعادلة،عن المهزلة الكبرى، خاطئ، إذ إنّنا بين الوجود الغيبي المتلاشي، والوجود الرمزي المتهالك، نعيش انعدام اليقين.

إنّنا، كما وصفنا مفكّر متعمّق: «نلهو ونعبث بين الحدود الصارمة، والثغرات الأخلاقية الحادّة. نعيش بين الويل المخيف والصمت المريب».

وإنّ أسوأ ما نواجهه، هو عندما تزول الفواصل بين الوطنية والخيانة، وبين الوفاء والغدر.

ومن دون مفاهيم قومية مطلقة لا معنى للعمل في السياق الأخلاقي. وبدون الالتزام بالمعايير الوطنية لا قيمة لوجودنا.

وقد بلغ بنا الضعف، أن وضعنا أنفسنا في التهلكة ونحن نظنّ أنّنا نلنا السلامة والنجاة.

ولم يكن ينقصنا سوى أن ينظّر علينا أجانب يحثّوننا على إنصاف شعوبنا وحسن معاملة شرائح معيّنة من أبنائنا. ألم يطلب باراك أوباما من أكثر من قائد عربي أن يهتمّ بشؤون أبناء شعبه؟ أولم يحذّر قادة غربيون من مغبّة سياسة القمع والاضطهاد التي يدأب عليها ذوو الشأن عندنا؟ وكأنّنا ننفّذ وصيّة غير طبيعية، ونحن نندفع إلى التفرقة والتباعد.

والأدهى والأخطر، هو أن نتقاتل تبعًا لملل ومذاهب وقبائل، وأن نصبح مشدودين إلى عصبيات تجاوزها الزمن، وتهالكت فوقها هياكل التخلّف والجهل.

تتنازعنا الخيارات وكلّها في دائرة التجاذبات المتناقضة.

وتحضرني هنا تفاصيل حكاية سمعتها أثناء استقبال الرئيس حافظ الأسد لموقّعي الاتّفاق الثلاثي (برّي، جنبلاط، حبيقة)، وكان الحضور موسّعًا، ومن بين الحاضرين كريم بقرادوني في عداد وفد القوّات اللبنانية. بعد ترحيبه بالزائرين، هنّأ الأسد أقطاب الاتّفاق، ثمّ سأل كريم بقرادوني الذي كان قد أهدى له كتابه «السلام المفقود» وفيه شكرٌ على جهوده: «واضح يا أستاذ كريم أنّك صرفت جهدًا متميّزًا في تأليف الكتاب، ولكنّني أعتقد أنّ أشياء كثيرة وذات أهمّية تنقصه». ثمّ أضاف: «لماذا لم تأت على ذكر ما عرضه عليّ الشيخ بيار الجميّل بمعرفتك الأكيدة، بأن نقيم نوعًا من الوحدة السورية اللبنانية، فرفضت أنا العرض، وقلت له يومها ليس أنا وأنت من يصنع الوحدة وإنّما الشعب هو الذي يقرّرها ويصنعها ويقيمها؟».

أجاب بقرادوني: «يا سيادة الرئيس، هذا الكلام ليس ملكي لأكتبه، وإنّما هو ملك غيري، ويتعلق بسيادتكم وبالشيخ بيار الجميّل».

لم يقنع تبرير بقرادوني الأسد الذي أضاف متسائلًا: «لماذا لم تذكر أنّ الرئيس كميل شمعون اقترح بحماسة إقامة نوع من الكونفدرالية بين سوريا ولبنان والأردن. وكان جوابي مماثلًا لما قلته للشيخ بيار؟».

أجاب بقرادوني مرّة ثانية مكرّرًا أقواله السابقة: «إنّ هذا أيضًا ملكك وليس ملكي أنا لأتصرّف به وأنشره».

فعلّق الأسد قائلًا: «أستغرب أجوبتك يا كريم بالفعل، بقولك إنّ هذا ملكي! ولكنّ قضايا كثيرة وأشياء عديدة ذكرتها في كتابك هي بالذات ملك غيرك، وبعض أصحابك، فكيف سمحت لنفسك وكتبتها متجاوزًا مقولة أنّها ملك الآخر أو لا؟».

لقد سرّني تتبّع تفاصيل غزوة نابليون لمصر عام 1799، وكيف أشاع أنّه مسلم، ثمّ حاصر مدينة عكّا في فلسطين، وخلصت بذلك إلى استنتاجات خطيرة، وهي أنّه، رغم ما آلت إليه حملة نابليون من

فشل، فإنّ انعكاساتها على جبل لبنان وربّما على عموم المنطقة، قد حوّلت الصراعات عن طابعها الإقطاعي إلى صراع حادّ وحقيقي ذي طابع طائفي، ها هو اليوم يتحوّل إلى صراع مذهبي متفجّر يشمل المنطقة العربية بأكملها.

سؤال الوطن والمزرعة، حالة لبنانية وعربية

إنّنا مع الأسف الشديد أصبحنا استهلاكيين وغير منتجين. بتنا مدمنين على إخضاع الشعب بكلّ فئاته لمشيئة القائد، نصفّق له مجّانًا ونفتديه بدمائنا، ولماذا؟ لأنّه يحكمنا، ليس من خلال العقائد والمبادئ، بل بالسياسة وبالطائفية والعشائرية وأحيانًا باسم «الدين».

وجُلّ همّنا أن ينتظم العرب على أساس المواطنة، لا على أساس النظام الفئوي والطائفي، الذي يؤدّي بكلّ طائفة لأن تتلمّس استقلالها.

والملاحظ أنّه لا يوجد لدينا أوطان في العالم العربي، بل هناك مجتمع مزارع وسلطة راعية.

وبالفعل لا وطن عندنا، والإنسان هنا ملتزم بطائفته أكثر من وطنه. وفي الواقع، لا حلّ في العالم العربي إلّا من خلال المؤسّسات. من هنا نجد أنّ العالم العربي ولايات غير متّحدة.

ولا يجوز لنا ولا ينبغي أن نبحث الأمور من خلال العقد الحزبية أو الطائفية أو العشائرية وسواها. علينا أن نبحث شؤوننا من خلال الواقع، وأن نتصرّف وفق حسابات واقعية ثابتة، تترافق حتمًا مع الأفكار والمبادئ، لأنّ النقد المجرّد يمنح الفكر أصالة، سواء كان نقدًا إيجابيًا أو سلبيًا. فالحوار الهادف هو الذي يمكّننا بقوّة من معالجة الإختلاف مع الآخرين.

وإنّني، من موقع العارف، أدعو القابعين في القمّة، إذا أرادوا أن يرتقوا شأنًا، أن يصلوا إلى مستوى القاعدة، لأنّ القاعدة أثبتت أنّها أنقى من القمّة وأصفى في أفكارها، وأسلم في كلّ تصرّفاتها.

وحريّ بالقوى القومية والتقدّمية أن تخطّط، وأن تتعمّق أكثر فأكثر، حتى تستطيع أن تقدّم للناس فكرًا ناضجًا ومتطوّرًا.

ودعوتنا للجيل الجديد، أن يأخذ بأسباب العلم، لأنّ الصراع في العالم هو صراع علم. والواقع أنّ الأكثر علمًا هو الأكثر عطاءً وإنتاجًا. وكم نحن بأمسّ الحاجة كي نبتعد كلّ الابتعاد عن لهيب الانتقام.

الإنسان الحرّ هو ذلك الذي لا يبيع عقله ولا فكره ولا موقعه ولا وطنه للآخرين.

وحرّية الإنسان تعني إنسانيته. هكذا يجب أن ننطلق في عالمنا العربي، أي أن نكون نحن نحن لا أن نكون الآخرين. أن نكون الصوت لا الصدى، أن نكون الواقع لا الظلّ، أن نكون الحقيقة لا الأوهام. متى ندرك في عالمنا العربي أنّ الرجال هم من يصنعون التاريخ وليس التاريخ هو من يصنع الرجال؟

وفي اعتقادي الراسخ أنّه لا يوجد شعب أو أمّة تاريخها شخصي مثل العرب.

إنّنا نعيش التردد، نعم نحن العرب معتادون على الإحجام، وفي اللحظات الحرجة، يكون التردّد وعدم الحزم شأنًا قاتلًا.

نعم، كان لنا في سالف الزمان القامات والرجال الذين تربّعوا على القمّة، ولكنّنا بالأمس القريب واليوم ننزلق بسرعة إلى الهاوية.

إنّ العرب يخرّبون أسباب معيشتهم بالاحتجاج الخاطئ، وأول الأسباب المعرقلة للعربي هو تراخيه، والنقص الحادّ في معارفه. في العادة، تتبنّى الشعوب المهزومة طريقة الذين هزموها، ولكنّ العرب بالذات يتبنّون طريقة ونموذج الذين انتصروا عليهم. وإذا ما كسب

العرب حرّيتهم، نجد أنّهم يبقون غير متأكّدين من مصيرهم، وهم باستمرار منقسمون في ما بينهم بحواجز ثابتة ونقالة، رسمها لهم الغربيون. وبالتبعية، تركّزت هذه الحواجز وأضحت متجذّرة.

هكذا، ومن باب الحرص على عالمنا العربي، أسهمت مع المخلصين والصادقين في البحث عن إصبعٍ من نور في نهاية النفق فلم نوفّق ولم يوفّق أيضًا غيرنا.

وخلافًا لكلّ اعتقاد، علينا أن نتقدّم عندما نستطيع أن نلتمس الضوء عند نهاية النفق، أو أن نجد ولو شعاع ضوء بانتظارنا، إلّا أنّ الذهنية العربية، للأسف، يلفّها الظلام من كلّ اتّجاه ولا أمل حتى الآن بانبلاج الفجر.

وفي مطلق الأحوال، يدرك الغرب تمامًا أنّ العالم العربي هو المكان الوحيد في الدنيا الذي نادرًا ما تلتئم فيه الجراح وتُنسى المظالم. وانطلاقًا من ذلك، يرون أنّ الوقت ليس صديقًا للاستقرار، وبالذات ليس في صالح السلام. من هنا، تحوّلت السياسة في العالم العربي إلى غاب بدون شريعة، نتصرّف كأنّنا محكومون بانتظار أن يرضى الآخرون عنّا، ممّا يجعلنا نفكّر في أن نكون ظلًّا لهؤلاء الآخرين أو صدىً لهم، حتى بتنا نقلّدهم في اللباس والمأكل والتصرّفات العامّة والخاصّة.

إنّ العالم العربي، بتركيبته الاجتماعية والثقافية، ما زال يختزن العصبية التي تنخر في أعماقه من أعلى القمّة إلى أسفل موقع فيه. وكم بودّنا لو يسمعنا الحكّام العرب حين نردّد أنّ الاستبداد لا يمكن أن يبني مُلكًا ولا أن يحقق استقرار الدولة أو سلطانها.

وكم نتمنّى لو يتحرّك العرب بفعل عضلات عقولهم لا عضلات أجسادهم.

إنّ التقارب الثقافي هو أكثر فعاليةً من التقارب السياسي، حيث إنّه يجعل الفكر ينفتح على الفكر، كما يحمل الشعوب على أن تنفتح على

شؤون الآخرين. وأيضًا، فإنّه يتحوّل إلى قرابة إنسانية مع إنسان توّاقٍ إلى بيت متماسك.

وهذا كلّه يتطلّب منّا جميعًا السعي لاتّخاذ القرارات الشجاعة، والتمتّع بشيء من التشبّث بحقوقنا، وبالكثير من الصلابة، إضافة إلى الإرادة والقدرة على فرض المواقف من جهتنا وأيضًا من قبل الآخرين إزاءنا.

والشيء الملحّ هو أن نحمل سوانا على تجاوز النظرة الفوقية تجاهنا كعرب، وأن يكفّ عن النظرة الاستعلائية على العالم العربي، ونجعله يعترف بأنّ بإمكاننا القيام بأدوارٍ هامّة ورئيسية، ليس فقط إقليميًا بل دوليًا أيضًا.

أن نسعى لشراكة حقيقية مع القوى الأجنبية في بحث شؤوننا وشؤون العالم.

والذي يهمّنا أن يتمكّن المناضلون العرب من كسب قلوب النخب العربية الثقافية والاجتماعية، وبالذات، كسب عقولها ومشاعرها.

ازدواجية الانتماء بين المدني الوطني والأهلي الطائفي

إنّ التواصل بين تيّارات مختلفة أو متباينة قد ينتج عنه أن يلجأ بعضها إلى تغيير اتّجاهه. وفي اعتقادي، إنّ التواصل والحوار هما بمثابة شرارة تبدّد ظُلمة، وتقيم الجسور، من أجل المزيد من التخطيط والتطبيق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ومثل هذا التواصل والحوار من شأنهما أن يبرزا ويدعما الإبداع الفكري والثقافي وسواهما لأيّ مجتمع من المجتمعات. ونتيجة هذا الإبداع ستؤثّر بلا شك في ملامح الهويّة. فشخصية المجتمعات تتكوّن عبر مراحل التاريخ بما مرّت به من أحداث وبما رصدته من ردود أفعال تجاهها.

وغنيّ عن القول أنّ حركة التاريخ هي أشبه بمجرى إنساني عريض وعميق، تستمدّ الشعوب والأمم منه مكانتها، وهويّاتها الثقافية، من جرّاء ما تجمّع لديها من مزايا وما توفّر لديها أيضًا من عناصر فلسفية، وقيم مادّية وروحية. وفي المحصّلة، إنّ عظمة أيّ امرئ تكمن في عمق إنسانيته أكثر ممّا تكمن في تعمّق علومه وثقافته.

وعلينا الحذر دائمًا، لأنّ الطبيعة البشرية نفسها يمكن أن تسير نحو الخير، كما يمكن أن تسير نحو الشرّ.

حسب اعتقادي، لا الثورة ولا أيّ عامل آخر بمقدوره أن يلغي الزمان، وأن ينقل شعبًا من التخلف إلى التقدّم بشحطة قلم، وإنّما ذلك يتحقق عبر توفير الموارد البشرية والاحتكام للتخطيط والعلم وضمان الضوابط لتحقيق السيادة للقيم السامية.

وإنّ ما نعانيه في عصرنا هو التناقض الظاهر بين الحقائق والترّهات في العلاقات الدولية والإقليمية وحتى المحلّية.

علينا مواجهة الحياة بأسلوب مبسّط بمفرداته وتعابيره التاريخية والواقعية.

وعلينا واجب دعوة الآخرين لأن يكملوا الصورة، ويضيفوا إلى الحقيقة كما عرفوها وعايشوها، المخزون الإيجابي في التراث الذي ورثوه والعناصر الحضارية ممّا أنتجته عقولهم.

ومهما تعاظمت الصعاب أو تفاقمت الأخطار، فهي مثل كلّ عُقدة تستطيع عند نهاية النفق المظلم أن تجد شعاع ضوء في انتظارها.

والشيء الخطير هو عندما تكون الممارسات لا تعترف بمرجعية أو لم تنطلق من مرجعية في مقاربة القضايا العامّة، فهي حتمًا تنطلق لتأمين فائدة أصحابها المباشرين. وإذا اصطدمت حسابات المصالح الشخصية مع قوانين وقواعد المرجعية القانونية يعمد هؤلاء النافذون إلى إسقاط المرجعية.

ولماذا الاستغراب؟ أليس هذا هو الواقع؟

من هنا علينا أن نعيش فلسفة التحسّب، بل فلسفة الاحتساب والحذر الذي يُفترض بنا تلقّيه بحماسة، ومن غير الجائز لنا أن نمعن في إفساد الحاضر إلى حدّ إفساد التاريخ.

ولماذا نخشى الشعب؟ أليس هو مصدر كلّ السلطات؟ ولماذا نخاف من الشعب إذا فكّر؟ ومن الشعب إذا تصرّف؟ ومن الشعب إذا سأل أو تساءل؟

أليس من الضروري بمكان أن يفكّر الشعب؟ أوليس من العدل أن يعبّر عمّا توصّل إليه تفكيره؟ أوليس من الصواب أن يكون شريكًا للذين يحكمونه في التعبير عن آرائه والإعلان عمّا يفضّله وما يميل إليه؟

الإنسان في مطلق الأحوال يرتاح عندما يرى أفكارًا كافح من أجلها زمنًا طويلًا قد أخذت تتجلى وتفتح طريقها نحو التنفيذ.

إنّ المواطن في بعض الأحيان يُدفع به إلى المذلّة والهوان بفعل من يتولّى قيادته، وإنّ إضعاف شخصيته أو إلغاءها شأن يستسيغه نظام الاستبداد.

إنّ أهمّ قضيّة في الحياة هي صناعة البشر، وهي صناعة نحن بأمسّ الحاجة إليها، وهي أشدّ إلحاحًا من أيّ صناعة أخرى، ثقيلة كانت أو خفيفة، فالبشر عندما يؤهّلون كما ينبغي يتولّون هم الصناعات الأخرى.

والشيء الذي أصبح مسلَّمًا به أنه في لبنان، وفي ظل الأوضاع الطائفية المقيتة، ينشط النفخ في العصبيات دفاعًا عن التمثيل الطائفي حين يضعف التمثيل السياسي.

ونلاحظ أنه كلما تراجع المجتمع المدني، تتقدم لملء الفراغ الحالات الطائفية. وبكل بساطة، إن تطور المجتمعات المدنية هو رهن تطور الحياة السياسية. المجتمع المدني هو نقيض الوحش الطائفي

الذي لا يتوانى عندما تتاح له الفرصة أن يلتهم كل ما يقع في نطاقه أو مدى حركته.

ومع طغيان السياسة الطائفية يصبح الإنزياح عن الحق والعدل مسألة خاضعة لمنطق الجنس، وأحيانًا القوة أو الأمر الواقع، لا للحق ونصابه.

الفساد والطائفية توأمان

الطائفية تحمي الفاسدين وتجيز لهم الصفقات والمشاريع والإلتزامات. وكم هو محق الذي اعتبر أن ما تم إنجازه من إصلاحات دستورية وسواها، هي إنجازات متواضعة جدًا، بكلفة أرواح مرتفعة جدًا.

لقد أخذتني نشوة الصواب وأنا أستمع إلى نداءٍ مخلص بأنّ الصدق ليس فضيلة سياسية، فالسياسة التي نعيشها في بلادنا هي في عداء مع الصدق، كما التحزّب والتطييف في عداء مع الحقائق والوقائع. ومن المفيد هنا التذكير بمفهوم الحقيقة عند هوبنز حيث يقول: «الحقيقة لا تتعارض مع ربح أي إنسان ولذته، بل هي موضع ترحيب جميع الناس...». إننا بالفعل لا نزال نجهل للأسف واقعنا وهذا ما يجعلنا نود الطيران بدون أجنحة. نعاني الطائفية ثم نسقط بفخ المذهبية، ثم نكذّب على الناس، كل الناس، وقبل أن ننتهي من الكذب عليهم، نكذّب على أنفسنا.

في السياسة لا بد من أخذالتبدلات الديموغرافية دائمًا بالاعتبار، فالديموغرافيا هي العامل الأساسي والحاسم في شتى المتغيرات، فهي التي تعيد رسم معالم القوى، سياسيًا واجتماعيًا وطائفيًا.

ومن المسلم به أن الطائفية السياسية في لبنان قد وُلدت من خلال تطبيق نظام القائم مقاميتين، ونتيجة تلاعب القناصل الأجانب بالقيادات السياسية تحت ستار الحماية، حرصًا على مصالح دول هؤلاء القناصل.

لقد أثارت اهتمامي وراقت لي لعبة الشطرنج وأنا أتابعها، وأدركت من خلالها أن الملك لا يموت، بينما يهلك العسكر ليس إلا.

لقد انقسم اللبنانيون دينيًا بعد حملة إبراهيم باشا، وكثير من المراقبين والمهتمين بالتطورات الجارية على الساحة خلصوا إلى وصف اللبنانيين بالتالي: «شعب سهل الإنقياد ويرتجف أمام اليد التي تضطهده».

وكما كتب نصري الصايغ: «هذا هو لبنان، يدفع ثمن طائفيته تخلفًا وتراجعًا، ويدفع ثمن إصلاحه دمًا وخرابًا، مع إرث كبير تستفيد منه الطائفية».

ويشير الصايغ كذلك إلى أنّ «السياسة ليست خطًا مستقيمًا، والاستعانة بالخارج غالبًا ما تقسّم المجتمع». وكما هو معروف، إنّ الإنسان إبن بيئته، فالمحيط الذي يعيش فيه يترك أثاره على تكوين هذا الإنسان أكثر من كلّ المدونات والنصوص.

ومن أسوأ ما واجهناه في بلادنا، أننا لم ننخرط ولو مرة واحدة في استئصال الأمراض التي تفتك بنا وبمجتعاتنا، بل اكتفينا باستخدام المراهم لمعالجة مخلفات الماضي، ورحنا نحفر الخنادق لنقيم متاريس القتال.

إننا مع الأديان ونرفض المسّ بها، غير أننا نعتبرها علاقة عامودية بين الإنسان والخالق، بينما المواطنة هي العلاقة التي تربط الإنسان بالعالم، وهي التي تحفظ حسن العلاقة بين المواطن وأخيه المواطن الآخر.

كيسنجر ونظرية الخطوة خطوة: «لبنان غلطة جغرافية»

في السادس عشر من شهر تمّوز عام 1945، نجحت تجربة أول قنبلة ذرّية في العالم في صحراء نيومكسيكو.

تلك القنبلة التي لم تتورّع الولايات المتحدة عن إلقائها على مدنيين يابانيين حصدت منهم عشرات آلاف القتلى وأعدمت متطلبات الحياة والعيش في بلاد من بقي حيًّا منهم لسنوات عديدة.

هل يقدم عقل بشري يتحلّى بالحدّ الأدنى من الحسّ الإنساني على مثل تلك الجريمة الشنيعة؟ ولكن للأسف حصل ذلك، وسمح للولايات المتّحدة بأن تصبح القوّة العظمى الوازنة في العالم.

ويقول مثل صيني: «من السهل أن تكون مخلوقًا سويًّا، ولكن من الصعب أن تكون رجلًا إنسانيًا».

وأحيانًا، وقد يكون من قبيل الصدفة، نرفض أن نفسّر مواقف الآخرين أو أن نحلّل آراءهم، عوضًا عن تبريرها، وإيجاد أعذارٍ لها قد لا تروقنا.

وكما لاحظنا وتأكدنا بالدلائل والتجارب، إنّ جدلية حاسمة ربطت الإنسان بالأرض، وأوجدت بينهما الصلة التي تؤمّن استمرار الحياة.

انطلاقًا من هذه المعادلة الجدلية نذهب إلى القول: الإنسان أولًا، والإنسان هو المبتغى، وكلّ العقائد الدينية بمختلف مكوّناتها وُجدت لخدمة الإنسان ومنحه الإحساس بقدرته وتفوّقه لينخرط أكثر فأكثر في عمليات التقدّم والتطوّر.

إنّ الشرائع وُجدت لتنظّم العلاقات البشرية، ومن واجبات بني البشر أن يدققوا في تدرّجها، لتكون العامل الحاسم في تعزيز وجودهم وتجريدهم من وهم الأساطير والخرافات.

وإنّنا نهيب بهذا الإنسان أن يبادر إلى المزاوجة بينها وبين دوافع عصره، وأن لا يتردّد في قبول أو رفض ما يتعارض مع روح عصره. وكم نشهد من تحوّلات كبرى قد تشكّل عاملًا حاسمًا في تغيير الوقائع التي تحيط بعالمنا العربي. ولكن هذه التحوّلات، هل يعي القادة العرب أهمّيتها ومدى تأثيراتها؟

وكلنا في لبنان يذكر فداحة الخسارة التي لحقت بنا عندما رُفضت نصيحة المبعوث الأميركي ريتشارد مورفي يوم خيّر قيادات الجبهة اللبنانية بين الضاهر والفوضى؟ ولكن رفضهم، إراديًا كان أم فُرض عليهم، كانت نتيجته أن انزلقوا في مغامرات لم تكن سليمة ولا مأمونة، دفع الجميع أثمانًا باهظة بسببها.

لقد شدّتني صورة تكاد تكون كاريكاتورية قدّمها الكاتب نضال سليمان، حين قال: «كان أمين الجميّل في تنافس مع قائد الجيش ميشال عون، والأخير بدوره في تنافس مع سمير جعجع، والقوّات اللبنانية في تنافس مع الاثنين. كانت الحركة صعبة داخل هذا المثلّث المرتبك، وكلّما تقارب اثنان، شعر الثالث بأنّه المستهدف وأنّ تقاربهما موجّه ضدّه. ومع اقتراب موعد انتخابات رئاسة الجمهورية عام 1988 بدأ الغليان داخل هذا المثلث».

ولم يتردّد السفير اللبناني السابق في واشنطن، الذي بعد أن انتهت مهمّته تحوّل ليمثّل العماد عون في الخارجية الأميركية، في إعلان صيحته المدوّية: «إنّ الجنرال عون عسكري عظيم، أرجو أن لا تصنعوا منه سياسيًا رديئًا».

وهنا تحضرني نكتة ظريفة، عن صديقٍ خاطب صديقه بقوله: «علمت أنّك موظف في مسرح، ألا تستطيع أن تحضر لنا بعض التذاكر كي ندخل مجّانًا؟» فأجابه الثاني: «وأنا علمت أنّك موظف في بنك، فلا تنسَ أن تحضر لنا بعض النقود مجّانًا».

وقد أكّدت الأحداث أنّ واشنطن، من خلال اقتراحها الضاهر لرئاسة الجمهورية، كانت تعمل على استباق وساطة ريتشارد مورفي الآيلة إلى انسحاب رئيس الجمهورية تجنّبًا لانفجار عسكري إقليمي كانت تتوقعه.

والمدهش والغريب جدًا، كيف تتبدّل المقاييس، وتتغيّر المعايير، في نظر الولايات المتّحدة التي كانت قبل فترة وجيزة تمتدح الجنرال

عون وتشيد بكفاءته، وبقيادته المميّزة للمؤسّسة العسكرية التي يترأسها، قبل أن يصبح، بلمح البصر، مرفوضًا ومغامرًا.

وتستمرّ واشنطن في تصنيفاتها المفرطة، حتى يصبح الكفؤ القدير إرهابيًا. وهذا ما يثبت لنا ولجميع السياسيين والمتابعين أنّ المصالح أقوى من كلّ التعهّدات، فما كان بالأمس خيرًا يصبح اليوم شرًّا.

وآن لنا ونحن من الشعوب الضعيفة أن نفهم أنّ السلام يجب أن يتأتّى من داخلنا، وأنّ علينا أن نتحلّى بالحكمة وبالرأي الرشيد والنزاهة في سعينا لسبر غور الأحداث وما تخفيه من أسرار وعجائب ومواقف.

إلى ماذا كانت تهدف سياسة الـ«خطوة خطوة» لهنري كيسنجر في الشرق الأوسط؟ في المحصّلة، وكما لاحظنا باليقين والخبرة، إنّ الحرب الأهلية اللبنانية سارت في سياق ممنهج لسياسة كيسنجر في الشرق الأوسط، التي رسمها بخداع ومكر، وكانت تهدف إلى محاصرة الموارد العربية والاستيلاء عليها، ومن ثمّ تمزيق وحدة العرب خطوة خطوة. وبالنسبة إلى لبنان، كان كيسنجر يتعمّد التشكيك في وحدته كوطن وكمجتمع، ويذهب إلى حدّ تسمية الكيان اللبناني «غلطة جغرافية». وكان كيسنجر يسعى لحلّ القضيّة الفلسطينية على حساب بلدان عربية مثل لبنان والأردن واستطرادًا مصر.

ويُذكر أنّ كيسنجر أبدى ترحيبه الحارّ عندما أُبلغ بإنشاء مقرّ للبعثة الإسرائيلية في لبنان، وكان يشجّع على التقارب بين إسرائيل والجيش اللبناني، كما أبدى ارتياحه عندما أصبح الدبلوماسي الإسرائيلي أوري لوبراني بمثابة سفير إسرائيل في لبنان.

وكان الرئيس حافظ الأسد قد وصف الوجود الإسرائيلي في لبنان بالغزو الأول والوجود الأميركي بالغزو الثاني.

الحامل والمحمول

كم أخطأوا عندما كانوا يتحدّثون عن أنّ الأوضاع السائدة في لبنان لم تكن مؤاتية لإجراء إصلاحات دستورية وتأمين تكافؤ الفرص بين مختلف مكوّنات الشعب اللبناني.

الرأي الذي ساد في تلك المرحلة هو أنّه يجب الأخذ والتسليم بمنطق التسويات، وعدم الانخراط في عمليات إزالة التشوّهات التي تعرّض النظام اللبناني للخطر، والتي بدت مؤسّساته الدستورية غير قادرة على السير في مواجهة التحدّيات التي كانت تعصف بالعالم بأجمعه أو احتوائها.

كانوا يريدون تحاشي المواجهات لكنّهم لم يفعلوا ما يبعدها أو يبطل مفاعيلها. وكم كنّا نخجل عندما نسمع عن تصنيف اللبنانيين درجات أو فئات أولى وثانية.

وكانت الذريعة التي يتستّرون خلفها أنّ المناخ العامّ ليس مؤاتيًا لإثارة مثل هذه المواضيع التي كانوا يصنّفونها من المحرّمات العامّة.

وليس خافيًا على أحد أنّ هامش الإصلاح أو حتى التعديل في الصيغة السياسية كان مستبعدًا، وحتى هامش التنازل عن بعض الامتيازات كان ضعيفًا.

وفي سياق البحث عن حلول يمكن أن تجنّب البلاد الانفجار والخراب، كنّا نستغرق في الجدل ونستهلك جهودنا، ولكن للأسف لا نلقى تجاوبًا، لا بل بالكاد كنّا نجد توازنًا وتمسّكًا بما يعتبرونه الحقوق المكتسبة، ما كان يضاعف حدّة جدالنا أكثر فأكثر.

ولا غرابة في الأمر على الإطلاق، أليسوا هم الحكّام؟ فلماذا لا يتماثلون بأنظمة عربية محيطة تحكم بالحديد والنار؟ وهكذا، تمثّلًا بالآخرين، وتشبّهًا، عن قصد أو عن غير قصد، بالحكّام الجلاوزة، يعطّلون

نصوص القوانين المعارضة لاستمرار حكمهم، ويتلاعبون بكلّ مؤسّسة مهما كانت حيوية وراسخة، ويسخّرون القضاء لمنحهم شرعية أحكامهم واستمرار سلطتهم من دون إعارة أيّ اهتمام لحرمة الدستور، بينما لا قيمة عندهم للإنسان ولا لمفهوم المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع.

هدفهم السامي المضيّ في استمرار تحكّمهم بمفاصل الدولة، والويل لمن يناصبهم عداوة، أو يواجههم بفكرة إصلاح.

هكذا، وقع الاختلال واهتزّت المرتكزات الأساسية للكيان، ثمّ تأزّمت الأوضاع العامّة، إذ راحت المطالبات تهبّ من كلّ حدب وصوب وتتصاعد أكثر فأكثر.

وبنتيجة ذلك مَثَلت أمامنا نظرية ملء الفراغ... لقد أحدث التقاتل الوطني الداخلي فراغًا في إدارة البلاد، فمن سيملأه؟

هنا برزت مقولة راجت وتفاعلت حتى استحالت واقعًا، هي نظرية «الحامل والمحمول»، وهي تشبه أرجوحة معلّقة في الهواء الطلق، تدور حول نفسها حتى تشعر بالضعف، فيسارع من هو قادر ويحملها ويتحمّل أوزارها، ولا ضرر أن تتغيّر في ضوء ذلك وتتبدّل الأدوار.

كانت القضيّة الفلسطينية قد أرخت بأثقالها على أنفاس اللبنانيين جميعهم. منهم من تحمّل هذا العبء راضيًا، ومنهم من قبله مرغمًا، لعلّه يزول في ما بعد، إلّا أنّ الـ«في ما بعد» لم يأتِ، وتحوّل إلى الـ«لا بعد».

ولم يتحسّب أحد لتطوّرات كانت أسرع ممّا ظنّها اللاعبون، إذ إنّه بعد هزيمة العرب المدوّية في عام 1967، وسقوط مقولة «الجيوش العربية هي الحلّ»، اتّجه التفكير إلى وسائط أخرى، منها المقاومة الشعبية المسلّحة، على أن تأخذ منظّمة التحرير الفلسطينية قضيّتها بيدها وبنفسها وأن تتولّى الأنظمة العربية الدعم والتمويل والتسليح.

كذلك برز عامل آخر حيوي ومؤثّر، هو الانطلاق من العقيدة الدينية التي كانت تشكّل الملاذ والحصن الحصين عند الانهيار والسقوط.

هكذا تغيّرت قواعد اللعبة، وأصبح على الضعيف أن يُغرّم ويدفع الثمن في أعقاب التطوّرات الدراماتيكية على الساحة الأردنية في عام 1970، إذ انتقل الثقل الفلسطيني العسكري والمقاومون للتجمّع في لبنان، مستفيدين من استقراره الهشّ، ومن الصراعات الداخلية اللبنانية حول مطالب إصلاحية يرفعها المسلمون ولا يلقون تجاوبًا لبحثها أو لقبول بعضها. فقد تهافت المسلمون على احتضان الواقع الفلسطيني الثقيل المستجدّ، الذي أرخى بكلّ أثقاله على كتف ضعيفة ورخوة.

هكذا، تبدّلت أدوار مقولة «الحامل والمحمول»، وفيما كان فريق من اللبنانيين يحمل أوزار الفلسطيني، أصبح الفلسطيني من يحمل الفريق اللبناني في مطالباته الإصلاحية، فأضحى الذي كان حاملًا محمولًا والعكس صحيح.

والأثقال الفلسطينية المتناقلة تنوء بها الأكتاف اللبنانية.

وفي المعادلة اللبنانية، بدلًا من أن يمنح من معه أكثر من معه أقلّ، كان شعار بعض القابضين على الحكم الكريه والمستفز: «ما لنا لنا، وما لكم لنا ولكم».

استفحل الصراع، حتى تماهت، لا بل اندمجت الحركة المطلبية بحرّية انطلاق العمل الفدائي من لبنان. تفاعلت الأحداث، هدّدت بالانفجار، ولكنّ أحدًا لم يشأ أن يبادر إلى بعض تنازلات كان من شأنها أن تجنّب الوطن والناس شرّ ويلات الحرب.

وكانت الأرجوحة تندفع، تبدّل هذا بذاك، وترمي أحدًا لترفع آخر، ولا من مستجيب لمنع التمادي في الانزلاق نحو الهاوية السحيقة العمق. وكم من نداء استغاثة «لامس نخوتهم لكنّه لم يلامس نخوة المعتصم»، كما درج القول.

وحتى الحدّ الأدنى من الإصلاحات المطلوبة كان يُعدّ من المحال، ولهذا تعطلت معالم الحياة في لبنان، وحتى المطالب والدعوات للإصلاح أصبحت أكثر من ثانوية، والأسوأ راح يهدّد الوطن بوحدته ووجوده.

وكم بلغت درجة الاستخفاف بنا عندما انبرى مسؤولون غربيون، على رأسهم قادة أميركيون، يصفون لبنان بالغلطة الجغرافية.

وكنّا إذا تنادينا لبحث ما لدينا، وما لدى الآخرين، نخجل، إذ لم يبق من الوطن سوى بقايا حطام متهالك.

فعلى ماذا نتجادل أو نتباحث، والأرجوحة قد فلتت من رباطها، واندفعت في الأجواء بدون رصد أين ستسقط وأين ستقع؟

إنّها سنوات عجاف استسلمنا خلالها لطاحونة الموت تأخذنا وتأتي بنا ونحن خيالات واهية.

وما أحوجنا اليوم إلى التعقّل، إلى التروّي، وإلى القليل من الحكمة والتوازن العقلي.

فالوطن قيمة مطلقة، فلماذا تأخذونه إلى مكان آخر؟

والشعب واقع حيوي، فلماذا تهزؤون بعقله ومشاعره؟

لبنان الواحد هو الحلّ الوحيد الضامن للجميع، ولنسلّم قبل أن تجرفنا الرياح العاتية بأنّ المشاركة على أساس المواطنة حق وواجب وفيها يكمن الخلاص، وأنّ الدولة الحديثة تُبنى على المشاركة في المسؤوليات، لا على المحاصصة وتوزيع المناصب وتقاسم المغانم.

النموذج اللبناني أقلق المحيط فتحوّلنا إلى أدوات، وانتشت في نفوسنا العصبيات

الذي يهمّنا في المحصّلة أن نكون مقتنعين بما نعمل، ومؤمنين بما ندعو إليه، وأن لا نكون على الإطلاق من الممثّلين أو من المتملّقين.

لقد مررنا بأوقات صعبة وحرجة كادت تصل بنا إلى حافة اليأس والاكتئاب، لكنّ صمودنا في وجه العاتيات قرّبنا من الأمل، وحملنا إلى ملامسة حالة من التفاؤل كانت تدفعنا إلى العمل، وتبثّ في أعماقنا شحنات قويّة من الحماسة رغم ما نشهده من تقاتل دموي، ومواجهات متعدّدة، حتى لم يبقَ فريق إلّا تقاتل مع فريق آخر، ولكن؟ بقي الأمل واستمرّ...

لا يخفى على أحد أنّ الحضارة الإنسانية كلّها كانت نتاج الأمن والتنظيم. وعلى نقيض ذلك تمامًا، تقف الحروب والنزاعات لتشكّل معاولَ للهدم والدمار والتخريب والاستنزاف، ذاهبةً بكلّ ما تجده في طريقها من البلاد والعباد إلى التخلّف والتقهقر والمعاناة والويلات، فلا تبقي حتى إصبعًا من نور وسط الظلمات الحالكة.

الدستور... أين هو؟ القانون؟ آخر من يذكره الناس... لنتصوّر وطنًا بلا أصول، أو بالأحرى وطنًا تحوّل إلى غابٍ بلا شريعة.

تمسّكنا بالدستور لفظًا حتى تلاشى بين أيدينا، وتبارينا في احترام القوانين خطابة حتى بتنا بلا قوانين. تطبيق القانون فقط هو الذي ينظّم العلاقات والارتباطات، لكن، للأسف، أطاحه نظام وقواعد العمل الميليشياوي.

القانون ينظّم مختلف الشؤون الاجتماعية ويحدّد تسيير شؤون البلاد وكيفية التخطيط لسلوك الناس، أي إنّ القانون ينظّم استقرار المجتمع ويضبط حركته العامّة.

العقائد التي كان من شأنها تعبئة وتنظيم الجماهير ولمّ شملها، هُزمت أمام السلاح، والقادة باتوا يتوسّلون قوى الأمر الواقع، وراحوا يبرّرون لها أعمالها، وما نفع مثل هؤلاء القادة في الحالات المأساوية التي نعيشها؟ وما أهمّية القبطان إذا ما وقع من الباخرة؟ عندها حتمًا ستقع الكارثة.

لم نعد نجد كلمة سواء... نمشي حاملين على أكتافنا أوزار خطايا لم نرتكبها، أو كما يُقال الصيت لسوانا وتداعيات الأحداث تقع علينا.

كلّنا يذكر ما كنّا عليه إبّان الحرب الأهلية المشؤومة، الدماء تتدفّق كالسيل وتختلط بالرماد الناشئ عن الحرائق. والتفاوض تحت دويّ المدافع. لكنّ التفاوض من ضرورات الواقع وليس من مبادئ القانون. التفاوض كان لكي تحقق هذه القوى أو تلك مراميها، وأبدًا لم يكن للمّ الشمل ودفع البلاد إلى التلاقي، والشعب إلى التعافي.

حالات ليس من السهل استذكارها، كنّا أمام فرقاء يقادون ولا يقودون.

القرار كان لمن يملكون قرار تحريك الأرض، ولمن أضحوا يخلقون الأحزان للآخرين، ويتهدّدون الجميع بما لديهم من قدرات.

وإذا هاجت شجون أحدهم، أضحى خسيسًا لا يرى إلّا السيّئات والنقائص، أمّا الفضائل كالقزحية في عينيه، قلما يلمسها في غيره.

لنتصوّر أيّ كائن بدون قيم، وبدون شيء من العلم والمعرفة، في موقع القرار. هذا الكائن يتحوّل إلى حيوان ووحش ضارٍ، وربّما أفظع من كلّ البهائم والوحوش الضارية.

إنّ ظروفًا طرأت فجرّت الجميع بتفجيرها أحداثًا لم يخطّطوا لها، وكأنّ السفن انقلبت على مراسيها، وأخذتها الرياح إلى الأعماق دون أن تتحكّم في سيرها دفّة، أو تهديها إلى خطّة سير.

الوطن، نعم الوطن... أجهزة اصطناعية تستخرج أنفاسه وتستبقي دقات قلبه، وإن على وهن.

العلاقات بين المتصارعين حكاية معقدة ولكنّها في الواقع أكثر من بسيطة.

لغة خاصّة، وما يُلحظ بتخاطب الأعين، لا تنطق به الألسن.

ذاك الصراع وما رافقه من مدٍّ وجزرٍ، سمح بنشوء علاقات توثّقت بالممارسة، اتّفاقًا واختلافًا، اقترابًا وتباعدًا، لكنّها ظلّت موصولة حيّةً ويقظة.

كان الجميع في حالة ذهاب خطرة إلى الحافة، وعودة خطرة من الحافة، وقد يتساءل البعض: لماذا مثل هذا التنكّر؟

في اعتقادنا إنّ حرّية الإنسان لن تتحقق من دون استحضار ذكريات الماضي، ولا يمكن لأيّ شعب من شعوب العالم أن ينال حرّيته الكاملة إلّا إذا قرأ تاريخه، سلبياته وإيجابياته، وأبقاه ماثلًا دائمًا أمام عينيه، بحيث يستطيع التعامل معه بمسؤولية، ويستخلص منه العبر للمستقبل.

إنّ النظر من بُعد كفيلٌ دومًا بإضفاء المزيد من الوضوح على نظرة المرء إلى أحداث الماضي المترابطة والمتشابكة والمتقاطعة، وعندها فقط يصبح بالإمكان إجراء تقييم جدّي وعميق لهذه الأحداث ولمجرياتها. إنّنا نستعرض الماضي لنقول إنّه بالفعل أصبح وراءنا، ونحن شعارنا معًا من أجل العمل... من أجل المجتمع... من أجل الوحدة... ومن أجل الشعب.

ولماذا كان استهداف لبنان؟

ممّا لا شك فيه أنّ لبنان كان يمثّل جوهرة تشعّ نورًا في عتمة الليل، لذا كانت كلّ تلك الغيرة منه. فلمَ ظلام حالك هناك، وأنوار تسطع هنا؟

إنّه الخوف... الخوف من مثل ما هو عليه لبنان... لأنّ هذا الشعاع من شأنه أن يؤذي عيون هواة الظلام، ما يجعلهم يحاولون تكسير هذه الجوهرة بمطارق مختلفة ومتنوّعة. حتى الحرّية التي اعتُبرت مصدرًا لحياة كلّ شعب، وجدت في لبنان تجسيدًا بارزًا لها في الواقع. وعلينا أن لا نخشى تذكّر السلبيات، رغم منطق الأمور الذي يقول بأنّ في الذاكرة هوّةً سحيقةً تبتلع بقوّة ما لا نريد تذكّره.

إنّ الساحة اللبنانية هي ساحة منفتحة على مستوى العالم، ومنفتحة داخليًا على مستوى التنوّع الفكري، من خلال الحرّية المتوفرة هنا، والتي ليست متوفرة في أيّ بلد عربي حتى الآن. دعوة لبنان كانت تنطلق نحو عالم تكون فيه القوّة مع الحق، ويتشارك فيه الجميع الكرامة والحرّية.

واليوم أين نحن؟

نحن الآن نخاف من الجميع، ونُخيف الجميع. نخاف من الجلوس مع الآخرين لمحاورتهم، ونخاف من الجلوس مع أنفسنا حتى لا نكتشف ما نحن عليه من جوانب سلبية. إنّنا نعيش غربةً كما نعيش اغترابًا. غربة عن ذواتنا، واغترابًا عن وطننا وشعبنا ومجتمعنا. إنّنا نهرب من الناس، حتى لا يعرفنا الناس، وحتى نبتعد أكثر فأكثر من كلّ أنواع الحوارات.

ولماذا؟ لأنّنا نخاف من الحقيقة.

وكأنّنا نتوق دومًا للعودة إلى العصبية الحادّة التي نعيشها في التزامنا بأفكارنا الموروثة التي تستتبع أخطاءً سياسية نتسبّب بها للمجتمع وللمواطنين... كما لا يجوز لنا أن نتذرّع بدوافع أدّت إلى هذه الأخطاء. المسؤولية تقتضي أن يكون السياسي على قدر كبير من الوعي حتى يقدّر خطورة أو إيجابية ما سيُقدم عليه.

ومن الضرورة أن يحذر رجل السياسة من الخطأ حتى لو كان في الكتاب المقدّس...

إنّنا في ظلّ أوضاع سيّئة وحرجة، وتتطلّب منّا جميعًا القدرة على اتّخاذ القرارات الشجاعة، والمواقف الصلبة، إضافة إلى الإرادة والقدرة على فرض الصالح العام.

هوس المارونية السياسية يطلّ برأسه مجدّدًا... حذارِ؟

من أبسط الأمور أن يكون الإنسان منسجمًا مع نفسه، وأن يحرص على الدوام على أن يعيش متّسقًا مع أفكاره ومبادئه، وأن يدافع عن إيمانه بودّ وتسامح. فقيمة أيّ امرئ ليست في ما يمتلكه من ثروات وممتلكات، بقدر ما أنّها في ما يمتلكه من قناعات ثابتة يطرحها ويجادل بها، متوخّيًا دائمًا الابتعاد عن سفاهة الفكر وتفاهة الرأي.

ومن أسوأ الأمور أن يصبح الإنسان، إلى حدّ معيّن أو بالمطلق، أسير تفكيره، فيتعصّب لفكرة ويصبح أقلّ تسامحًا بسببها، وأكثر تشدّدًا، ويرفض الحوار مع الآخرين لتقييم هذه الفكرة والحكم بصوابيتها أو عدمها. فما قيمة العلماني إن كان متشدّدًا؟

إنّ الإنسان بحاجة دائمًا إلى الاستزادة من العلم والمعرفة... فهي طريقه إلى مقاربة الحقيقة نسبيًا.

كلّ الأمور خاضعة لنظرية المعادلة والمقارنة والتدقيق. قد يحمل رأينا الخطأ وهنا وجب التدقيق، وقد يُحمَّل رأينا الخطأ كما يُحمّل كلامنا التأويل وهنا وجب التمحيص...

ومن أسوأ الأشياء عندما يتناسى المرء، أي أن يصفّر ذاكرته وينغلق على ذاته، ويرفض التصالح مع الماضي.

ونحن لا نريد للجيل الناشئ أن يتوجّه بإرادته أو بدونها إلى مواجهة أو مواجهات قد تتسبّب له بتراجيديا يونانية تنتهي بالقضاء على البطل. لقد بات علينا أن نواجه مسؤولياتنا بكثير من الدراية والحذر، وأن لا نتوغّل في الأوهام أو في عدم الإفادة من تجارب الماضي.

نحن بأمسّ الحاجة لإعادة بناء الهويّة الوطنية وتحصينها، ولإقامتها على مبادئ الصدق أولًا، والمصارحة والوضوح، ولتعزيزها بالعدالة والمساواة، ولعدم الاستهانة بعقول الآخرين والاستخفاف بأفكارهم

وآرائهم. فكلّ حالة لها مبرّراتها، كما أنّ كلّ حالة تخضع حتمًا لمعادلة الصواب والخطأ، كما علينا أن لا نورّط مشاعر الناس بتاريخ كاذب، وبوقائع غير مثبتة وغير محسومة.

ففي ذلك ليس فقط ضياع للحقيقة، بل أيضًا مواجهات لا تُحمد عقباها نندفع إليها بأقدامنا.

ما زلنا نتقوقع، لأنّنا لم نحسم أمرنا على كتابة تاريخنا بمواصفات الحقيقة وصدق الرواية. وكأنّنا نعيش بالخداع والمكر لإكراه مواطنينا على ما يلائم مصالحنا الذاتية ليس إلّا.

إنّنا نتصرّف وكأنّنا وجدنا في المواطنين حالة تشبه الرعايا. ومن أخطر الأمور التي نلجأ إليها للتعمية على الحقيقة، أن نغلّف القضايا ذات الحساسية الدقيقة بما يروقنا ويناسب مصالحنا كسلطة وكأفرقاء في السلطة. حتى القوانين للأسف الشديد، كلٌّ منّا يريدها على مقاسه لا على مقاس الوطن بطوله وعرضه.

وكم أعجبني قول مفكّر يتمتّع بقدر كبير من الحكمة والمعرفة جاء فيه: «... وكنت أعلل النفس أنّ فلسفة الدستور لدى كانط تتطلب أن يكون التشريع منبثقًا من تاريخ البلد نفسه ويعكس جوهر الأمّة».

وماذا نرى، وماذا نسمع، في بلدنا؟ إنّهم يتطوّعون عن جهل لتفسير الدستور ويمعنون في تشويهه غير مدركين أيّة جرائم يرتكبون!

في أغلب بلدان العالم، يتسابقون على التجدّد والتطوّر، أمّا نحن، فنجدّ في السير إلى الخلف بسرعة تفوق سرعة الصوت.

إنّنا في الواقع نُخطئ هذا التجدّد الروحي والمادّي، لنقبع في مستنقعات التاريخ، ونتنشّق الروائح التي تزكم الأنوف.

ونخشى أن نفقد الأمل والعزيمة على القيام والنهوض لنسرّع الخطى.

إنّه قدرنا التاريخي، أن نكون جسر التواصل المتين بين مختلف الحضارات، رغم أنّنا، للأسف، لم نتوانَ عن الإمعان هدمًا بهذا الجسر.

يقول الكاتب والمفكّر اللبناني الدكتور كمال ديب في هذا المجال: «بعد الاستقلال، تخلّى الموارنة تدريجًا عن خصوصيتهم الثقافية للاستفادة من مواقع السلطة، لذلك استبدلوا الأساس الثقافي للمجتمع بنظام مصالح، ما أدّى إلى تصادم مع المسلمين، وإلى صدامات مسيحية داخلية».

وكم أخشى أن نكون في زمننا الراهن نشهد نفس التراجيديا، التي هذه المرّة إن وقعت، فقد تودي بالكيان والمجتمع وربّما بالوطن...

وممّا قاله د. كمال ديب: «المشكلة في لبنان هي أنّ المفكّرين والمثقفين وبعض السياسيين الداعمين للعلمنة قد تلقوا ثقافة أوروبية، واقتبسوا النموذج الفرنسي في العلمنة، والنموذج الأميركي في الدولة، ويحاولون تطبيقه على واقع محلّي شديد التعقيد».

هل ينقص اللبنانيين التفكير والإبداع وهم الذين أدّوا دورًا متميّزًا عبر التاريخ؟ ألم نقرأ أنّه، منذ عصر الخلفاء العبّاسيين، انخرط مسيحيو الشرق في نقل المعارف والعلوم اليونانية إلى العربية عبر الترجمة إلى السريانية، ومنها إلى العربية، وبرعوا في الشرح والتدوين؟ وأنّه بسبب ذلك تحوّلت بغداد إلى حاضرة ثقافية يُضرب بها المثل؟ وما نشهده اليوم من بوادر فتنة، كم نأمل أن نتمكّن من تجنّبها. إنّها تتسلّل للأسف عن سابق تصوّر وتصميم، وبأهداف خاصّة، إلى عقول بعض العامّة من الناس، تحت شعارات كاذبة وملتبسة من استعادة حقوق المسيحيين، إلى نظرية الأقوياء. ولا ندري من هم الضعفاء وما هو دورهم؟

ومن الذي يعطي نفسه الحق بأن يقيس بموازينه قوّة هذا السياسي أو ضعفه؟ إنّها هرطقة تقوم على الاستعراضات الباطلة.

إنّها زوبعة تدور في فنجان، فمتى وكيف تهدأ؟ إنّه ستار من الدخان يحجب الحقيقة عن اللبنانيين.

لقد وصف البابا بولوس العاشر ثوّاره بأنّهم خرجوا من بين الأشواك، فيما كتب لويس الأول ملك فرنسا إلى البطريرك الماروني: «نحن مقتنعون بأنّ أتباع مار مارون هم جزء من الأمّة الفرنسية».

تفاهمات بالنار والصيغة قد تنهار

ممّا لا ريب فيه أنّ ما نشهده من تجاذبات سياسية حادّة لا تعود برأينا إلى توزيع حقائب ولا إلى الحصص التي تخصّ كلّ فريق. لقد وُلد العهد القائم اليوم، عهد الرئيس عون، من رحم ثلاثة تفاهمات «تفاهم مار مخايل» (عون وحزب الله)، «تفاهم معراب» (عون وجعجع)، و«تفاهم عون والحريري». كان ظنّنا، مع الكثيرين من المتتبّعين للشأن السياسي، أنّ البلد سيكون مرتكزًا، في الممارسة السياسية، على قوى حاسمة في لبنان.

ولولا هذه التفاهمات الثلاثة، لكنّا بقينا نعاني الفراغ الرئاسي إلى ما شاء الله. أول التفاهمات الثلاثة هو التفاهم الذي سُمّي «مار مخايل»، لأنّه عُقد في صالون كنيسة مار مخايل في الشيّاح بين قوّتين لبنانيتين، هما الأقوى والأكبر، بين حزب الله ممثّلًا بالسيّد حسن نصر الله، أمينه العام، وبين العماد ميشال عون رئيس التيّار الوطني الحرّ الذي كان آنذاك يرأسه شخصيًا. وقد استمرّ هذا التفاهم متماسكًا وحصينًا لا بل عصيًّا على التفكّك والسقوط وكان يزداد بالممارسة منعة وفعالية.

لقد نجح هذا التفاهم في منع الفريق الأكثري (14 آذار) من انتخاب رئيس للجمهورية، المركز الذي استمرّ شاغرًا لزمن قياسي بالنسبة للواقع اللبناني.

ولكن، لمّا عجز كلّ من فريقي 14 و8 آذار عن إيصال مرشّحه إلى بعبدا، تجمّدت الأمور وساءت الأشياء كلّها.

وعندما خُرقت التفاهمات بتبنّي رئيس الوزراء سعد الحريري ترشيح النائب والوزير السابق سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية، اعتقد بذلك أنّ الأزمة حُلّت، ولكنّ الفريق المؤيّد للعماد عون تجاوز عاطفته إزاء فرنجية، وأصرّ على إيصال عون إلى الرئاسة الأولى، فعادت الحياة السياسية في لبنان إلى الجمود والمراوحة، وإلى نقطة الصفر.

وبترشيح الحريري لفرنجية، اختلطت الأوراق كلّيًا، فأيّد هذا الترشيح الرئيس نبيه برّي ووليد جنبلاط وسواهما، غير أنّ صمود تفاهم «مار مخايل» أكّد صلابته وعطّل الترشيح الجديد.

وفي خضمّ المراوحة التي استعادت أنفاسها، فاجأ سمير جعجع الوسط السياسي، انتقامًا من ترشيح الحريري لفرنجية، خصمه اللدود، بتفاهم «معراب» الذي قضى بتبنّي القوّات اللبنانية لترشيح العماد ميشال عون. وكما جرى التوقيع على بنود عديدة في سياق تفاهم «مار مخايل»، وُقعّ البيان الثاني بين التيّار الوطني الحرّ والقوّات اللبنانية، ببنود توضح العلاقة المستقبلية بينهما، وسُمّي تفاهم «معراب».

وفي عملية حسابية لـ«الأصوات» ظهر أنّ التفاهمين الموقّعين لم يؤمّنا الأكثرية المطلوبة لانتخاب عون للرئاسة الأولى، فبدأت المساعي الحثيثة لإنجاز التفاهم الثالث الذي حسم نتيجة المنافسة بترجيح كفّة عون بتبنّي الرئيس الحريري لترشيحه.

وكان ذلك «تفاهم بيت الوسط»، وقد سُمّي على اسم منزل الرئيس سعد الحريري، وتضمّن بدوره خلاصات معلّلة، كما تضمّن، أسوة بالتفاهمين السابقين، بنودًا بموادّ عديدة.

هكذا تمّ تطويق الشغور الرئاسي وإنهاؤه بإيصال العماد عون إلى بعبدا بفعل ثلاثة تفاهمات جمعت متخاصمين ومتناقضين في المواقع والمواقف، ما حدا بالكثيرين للظنّ أنّ العهد الجديد سيكون

مثقلًا بالتعهّدات والوعود والتفاهمات التي لا تخلو من التناقضات وأسباب الافتراق.

هكذا، قام العهد الجديد على ثلاث ركائز قويّة ولكنّها متناقضة في ما بينها ومتباعدة المبادئ والأهداف.

وكان العهد ينوء بأثقال هذه التفاهمات الثلاثة فانتقل إلى مواقع أخرى، منها الرئيس القويّ، والتكتّل الأقوى، ولبنان القويّ، شعارات غزت الصالونات السياسية ثمّ ما لبثت أن سيطرت على أنفاس الشوارع في كلّ بقعة من لبنان.

وكانت معركة الحقوق، حقوق المسيحيين، هي الموضة والبضاعة الرائجة، ولا ندري من اغتصب حقوق المسيحيين ومن استأثر ويستأثر بها أصلًا. ولكنّنا نذكر أنّ التحالفات أثناء الانتخابات النيابية الأخيرة (2018) كانت ظرفية ولا تستند إلى أيّة مبادئ، وكانت غير متجانسة.

يتنافسون في أكثر من دائرة، ويتحالفون في أكثر من دائرة، وفي الساعات الأخيرة يستنجد بعضهم ببعض في استجداء الأصوات، لتأمين نجاح هذا المرشّح أو ذاك.

إنّها الحياة السياسية الصاخبة في لبنان، ولا ندري هل ستستمرّ تحت السيطرة أم تنتقل إلى ما لا تُحمد عقباه؟

هل وُقّعت التفاهمات تلك بهدف تنفيذها، أم كان كلّ من أطرافها يرمي إلى هدف متعارض مع أهداف الطرف الآخر؟

التفاهمات الثلاثة أدّت إلى ملء الفراغ الرئاسي، لكنّ المعادلة تنقلب إلى نزاعات ومواجهات قد تصبح عنيفة.

إنّ الذي نعيشه هو في غاية الخطورة، وأكبر من طاقة الوطن والمجتمع والناس على تحمّله.

ولعقود طويلة اعتدنا مقولة «المارونية السياسية» التي كانت أكبر من تَجمّع وأقلّ من حزب، إذ كانت تضمّ شخصيات وازنة من مختلف الطوائف اللبنانية.

وممّا كان سائدًا ومسلّمًا به، أنّ المارونية السياسية كانت تقود البلاد، وهذا عائد لثقافتها وخبرتها في حكم لبنان بين 1920 و1975. وكان الموارنة، قادة هذه المعادلة، يأبون أن يفرضوا ما يشاؤون ومن يريدون رغم ما كان يمنحهم الدستور من صلاحيات، كي لا تهدّد قراراتهم الأحادية ركائز الدولة.

وكما يعلم الكثيرون، جاءت حرب 1975 لتجهز على صياغة الحكم في لبنان، خاصّة بعد المتغيّرات الديموغرافية التي حصلت خلال العقود الماضية والتي تلازمت مع متغيّرات اجتماعية واقتصادية، وبسبب عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

وحذارِ من التهاون والاستهتار، وكذلك الاسترسال في اللعب بصيغة الطائف. فقدرنا أن نواجه استحقاقات المصير معًا لا أن نتكاذب، وأن ندع الحنين إلى الحكم الأحادي جانبًا. هذه مسؤولية عظمى نأمل أن ينخرط فيها الموارنة بعيدًا عن كلّ ما يفرزه التطرّف وتؤجّجه الصراعات. فالتطوّرات الديموغرافية أضحت وازنة، وواجبنا أن لا ندع أحدًا يخرق التوازنات، بمقولات التطرّف التي بدأنا نسمع صدى تردّداتها الخطيرة.

نحن بأمسّ الحاجة، وبالذات الموارنة، إلى المزيد من التعقّل، وحتى التواضع.

حكمة الكبار، كمال جنبلاط: «لكلّ حالة لبوسها»

إنّها النزعات البشرية التي تأخذ بكلّ إنسان إلى محاكاة كمال وجوده، إن أدرك قيمة وجوده ومعناه. والذي تستهويه المراوحة في حيّز ضيّق، لا يدرك ما سوف يلاقيه من انحدار، ولا سوء حاله ومدى تردّيه.

وما زلت أتذكّر رواية تدلّ على حسن دراية العظماء في مواجهة الصعاب بثقة وشجاعة، وكيف يعالجون المشكلات المستعصية بالحلول المناسبة التي يأتون بها من حيث لا يتوقع الآخرون.

كان أن دعانا النائب عن دائرة بعلبك الهرمل آنذاك محمد عبّاس ياغي (أبو عبّاس) في عام 1961 إلى اجتماع ضمّ إليه اللواء شوكت شقير وفضلو أبو حيدر نائب رئيس الحزب التقدّمي الاشتراكي وعباس خلف وأنا.

وقد روى النائب ياغي تفاصيل مثيرة عمّا يتعرّض له مع محازبيه من مضايقات من قبل جهاز المخابرات في عهد الرئيس فؤاد شهاب، ما يجعله في مأزق سوف يستفحل مع الزمن ويؤدّي إلى ما لا تُحمد عقباه.

وبعد تبادل للرأي في هذا الأمر، قرّرنا أن نتوجّه إلى المختارة لعرض الموضوع على رئيس الحزب كمال جنبلاط. استقبلنا الرئيس في قاعة صغيرة كان يقوم بترتيبها مع أحد مرافقيه. شعرت بداية ببرودة استقباله لنا ولاحظت أنّه متجهّم بعض الشيء، شاحب اللون منعكفٌ عن الكلام.

وما إن جلسنا حتى طلب عبّاس خلف من مرافق جنبلاط أن يتركنا ويغادر القاعة لأنّنا سنكون في اجتماع مغلق.

لكنّ القائد الوطني الكبير كمال جنبلاط فاجأنا بردّة فعله الغاضبة حين صاح بمرافقه أن يأتي بكرسيّ ويجلس بقربنا.

وكدنا ننهض ونغادر المكان، لعلمنا جميعًا بأنّ المرافق معروف بقربه أو علاقته بشعبة المخابرات العسكرية.

إلّا أنّ شقير تمالك نفسه بالحديث، وبادر الرئيس بالقول إنّنا جئنا لمقابلته لأمور هامّة تتعلّق بقضايا يشتكي منها ياغي، وتحمل طابع الحذر في روايتها، وتحتاج إلى بعض الكتمان. غير أنّ جنبلاط، بلهجة فيها الكثير من الجدّية كدت أظنّها مفتعلة، قال: «مش مهمّ، تفضّل يا أبو عبّاس اعرض علينا ما لديك».

وبعد حديث مسهب من النائب ياغي عن التجاوزات من كبيرها إلى صغيرها، لاحظت أنّ جنبلاط يصغي بكثير من الاهتمام، ويتدخّل أحيانًا في الحديث مستوضحًا بعض غموض أو التباس.

وحريّ بي هنا أن أذكر أنّه كان معروفًا عنه حسن الاستماع والإصغاء مع أدب رفيع في المجالسة والكلام، ولا غرابة في ذلك، فهو مؤلّف كتاب «أدب الحياة».

وتكلّم فضلو أبو حيدر الذي ينتمي إلى المنطقة نفسها، وأضاف بعض الأمثلة عن حجم التدخّلات. على الأثر استوى جنبلاط في كرسيّه الهزّاز وقال بكثير من الجدّية: «يا عمّي ما عاد فينا نحمل، وبيظهر أن العميد ريمون إدّه على حق في كلّ ما تعرضونه عن تصرّفات رجال المكتب الثاني».

وبعد سكوت تامّ عمّ الجلسة، التفت كمال جنبلاط نحو خلف ونحوي وكنّا متجاورين في الجلسة، وقال بهدوئه المعتاد: «أظنّ أنّه بات علينا أن نبحث موضوع فكّ ارتباطنا بالشهابية، لأنّها تحوّلت إلى غطاء لهذه التجاوزات الخطيرة».

وأضاف قائلًا: «سأذهب إلى الرئيس شهاب وأعلمه بأنّني سوف أستقيل من الحكومة لأنّنا لم نعد نتحمّل هذه التبعات».

ثمّ ارتفعت حدّة صوته: «إنّنا نلام على أفعالهم والناس يتّهموننا بأنّنا نتستّر على تجاوزاتهم».

وتوجّه إلى شقير وذكّره بما ذكره لهما جمال عبد الناصر في زيارتهما الأخيرة للقاهرة، حيث «حذّرنا من تدخّلات أجهزة المخابرات وتشويهها لكلّ نضالاتنا، وأنّها تكاد تسقط كلّ إنجازات الرئيس شهاب!»، بحسب قوله.

ثمّ أضاف: «أتذكر يا شوكت بك كيف أنّه اعترف لأول مرّة بأنّ سوء تصرّف المخابرات بدون قصد قد ضرب الوحدة المصرية السورية، ما سهّل تدميرها بفعل التدخّلات الخارجية؟».

ثمّ وجّه كلامه إليّ قائلًا: «أتذكر ما قابلنا به هواري بومدين حين حذّرنا من فتنة وتدخّلات لأفراد شعبة المخابرات، وأفادنا أنّ تقارير خطيرة ترده من لبنان عن هذا الشأن، كما حذّرونا من فلتان السلاح الفلسطيني؟».

وارتفعت نبرة صوته قائلًا: «يا عمّي نحن نغطّي بدون إرادتنا التشوّهات التي تنتج عن ممارسات هؤلاء. لم يعد بإمكاننا التحمّل أكثر. نحن نواجه انتقادات جدّية من الشارع في لبنان، وقد يعاقبنا الشعب على ذلك».

وبعد صمت خيّم على الجلسة أضاف جنبلاط بجدّية: «الأفضل لنا أن نفكّ تحالفنا مع الشهابية. وعذرنا أنّهم أساؤوا التصرّف ولم يعد يردعهم رادع، حيث استهوتهم اللعبة السياسية، فدخلوا بالخطأ وسوف نخرجهم لاحقًا ونلقي بهم خارج السلطة».

وأصرّ على أن يُبحث الموضوع في اجتماع مجلس القيادة يوم الاثنين التالي.

انفضّ الاجتماع، وخرجنا ونحن شبه مدهوشين من ردّة فعله، غير أنّنا بقينا منزعجين من حرصه على إبقاء المرافق في الاجتماع.

وقبل أن نفترق تبادلنا الآراء حول نتيجة اللقاء، فبيننا من ظنّ أنّ جنبلاط قام بحركة التفاف ونجح في احتواء اعتراضاتنا وميلنا إلى مساندة

أبو عبّاس ياغي، وبعضنا لاذ بالصمت. غير أنّني، بحدس فطري، شعرت بأنّ الموضوع ربّما يتعاظم ويتدحرج إلى الأسوأ مثل كرة الثلج. ولكن لماذا المرافق؟ لم نأخذ جوابًا عن إصراره على بقاء المرافق في الاجتماع.

كنّا كعادتنا نلتقي مساء كلّ يوم في مقهى الغلاييني، ونعقد جلسات موسّعة ينضمّ إلينا فيها غالبًا رجال سياسة وحكم، مثل تقيّ الدين الصلح ورشيد الصلح والنائب علي الخليل ومنير عانوتي وآخرين.

وبعد قليل من انضمامي إلى المجموعة، اتّصل بي تلفونيًا الكولونيل غابي لحّود، مدير مخابرات الجيش آنذاك، وطلب بكثير من الجدّية، وبمنتهى الودّ، أن أزوره في وزارة الدفاع حيث ينتظرني في مكتبه لأمر هامّ وضروري.

حاولت أن أُرجئ الزيارة إلى اليوم التالي، غير أنّه أصرّ على موقفه، فتجاوبت معه وذهبت إليه، لأجده مجتمعًا مع أركانه، وما إن دخلت حتى طلب منهم المغادرة وتركنا وحدنا.

بعد تبادل المجاملات الودّية، سألني: «ممّ يشكو محمد عباس ياغي؟» فأوردت بعض شكاواه التي لم يرفضها، لكنّه سألني: «ما رأيك أن تدعو النائب ياغي إلى اللقاء صباح غدٍ لتناول القهوة معًا، بينما أدعو الضابط نعيم فرح رئيس الشعبة الثانية في البقاع ليكون معنا؟». والضابط فرح هو ذلك الذي كان العميد إدّه يلقّبه بهتلر البقاع.

اتّصلت فورًا بالصديق ياغي وأبلغته برغبة الكولونيل لحّود فوافق على تلبية الدعوة.

وكم استحوذت عليّ الدهشة، عندما لمست التجاوب الكلّي من لحّود وأركانه مع انتقادات ياغي واعتراضاته التي تمّت معالجتها فورًا، بالإضافة إلى طلب لحّود وإصراره على نعيم فرح بوجوب تلبية حاجات أبو عبّاس ياغي وعدم إزعاجه بأيّ مسألة.

خرجنا أبو عبّاس وأنا غير مصدّقين ما جرى، ولكنّنا بقينا على حذر.

وقبل اجتماع مجلس قيادة الحزب بساعات، قرّرت التوجّه إلى منزل جنبلاط لأطلعه على ما حدث. كان لديه بعض الزوّار لكنّي لم أتردّد في أن أبلغه بإيجاز، فأبدى ارتياحه، وعندما همّ بالكلام وقفت، فوقف مستغربًا، فقلت له: «أريد دعوة المرافق ليأخذ مكانه»، فانفجر ضاحكًا وارتمى على كرسيّه الهزاز مسترخيًا وقال: «ما في لزوم، اطمئنّ، لكلّ حالة لبوسها».

الدراية وحسن التدبير: سامي الصلح نموذجًا

انطلاقًا من تجربتي، يدفعني واجبي لأن أهيب بالإنسان ألّا ينتمي إلى تعاليم خاطئة أو عادات ملتبسة. وينبغي عليه ألّا ينخرط في أيّ عقيدة تتنافى مع جدلية الصدق والإيمان، وأن يتجلّى هذا الكائن البشري سموًّا في سعيه الحثيث إلى الاندفاع في حالات روحية لكافة العقائد الدينية، وأن لا يتعصّب لواحدة منها مهما كانت درجة إيمانه بها، وأن يختار طريق الحوار والتعايش مع الآخر.

وهناك دوافع تُعدّ بديهية، حيث إنّ كلّ كائن بشري يطمح إلى التغيير، ولكن أحيانًا تبرز في أعماقه نوازع تمنعه من الانسياق وراءه. وهذا ما يفترض توفير الظروف المؤاتية لإبراز جدلية الحاجة إلى التغيير، وتحفيز إرادة التغيير وتحريكها. وإن كان ساءنا ما ذهب إليه أحدهم من أن قانون الجدلية أمر يجب تجنّبه، لأنّه من إفرازات العقائد والمبادئ الشيوعية، وفاته أنّ قانون الجدلية هو من نتاج فكر الفيلسوف الألماني هيغل الذي وضع أسسه، وعاد وأقرّ به كارل ماركس والفيلسوف ديكارت.

وتحضرني هنا حكاية الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان عندما طلب من أحد المقرّبين إليه أن يأتيه باثنين من أشدّ معارضيه، فنفّذ المدعوّ رغبة معاوية، وأتى إلى ديوان الخليفة باثنين من المعارضين.

احتدم الجدال بينهما وبين الخليفة الذي كان قد وعدهما بمنح كلّ منهما كيسين من الدراهم بينما خصّص المقرّب منه بكيس واحد فقط.

وبعد خروج المعارضين من المجلس، عاد الموالي إلى معاوية معترضًا ومتظلمًا وسأله: «هل شككت يا أمير المؤمنين في ولائي لك؟». فأنكر معاوية أن يكون شكّك في نيّاته...

وهنا سأله: «لماذا إذن يا أمير المؤمنين تبخسني حقي، فتعطي معارضيك ضعف ما تعطيني؟».

ضحك معاوية وقال له: «منحتك مكافأة، أمّا هما، فقد اشتريت منهما دينهما».

وهنا تحضرني قصّة تاريخية رواها على مسمعي المرحوم الرئيس سامي الصلح، يحكي فيها كيف أنّه شغل مراكز كثيرة في القضاء اللبناني، ثمّ تبوّأ رئاسة محكمة الجنايات العليا التي أصدرت حكمًا مبرمًا بالإجماع بإعدام ثلاثة مواطنين لأنّهم أدينوا بجرائم قتل عديدة. وفوجئ الرئيس الصلح وقتها باتّصال من المندوب السامي يطلب إليه تبرئة أحد الموقوفين الثلاثة، وهو من سكّان محلّة البسطة البيروتية، الأمر الذي رفضه الصلح لأنّه يتنافى مع مبدأ المساواة.

لكنّ المندوب السامي أصرّ وحقق مبتغاه بعد أن لجأ إلى لجنة العفو، ليُعدَم في النهاية اثنان من الموقوفين ويتمّ التحفّظ على الثالث.

بعدها، أصدر المندوب السامي قراره بمنح هذا الثالث العفو العامّ، ثمّ استقبله في مكتبه وأكرمه بالمال وأعطاه مسدّسين، وأمره بأن يكون عينه الساهرة في البسطة التي كانت تعاني من فلتان أمني، إلى أن ذهب إلى حدّ إطلاق النار على الطيران المدني الذي يمرّ فوق البسطة على علوّ منخفض جدًا قبل هبوط الطائرة على أرض المطار القديم في بئر حسن... إذ اندفع من كان عين المندوب السامي، لتثبيت وجوده، وراح

مع مجموعة شبّان من المنطقة يتباهون بإطلاق نار أسلحتهم الحربية باتّجاه الطائرات المدنية.

وبينما هم في إحدى المرّات في هذه الوضعية، فاجأتهم دورية أمنية تتبع مباشرة للمندوب السامي، فجرّدتهم من أسلحتهم، ثمّ أوقفت العين الساهرة إلى الحائط وأردته قتيلًا.

فوجئ الصلح بتبرير المندوب السامي الذي قال يومها: «يا حضرة الرئيس، لم يكن بوسعنا أن نقتل شخصًا لإطلاقه النار، بينما ما فعلناه بقتله بالجرم المشهود شكّل رادعًا حاسمًا ولم يعد أحد يجرؤ على إطلاق النار... ونحن لم نظلمه، فهو كان سيُعدم ولكنّ قتله بهذا الأسلوب أدّى خدمة عامّة».

ويضحك الرئيس الصلح ثمّ يقول: «بالفعل، لكلّ شيء ثمنه».

وفي سياق حديثنا عن سامي الصلح، أذكر ما رواه لي صديقي المرحوم منير عانوتي الذي شغل منصب محافظ جبل لبنان في أواخر حياته.

يقول عانوتي: «كنت أعمل في مستهلّ عمري موظفًا في مصلحة السكك الحديد، وكنت أشغل مكتبًا يشترك معي فيه إلياس سركيس قبل أن يصبح رئيسًا، وكنّا في ذات الرتبة والراتب. وعندما علمت بأنّ ترقيات جديدة ستصدر، استعنت بالرئيس سامي الصلح للتوسّط مع المدير العامّ وكان من الجنسية اليونانية، ومن مالكي أكثرية أسهم المؤسّسة مع أجانب آخرين، ومن حقهم تغيير المدير العامّ بعد موافقة الحكومة اللبنانية».

اتّصل الصلح بالمدير العامّ الذي وعده خيرًا، ولكنّه لم ينفّذ وعده، الأمر الذي أثار حفيظة عانوتي، حيث تمّت ترقية زميله إلياس سركيس ولم تشمله الترقية.

وبعد أيّام قليلة كُلّف سامي الصلح بتشكيل الحكومة، وفي اليوم التالي لنيل حكومته الثقة، وبدل أن يتوجّه إلى مكتبه في السراي الكبير، فاجأ عانوتي بزيارته في مقرّ عمله في سوق الطويلة. وما إن دخل مكتب عانوتي، حتى طلب منه إقفال المكتب وعدم استقبال أحد. وهذا ما حصل. عرف المدير العام وكبار الموظفين بزيارة الصلح، هرعوا لاستقباله، فوجدوا المكتب مقفلًا. ولم تنفع نقراتهم المتكرّرة على الباب...

وبعد مرور بعض الوقت، اندفع الحاجب وفتح الباب، ليبلّغ عانوتي قرار ترقيته. وهنا صارحه الصلح قائلًا: «هذا ما قصدته من زيارتي، إذ إنّني لم أشأ التوسّط مع المدير العامّ، والآن هيّا بنا لنزوره في مكتبه».

إنّها الحنكة وكِبر النفس، وكما ذكر الصلح نفسه: «هي الدراية وحسن التدبير».

بين الماضي والحاضر، أين رجال الدولة؟

مجلس الوزراء على صحن فول

في سياق الخبر، والحدث يخترق وعي الإنسان في أجواء متباعدة في الزمن، قد يكون الخبر بارزًا عند حدوثه، ولكنّه قد يصبح بلا معنى على بعد يوم أو أكثر. وقد تكون الحكاية معبّرة حاليًا، ويمكن أن تفتقد رونقها وجمالها وعبرها في ما بعد.

ولكن قد نصادف ما هو صالح لكلّ بيئة ولكلّ زمن، لأنّه يستحوذ على خصائص تخترق التاريخ وتحطّم العوائق حتى وإن كانت جغرافية.

ذلك هو مثل التلازم بين المجد والفخر. فبمَ يفاخر المرء إن لم يكن استحوذ على مجد من صنعه يستحق التفاخر به؟

إنّها عناصر فعل تكاد تكون مترابطة، ولا يجوز تفكيك عراها، إنّها في تماهٍ مع جدلية الكون وجدلية الحياة، حيث إنّ العظمة تتجلى بوقوع الحدث، وتتمدّد بالتعميم والانتشار عبر الزمن.

وكم أسعد وأنا أعيد إلى الأذهان حكاية صلحت بدون شك لزمانها، وبقيت وما تزال صالحة لزماننا، على الرغم من مرور خمسين سنة على حدوثها.

كنت في عام 1962، خلال العهد الشهابي، بصحبة حنّا بك غصن صاحب ورئيس تحرير جريدة الديار، نتعقّب محضر مجلس الوزراء الذي عُقد مساء أربعاء، ولكن خلافًا لكلّ مرّة أحجم الوزراء عن الإفصاح عمّا دار من نقاشات على هامش دراسة جدول أعمال مجلس الوزراء.

أخذنا العجب، وخلصنا إلى الاعتراف بفشلنا في تحفيز الوزراء على التصريح من خلال تواصلنا معهم كما كنّا نفعل دائمًا.

ثمّ علمنا أنّ رئيس الجمهورية غضب على الوزراء لأنّهم يسرّبون ما سمّاها سرّية المداولات وخصوصية المناقشات، واسترسل الرئيس في تأنيبه لهم، مهدّدًا متوعّدًا، وبذلك لم نعد نحصل على الحنطة، وحلّ محلّها في مكاتبنا الشوفان والزؤان.

ورحنا نتداول في ما بيننا، ماذا سيكون العنوان الرئيسي الذي يجب أن يتصدّر الصفحة الأولى في الجريدة، بحيث لا صدى بدون حدث؟ فكانت الاقتراحات التالية لمشروع المانشيت:

- فقدان رئيس الجمهورية ثقته بوزرائه.
- مجلس الوزراء بدون كلام أو حكي.
- لا حصيلة لمجلس الوزراء.

أفكار، وتبادل اقتراحات، حتى تبلبلت أفكارنا وتشابكت آراؤنا من دون نتيجة. فدعانا حنّا بك، أنا وسكرتير التحرير ألفرد نصّار، لمرافقته من أجل تناول صحن فول في مطعم العجمي في نهاية «سوق الطويلة»،

ظنًّا منّه أنّ الوزراء بمعظمهم يزورون هذا المطعم الشهير عقب انفضاض اجتماعاتهم في كلّ أسبوع.

وما إن أخذنا مقاعدنا نحن الثلاثة حول طاولة في المطعم، اخترنا موقعها بمكر وعناية، حتى بدأ معظم الوزراء يتوافدون، ولكن لا حديث معنا، حتى التحيّات كانت عابرة وفاترة.

طلب منّي حنّا بك أن أسجّل الملاحظات على أوراق «الكلينكس» كي لا نثير الشبهة، وبدأت عملية التحفيز عبر إيهام الوزراء بأنّنا قد علمنا بما جرى في مجلس الوزراء، وأنّ ما نريده منهم هو فقط تأكيد معلوماتنا. واستمرّت اللعبة تتفاعل وكنّا نلتقط فكرة من طاولة معيّنة لنجمعها إلى أخرى من طاولة ثانية ثمّ ثالثة، بينما نوهم من نحدّثه أنّنا عرفنا من زميله ما يرفض هو التصريح به، لكن في الواقع صيدُنا لم يكن ثمينًا، ولكنّه يفي بالغرض نتيجة لما قمنا به.

وبعد تناول الفول، غادرنا المطعم إلى الجريدة لنشر أسرار حاول رئيس البلاد حجبها عن الإعلام بداعي المصلحة العامّة.

وبعد أن استوفينا الموضوع في تشريح ما حصلنا عليه بالتحفيز، ومن أسرار تنامت إلينا بالتواتر وربّما بالخطأ، طُرح علينا السؤال: ما العنوان الذي سنعتمده للخبر؟ وكان اقتراح حنّا بك وهو الضليع في هذا المجال: «مجلس الوزراء على صحن فول».

وفي اليوم التالي، وعلى أثر صدور الجريدة، بدأت الاتّصالات تردنا عن إصرار الرئيس شهاب على معرفة مصادر معلوماتنا. ومن جهتنا التزمنا بالردّ، بادّعاء حجب الوقائع، وكنّا نكتفي بمغزى العنوان (المانشيت).

ولم يمض وقت طويل حتى بادر الرئيس، وكان صاحب نكتة معبّرة، بتبليغ الوزراء بأنّ حنّا غصن قد غلبكم وأنتم مصابون بداء الحكي. وذلك بعد أن أبلغه رجال الأمن بما شاهدوه وسمعوه في مطعم العجمي، بينما بعث يهنّئ حنّا غصن على الحنكة والحيلة والمكر عند الصحافيين.

في رحلة الزمن المضيء والمشعّ برجالات ذهبوا ولم يتكرّروا بثقلهم ووزنهم، ازدهرت تلك المرحلة بالحيوية البرلمانية، وتحوّلت جلسات مجلس النوّاب إلى مباريات في الفنون السياسية، وحبك المناورات، حيث كانت قاعة المتفرّجين تمتلئ عن بكرة أبيها.

أثناء مناقشة البيان الوزاري، عُقد اجتماع في منزل الرئيس رشيد كرامي الذي كان قد انتقل مع كمال جنبلاط إلى صفوف المعارضة، وبعد التداول، تمّ التنسيق بأن تسعى المعارضة إلى إطالة جلسات المناقشة ما استطاعت إلى ذلك سبيلًا.

ولمّا علمت الحكومة بمخطّط المعارضة، عمدت إلى إنقاص عدد النوّاب طالبي الكلام من الموالين، اختصارًا للوقت ولإحباط مخطّط المعارضة. وبعد ظهر اليوم الذي حدّدته الحكومة بالتنسيق مع رئاسة المجلس، أن يكون خاتمة المناقشات والتصويت على الثقة، كان آخر المتكلّمين الرئيس رشيد كرامي الذي التقيت به في بهو المجلس، ووعدنا بأنّ الحكومة لن تنال الثقة في هذا المساء، لأنّه سيدير الأمور من خلال «الديسك» أي الكلام المطوّل الذي يكثر فيه من استخدام «لعمري» و«لطالما»، مع استكانة كان يفتعلها مع رئيس الحكومة ومع سائر الوزراء للإطالة فقط، وليس لسبب آخر.

وما إن أعلن رئيس المجلس أنّ الكلمة الأخيرة ستكون للرئيس كرامي يليها التصويت على الثقة، معلنًا أنّ الحكومة لن تكون لها مداخلة أخيرة كما جرت العادة، حتى اعتلى كرامي المنصّة كما اعتاد أن يتكلّم ارتجاليًا، حتى بدون ورقة ملاحظات ومدوّنات معيّنة، وبضحكة ساخرة، خاطب كرامي رئيس الوزراء صائب بك سلام، بأسلوب هو أقرب إلى التجنّي منه إلى المناكفة: «مساء الخير دولة الرئيس»، وأضاف بالفرنسية: «كيف حالك؟».

ثمّ أردف بشيء من الجدّية قائلًا: «دولة الرئيس، كم حبّة دواء للأعصاب أخذت اليوم؟»، فأجابه سلام: «أعصابي فولاذ»...

ثمّ تابع كرامي قائلًا: «ولكن بلا مؤاخذة لنتّكل على الله سبحانه»، واستهلّ كلامه قائلًا: «لن أُطيلُ الكلامَ». وهنا انفجر رئيس مجلس الوزراء والوزراء بالضحك هازئين، ولمّا سألهم كرامي: «ما الذي يضحككم؟» أجابه الرئيس سلام: «نقول أُطيلَ وليس أُطيلُ. إنّها منصوبة بالفتحة»، فأجابه كرامي: «لقد أصبت منك مقتلًا يا دولة الرئيس. أنا أجيد الضمّ والرفع، وأنت تجيد النصب والفتح...».

وهنا علا الضجيج، واحتدّ رئيس الحكومة وتوجّه بكلام نابٍ إلى كرامي الذي تمالك أعصابه واسترسل في الاستفزاز والتحدّي، حتى ساد الهرج والمرج وكادت الأيادي تتشابك قتالًا، ما دفع رئيس المجلس إلى رفع الجلسة مؤقتًا لتهدئة الأعصاب قبل أن تعود وتُستأنف.

ولكن كيف تُستأنف، وفي مكتب رئيس المجلس علا الصراخ؟ يومها لم تهدأ الأمور حتى تدخّل البرلماني المميّز الشيخ بهيج تقيّ الدين، واقترح أن تُستأنف الجلسة في صباح اليوم التالي، وأن يستكمل كرامي خطابه، على أن يتمّ من بعدها التصويت على الثقة.

وكم كانت مفاجأة لي وأنا أتناول الغداء مع كرامي بدعوة من المرحوم الشيخ بطرس الخوري حين أبلغنا أنّه بعد نهاية الجلسة اعتذر من الحكومة. وبدوره أشاد رئيس الحكومة بمناورته وطُويت صفحة المشاحنات.

قيام الدولة ممرّ إلزامي لاستمرار كيان الوطن

إنّ المهمّة الأساسية التي يجب الاضطلاع بها هي الانخراط الجدّي في استنباط الحلول الناجعة لمشكلاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

وليس كما تجري الأمـور حاليًا، التكيّف مع أزماتنا، حتى بتنا نتلذّذ بالمبيت مع المشكلات، وكأنّنا نهدف إلى تكريسها لا إلى حلّها.

والمدهش أنّنا لم نعد نميّز بين الصواب والخطأ، حيث أصبحنا ممّن أصيبوا بمرض فقدان نعمة رؤية الألوان.

إنّ ما نعانيه بشكل قاسٍ ومرير هو عقدة الولاءات، عقدة التبعية، وكم من مرّة سمعنا نقاشًا حادًّا حول لبنان الوطن لمن؟ ذهب من يزعم أنّ لبنان للمسيحيين، فرفض المسلمون المقولة، ثمّ برزت مقولة ثانية تقول بأنّ لبنان ذو نزعة مسيحية، فقابلتها دعوة للبنان بنزعة عربية... وهكذا احتدم الجدال.

ثمّ يدور الجدال المرتفع النبرة حول لماذا أنشئ لبنان، بينما تشكّك مراجع دولية في صوابية قيام هذا الكيان، حتى ذهب الالتباس الخطير بوزير خارجية الولايات المتحدة أن يصرّح بأنّ لبنان «كذبة».

وفي مقابل شناعة التشكيك الأميركي، يغدق علينا قداسة البابا بولس السادس بنعمة نبوءته المفعمة بالثقة والأمل والتي أعلنها مدوّية: «لبنان رسالة»، متجاوزًا بكلامه هذا كلّ الالتباسات الكيانية المرتبكة.

وبعد حـرب أهلية عبثية أكلت الأخضر واليابس، وبعد تسوية أوقفت تلك الحرب بصورتها المسلحة، جاء من يثير الجدل من جديد، منطلقًا من مقولة أنّ لبنان أُعطي للموارنة.

حتى إنّني سمعت نقاشًا حادًّا حول هذه المقولة كاد الصراخ فيه يرتفع، حتى أشعرني كأنّ زلزالًا أوشك أن يأخذ بطريقه كلّ البنيان الذي يحتدم النقاش بسببه!

ثمّ أنصتُّ بلهفة إلى الرجل، الضمير الوطني والديمقراطي العريق، المغفور له العميد ريمون إدّه يقول: «لنفترض أنّ لبنان أنشئ بسبب الموارنة، فعلينا أن نتلقف ذلك وننخرط في بناء هذا البنيان على القواعد الحديثة لبناء الأوطان».

ولنسلّم بأنّ لبنان قام على تسوية معيّنة ومحدّدة الزمن، غير أنّ التطوّرات قد تجاوزتها جذريًا. وبناءً على ذلك، فلنتحدّث بجدلية الأشياء ومولوداتها الطبيعية، لا بتلازم الشرّ والخراب، عبر التمسّك بامتيازات خاصّة على حساب الوطن والمجتمع.

الأقدمون بيننا تحصّنوا بحسّ الدراية والحكمة، فأمّنوا للبنان مزايا أساسية مهمّة: الحرّيات العامّة في ساحات محيطة حالكة الظلمة، ووسط تسامح أخلاقي يحصّنه تعايش الأديان والثقافات المتعدّدة المولد للإبداع والاستكشاف.

لكنّنا كنّا وما زلنا: لبنان ونحن، الشعب، على السواء، تنقصنا الدولة. فالأوطان تحميها مفاهيم ومبادئ الدولة، وليس التغنّي بالشعارات عفا عنها الزمن وباتت مملّة ومفرملة لعملية قيام الدولة.

فقيام الدولة هو الأمر الملحّ لاستمرار كيان الوطن.

ومن المناسب في هذا المجال أن نكرّر مع المفكّر اللبناني ميشال شيحا: «ينبغي على القوانين حماية لبنان من العنف».

مشكلة لبنان أنّه بعد أن كان ساحة تواصل في ما بين الأشقاء، أضحى مساحة انقطاع وتباعد.

وهناك من يخشى على الوطن وعلى الكيان في الداخل والخارج.

كنت ولم أزل أرى أنّ من الضروري أن نتحلّى بنعمة الشجاعة، وأن نبادر إلى تأسيس هيئة من أولى مهامّها أن تنخرط في صياغة المعادلات الوطنية والسياسات الكفيلة بدفع عمليات التقدّم والتطوّر في الوطن. فلا حياة للأوطان إلّا بعمق التقدّم، وهذا رهن بنسبة التطوّر. من بدون ذلك نبقى في المراوحة، وسوء الفهم وتعطيل ملكات الاجتهاد، نراهن على من يحمينا ونبادر إلى الإخلال بمقوّمات الوطن. علينا أن نقتنع بأنْ لا أحد يحمي أحدًا، فالذي لا يستطيع حماية نفسه لن يجد من يحميه، وإذا انوجد، فما هو الثمن الذي يفرضه علينا؟

إذن لا شيء يُقدَّم لك بدون مقابل، والهدايا المجّانية ممنوعة في علم الأوطان. وقد بات الواقع الذي نعيشه وكأنّه تأسّس على معادلة: لبنان ممنوع أن يسقط، ولكن في ذات الوقت ممنوع عليه أن يسير بخطى وطيدة وثابتة نحو التقدّم والتطوّر.

المعادلة هي: لا حياة ولا موت.

والتطوير يدعونا إلى نقل لبنان من نظام اللانظام إلى نظام عصري.

ويبقى التساؤل الملحّ: لماذا التردّي في التفكير؟ لماذا العجز في ابتكار الحلول؟ ولماذا التقاعس عن اللحاق بمواكب التطوّر والتقدّم؟

عشنا فترة من الزمن رهن مقولة: أنّ حلّ أزمة لبنان هو المدخل لحلّ أزمة المنطقة ولملمة ذيولها، لكنّنا أضحينا اليوم أمام صورة أخرى مناقضة لذلك وتكاد تكون معقدة وشبه مستحيلة.

وباتت الصورة أنّ حلّ أزمات المنطقة هو المقدّمة الضرورية لحلّ أزمة لبنان.

وقد سُئِل الرئيس الإيراني محمد خاتمي مرّةً: «كيف يمكن لإيران أن تواجه العالم بأسره وحيدة؟».

فأجاب: «بالصبر»، ثمّ أضاف مبتسمًا: «انظروا إلى هذه السجّادة التي تغطّي قاعة الاجتماع، هي من مليون حبكة. الشعب القادر على إنجاز مليون حبكة ليصنع سجّادة، قادر على أن يقوم بمليون عمل ليصنع وطنه».

هاجس السلطة

استمرار أم تفجير

كلّما أكثرنا من الحديث عن أمور وقضايا تمسّ أسس البنيان الوطني، تيقّنا أنّنا سنشهد فتيلًا متفجّرًا بمثل هذه التحوّلات التي نتطلّع إليها مع الناس كغايات أساسية.

ويبدو أنّ الخطيئة الكبرى تكمن في سياسة وأداء أهل السلطة حيث يذهبون إلى العبث حتى بالمقدّسات، بينما يوهموننا بالتغنّي بالوفاق الوطني.

يتمادون في انتهاك الدستور فتهتز أسس الوفاق، ويتنكّرون للمواثيق، يعيثون في البلاد فسادًا، ثمّ يحمّلون الناس والشعب بأغلبه تبعات شرورهم.

وكم من مرّة أنذرتهم حركة الشارع بأنّ التمادي في الخطأ جريمة...

لكنّهم لا يقرؤون التاريخ. وإن فعلوا يقرؤونه خطأ. وربّما لا يرونه إلّا في الأبعاد التي تلائم أفكارهم المتردّية. وكم ستكون فرحتنا عارمة عندما يسقطهم التاريخ ويدفع بهم إلى حيث يجب أن يكونوا، في السجن والنسيان.

كلامهم عن الإصلاح يتناقض وأفعالهم، يتغنّون بالحرّية والديمقراطية، ودأبهم مصادرة هذه الحرّية وكمّ أفواه الناس، ولسان حالهم يقول: «الشعب لم تأت فرصته ليمارس حرّياته».

ولماذا؟ لأنّ مفهومهم لمرتكزات الحرّية يتنافى مع الحرّية، وهم الغدّارون للديمقراطية، يبادرون إلى الصراخ المدوّي بحجّة تحصيل حقوق لطوائفهم يزعمون أنّها سُرقت واستولى عليها الآخرون، وأنّ العناية الإلهية أوكلت إليهم استعادة حقوق مكتسبة، بينما نعيش على الدوام نشاهد تمتّعهم بحياة «سوبر أرستقراطية».

في الواقع، بات من واجبنا أن نحذّرهم من تبعات شرورهم ومن أحابيل كذبهم.

يوهمون الشعب بأنّهم أذكياء، وما على الآخرين سوى اتّباعهم والتخلي لهم عن أيّ مبادرة قد تعوق إمساكهم بمفاصل السلطة.

وخوفهم المرعب لا بل المدمّر لهم، هو من عدم تمكّنهم من الاستمرار في إمساك هذه السلطة. إنّه التاريخ يعيد نفسه. فما من

أحد إلّا يتذكّر. ولنبدأ انطلاقًا من عهد الاستقلال الأول، عهد الرئيس بشارة الخوري.

لنتذكّر أنّ رجـالات عهد الاستقلال أمسكوا بمقدّرات السلطة كلّها، نعم كلّها، ولم يتركوا غنيمة باردة لسواهم. وعندما دنا استحقاق الانتخابات الرئاسية، سادت مقولة الحاشية بأنّ الاستمرارية أضحت أكثر من مؤمّنة. وكما تقضي ردود الفعل على هذا الاستمرار، راحت المناكفات تتحوّل إلى صراعات، ثمّ ما لبثت أن تحوّلت إلى مواجهات يقودها أولياء الأمر ومن يطمح إلى الإرث الموعود. وكم تمتّع الناس بالمشاهد الفلكلورية بين محلة «البسطة» وهي ترفع اللافتات التي تمجّد رجل الاستقلال رياض الصلح، أحد مؤسّسي العهد ومرتكزاته، وبين محلّة «الجمّيزة» التي ترفع اللافتات المعارضة للأولى وتمجّد الرئيس بشارة الخوري.

وبدأ الحشد والاحتشاد، وفي خضمّ المواجهة، وبـدون أيّ حرج، تمّت الاستعانة برجال الدين الذين لم يتردّدوا في مساندة أصدقائهم من زعماء طوائفهم.

هكذا دارت المسرحية الاستعراضية بكلّ فصولها. وكم تمتّع الناس بزجليات من هنا وهناك، وبتعريضٍ برجال الدين، الذين هبّوا بحماستهم الغرائزية واندفعوا للانخراط في المعارك الصاخبة.

ومن لا يتذكّر سليم الخوري، شقيق رئيس الجمهورية، الذي نصّب نفسه الحاكم غير المرئيّ، وأضحى اسمه مخيفًا، بعدما تماثل باسم السلطان سليم، تيمّنًا بالسلطان العثماني.

وتداخلت الوقائع، وتفاقمت الأحداث، ولكن ما حيلة الناس وهم يعيشون كابوسًا يخشون استمراره، وتقلقهم نتائجه غير الواضحة... إلى أن جاء الزلزال الكبير الذي أودى بمؤسّس الاستقلال ورجاله الداعين إلى التمديد لسلطته، ورُكنوا في زوايا النسيان... حتى الكبير بشارة

الخوري، الذي يُعدّ ظاهرة وطنية متميّزة، سقط، لا لسبب، بل لأنّه أراد التمديد لنفسه، أو نقل السلطة إلى من يطمئنّ إليه. إنّ نزعات السلطة وقلق الحكم لا حدود لهما.

والتاريخ يذكر أنّ أقرب المقرّبين من بشارة الخوري نصحوه بالكفّ عن لعبة التجديد، غير أنّه أنصت إلى آخرين، ما حمل هنري فرعون وميشال شيحا على الانكفاء.

وحلّ عهد جديد برجالاته، وازدهرت أوضاع البلاد، وارتفعت معدّلات النموّ الاقتصادي، وتدفّقت الرساميل العربية، ليعيش لبنان بحبوحة في عهد كميل شمعون. لكنّ هوس الاستمرار والتجديد شوّه كلّ الإنجازات. وإزاء التمسّك بتأمين مقولة الاستمرارية اندلعت ثورة دامية، قادها رجال كان كميل شمعون قد أسقطهم في الانتخابات عام 1957، وحلّ عهد جديد آخر، بعد أن أخذت زوايا النسيان تضمّ إليها رجال شمعون أيضًا، وكان عهد الرئيس فؤاد شهاب... الذي هو عهد الإنجازات الكبرى والمؤسّسات بشكلٍ لا لبس فيه، ولكن...

وكالمعتاد مع كلّ عهد، سعى رجال العهد الشهابي للحصول على مقوّمات الاستمرارية، ولمّا فشلوا، ظنّوا أنّها يمكن أن تتأمّن بالإتيان برجل الثقافة والعلم شارل حلو...

لكنّ المضحك المبكي أنّه هو نفسه أسقط جنوحهم نحو الاستمرارية، فانقلب عليهم وهم يمسكون بمفاصل السلطة، مكرهين على تسليم البلاد إلى رئيس جديد يعارضهم، لينتهي بهم الأمر موزّعين بين السجون وفي اللجوء السياسي.

ولا أحد كان يظنّ أنّه لن يُكتب لحكم فرنجية أن يستمرّ، وقد حاول ضمان ذلك الاستمرار من خلال تبنّيه لترشيح إلياس سركيس. لكنّ المفارقة الكبرى أنّ سركيس أنهى كلّ استمرارية لسلطة فرنجية، بكلّ تفاعلات الأحداث التي أدّت إلى اغتيال نجله النائب والزعيم المتميّز

بالفعل طوني مع زوجته وابنته. كما باءت محاولات الرئيس أمين الجميّل بالفشل أيضًا منفيًّا في باريس، وهذا ما حصل بالنسبة لكلّ الرؤساء المتعاقبين... فهل من يعتبر ويعود إلى رشده قبل أن يلفظه التاريخ؟

ولكنّه هاجس الاستمرار!!؟؟

السياسة هي حربٌ بلا دماء، ونظرية عارف يحيى «لنبدأ من الأسفل»

الحديث غالبًا ما يبدو نافعًا ومفيدًا عندما نتطرّق إلى عرض الشؤون السياسية، التي هي بحدّ ذاتها التعبير الصارخ، والانعكاس المباشر لإنجازات السياسيين، وإفرازات حيوية أعمالهم.

وتبقى المقولة الأساسية أنّ السياسي المميّز والناجح هو الذي يتقدّم أكثر على السياسي المتطلب الذي تسقطه أهواؤه في المحظور، وتدفعه إلى الفشل والخذلان، بينما الآخر يبتعد عن شهيّة التطلّب، ليقترب أكثر من عفّة ونزاهة الممارسة المميّزة والنظيفة.

ومن البديهي أن نسوق المثال الحيوي عن مزايا السياسي «غير المتطلّب».

قادتني الصدفة، بينما أنا في زيارة صديق لي في مدينة عاليه، أن نتوجّه معًا إلى منزل الصديق الشيخ يونس شميط لتأدية واجب عائلي، فالتقينا عنده بالعماد يوسف شميط رئيس أركان الجيش اللبناني، وكان من الطبيعي أن ننخرط في أحاديث سياسية، حيث كنت أؤكّد على أهمّية السياسي، التي تتجلى نزاهة، بقدر ابتعاده عن متطلّبات المصالح الذاتية.

وفي جوّ حميم، روى لنا العماد شميط مسألة حصلت معه وهو في صدد معالجة ذيولها.

إثر الانقلاب الفاشل الذي قام به الحزب السوري القومي الاجتماعي عام 1961، والاستنفار العسكري والمجابهة القصيرة التي وقعت حول مبنى وزارة الدفاع في المتحف، واشترك فيها عناصر من المكتب الثاني، وأُجهِضت المحاولة واعتُقل معظم قادتها، توسّط العميد أنطوان سعد والعقيد غابي لحّود لدى الرئيس فؤاد شهاب لمنح ضبّاط الشعبة الثانية أقدمية خدمة تراوح من سنة إلى ثلاث سنوات مكافأةً على دور بعضهم في إحباط محاولة الانقلاب. استمع الرئيس إليهما باهتمام، ثمّ طالبهما بإيداعه لائحة بأسماء الضبّاط ومراكز عملهم وبالأقدمية المقترحة.

وهذا ما قام به فعلًا رئيس الشعبة ومعاونه. وما إن تسلّم شهاب اللائحة، حتى طلب من شميط إيداعه لائحة بأسماء الضبّاط الميدانيين ومواقع عملهم، بالإضافة إلى أولئك الذين يخدمون في المناطق النائية، والتي ليست محبّبة إلى نفوس هؤلاء الضبّاط.

وبعد فترة وجيزة، أرسل شهاب لائحة الضبّاط الميدانيين مع منحهم الترقيات الاستثنائية بما فيها الأقدمية...

هذا الأمر فاجأ شميط الذي علم من سعد ولحّود أنّ الأقدمية أُعطيت للضبّاط الذين يخدمون تحت إمرتهما.

غير أنّ سعد ولحّود لم يصدّقا ما تبلّغاه من رئيس الأركان، وناشدا شميط أن يتأخّر بعض الوقت لمراجعة شهاب لعلّ في الأمر خطأً ما.

ولكن لدى مراجعتهما الرئيس شهاب، أبلغهما أنّه لا يوجد خطأ، لا حسابي ولا تقديري، وأنّه ليس هناك من التباس أو سوء فهم، وأنّه تقصّد ما قام به. وخاطب شهاب كبار مساعديه: «اسمعوني جيّدًا. أنا أريد حمايته مع ضبّاطه من غضب الذين يعملون على الأرض، وأنتم بفضل هؤلاء وتضحياتهم تتمتّعون بالنفوذ والتأثير، ولولاهم لما كان لكم أمام الناس شأن وعزّ. أنتم لكم الظهور، وهم يعملون على الأرض وفي الكواليس، لذلك أعطيتهم المكافأة».

تلك الواقعة هي المثل الساطع على نظرية المتطلّب، وعن الذي يذهب في غيرته إلى أن يقدّم جهده وفهمه ومعرفته من أجل مجد الآخرين.

من هنا أقول: أصاب ويصيب من اعتبر أنّ السياسة هي فنّ الممكن، وأنّها تصبح عالةً إن كانت تصبو إلى المستحيل.

ولنضرب الأمثال التي فيها العبرة واستخلاص الحقائق. ومنها أروي هذه الحادثة الشهيرة: كان الرئيس فؤاد شهاب في صدد تشكيل حكومة جديدة يرأسها المرحوم الرئيس رشيد كرامي ويكون كمال جنبلاط وبيار الجميّل حجر الرحى فيها... ولكن؟

فاجأ جنبلاط الجميع، بمن فيهم أصدقاؤه والمقرّبون منه، بمذكّرة تتضمّن عشرة بنود يشترط تبنّيها مقابل موافقته على الاشتراك في الحكومة العتيدة.

وتتصدّر المذكّرة كما نذكر في بندها الأول، الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، ثمّ الاعتراف بألمانيا الديمقراطية، ثمّ الانضمام إلى مجموعة دول عدم الانحياز التي كانت تنشط المساعي لاضطهادها، وإلى مجاراة عبد الناصر في خلافه مع المملكة العربية السعودية وملكها فيصل. وتنتهي المذكّرة بطلب تعيين الشيخ قاسم العماد مديرًا عامًّا لوزارة الدفاع مع ترقيات وتعيينات أخرى.

تلبّدت الأجواء، وبات كرامي أقرب إلى الاعتذار بسبب تفاعلات هذه المطالب مع الواقع العربي المنحاز إلى القائد عبد الناصر، وكذلك حماسة قطاع كبير من الناس لبعض بنود المذكّرة الجنبلاطية.

وبدأ التواصل، ولكنّه كان لا يتجاوز البند الأول، أي الاعتراف بالصين الشعبية. وتوالت التدخّلات، وكثرت الوساطات، من دون التوصّل إلى حلّ. في ذلك الوقت، كان العقيد لحّود قد طلب منّي زيارته في مكتبه بوزارة الدفاع لعلّنا نجد حلًّا. ذهبت إلى اللقاء معه وبرفقتي الصديق

الشيخ عارف يحيى الذي كان صديقًا مقرّبًا من لحّود، ولكنّه لم يكن على علم بمسار المشكلة التي كانت تزداد تعقيدًا، والتي تدخّل فيها اللواء عبد الحميد غالب سفير مصر، قبل أن ينكفئ بعد ذلك، بحجّة أنّه لا يستطيع إقناع جنبلاط بصرف النظر عن الاعتراف بالصين الشعبية بينما القاهرة قد اعترفت بها وتدعو الدول الصديقة للاعتراف بها أيضًا. قلّبت طويلًا مع لحّود المواقف وكنّا نجد أنفسنا أمام جدار سميك ومسدود في كلّ مرّة.

تأمّل الشيخ عارف يحيى في مذكّرة جنبلاط ليلاحظ في ذيلها مطالب تعيينات وترقيات، فتدخّل بأسلوبه المميّز وهو كان ينطلق من فطرة فيها الكثير من الفطنة، وقال: «إنّي أقترح عليكم أن نبدأ بالمطالب السهلة أي من ذيل المذكّرة»، وعندما أجابه لحّود بعصبية أنّ غسل الدرج يبدأ من فوق، ردّ عليه عارف يحيى بعفوية قائلًا: «ولكن يا كولونيل، صعود الدرج يبدأ من الأسفل».

لم أشأ أن أتدخّل، ولكنّ لحّود التقط الفكرة واعتبرها سانحة، وبنى عليها نظرية متكاملة، وحملها إلى كلّ من شهاب وكرامي، فتشكّلت الحكومة على الأثر وجاءت الظروف لتخدم معظم بنود المذكّرة، من الاعتراف الإجمالي بالصين وألمانيا، إلى بنود الإصلاح التي كان الرئيس شهاب قد باشر في تنفيذها.

وباتت بعد ذلك مقولة عارف يحيى يُضرب بها المثل، أي لنبدأ من الأسفل...

والسياسة في فهمنا ليست كذبًا، ومن المعيب أن نعتبرها كذلك، وليست خداعًا ومكرًا، ومن المعيب أيضًا أن تنحدر بنا إلى مثل هذا الدرك.

إنّ السياسة جهد بشري، تتوسّل الفهم والمعرفة، وهي فنّ رسم صور الماضي، لتقديمها بأبهى حللها وأجملها للمستقبل.

وهناك من يرى أنّ السياسة هي الحرب المقنّعة، نعم، قد تكون كذلك، ولكن لنقل إنّها حرب بدون دماء وبدون خراب.

قبل ميلاد المسيح بأكثر من مئتين وخمسين سنة، ألّف الفيلسوف اليوناني أرسطو كتابه الشهير «السياسة». ولماذا سمّاه السياسة؟ لأنّه رأى أنّها الوسيلة الأنجع للحوار وللتقارب والتفاهم... وأنّها الوسيلة المثلى لتجنّب الأسوأ...

ما بين الماضي والحاضر

يتردّد، وكثيرًا ما نسمع، أنّ المطالبة بالتغيير هي أشبه بالمحال. هكذا، تتكرّر النصائح بالاستمرار على الوتيرة التي نضطرّ لسلوكها.

يطرح البعض الإبقاء على الأوضاع كما هي، على اعتبار أنّ التغيير أو حتى التطوير أو التعديل هو قفزة في الهواء، فالأفضل أن نبقي على السائد من أن نسقط في المأمول المجهول.

سياسات عمياء كما يحدّدها أصحاب الرأي والمشورة، وما هو في اليد أثمن وأضمن ممّا هو في أعلى الشجرة.

عهود مضت لطالما تعوّدنا فيها على ممارسات لم نقبلها، ولكنّنا نخشى بدائلها، ونخاف من الأسوأ.

ما نحن عليه يتّسع بنا وما قد نؤول إليه كم يضيق بنا...

نرضى بالتنازل ونرفض التصالح والتقارب...

الأحرى أن لا نعود إلى فكرة «إنّ النظام اللبناني السياسي بصيغته التعدّدية لم يقم على فلسفة أو تخطيط مسبق بل هو نتيجة حاجة إنسانية ناشئة عن واقع مجتمعي لا يفتأ يتكرّر فلا يتجدّد إلّا بالعودة إلى ذاته».

أليس هذا التوصيف أقرب إلى التعمية والتمويه؟

إذا أردنا أن نحدّد المسؤولية، فعلينا أن نثمّن معناها ودلالاتها. أوليست هي الشعور والتحسّس بما يقع على الآخرين من تعدّيات وظلامات؟

أوليست المسؤولية هي المسافة المشتركة في ممارسة السلطة وتحديد التبعات وتقييم التصرّفات؟

نظنّ أنّنا يجب أن لا نبتعد أكثر، فأين أفكارنا؟ وأين آراؤنا؟

أين فلسفتنا في وجوب فهم الحكم وتفهّمه؟

لا شيء لدينا، ونرفض أن يكون لنا مشروع مقبول مشترك، نركن إليه في ممارسة الصلاحيات وتوزيعها.

فأيّ إنسان، مهما تجلّت أريحيته سموًّا وكرمًا، هل بإمكانه أو باستطاعته أن يعطي ما ليس عنده؟ والإنسان لا يحق له أن يقدّم ما ليس ملكه؟

وكم جذبتنا صرخة مدوّية سمعناها في غابر الأيّام، ويطيب لنا أن نوردها: «باطلة هي الرئاسات والوزارات والمراكز والألقاب والرتب والثروات والممتلكات، وكم هي عظيمة روح المسؤولية، ومقدّسة مهمّة بناء الأوطان...».

ولندرك أولًا وأخيرًا «أنّ الإنسان يصنع قدره بنفسه ولا يستسلم للأقدار، وأنّ الشعوب الحيّة تنتزع أوطانها ولا تستجديها».

وهناك مثل يقول: «من عرف مساوئ نفسه لم يلحظ مساوئ غيره».

لقد استهواهم المثل الألماني: «من يعاشر الذئاب يتعلّم العواء».

لنتأمّل ولنفكّر ولا نخَفْ من تبديد أيّ جهد عبثًا، فالأبحاث العلمية تؤكّد أنّ الجهد الفكري يصرف من الوحدات الحرارية أقلّ بكثير من جهد العضلات.

ومن سنّة الحياة وواقعها الجدلي المعيش، افتراض وجود أفرقاء تتنازع. وإنّ كلّ عامل يفرض وجود آخر في مقابله من أجل إحياء الحيوية

الفكرية وإغناء الحركة التي ينبغي أن تكون نشطة ومجدّدة بدون توفر الآخر، نذهب قسرًا وحتمًا إلى صنمية تجمّد عقولنا ومشاعرنا، وتدفع بنا إلى أصولية يُخشى أن تكون عقائدية لا نستطيع السيطرة عليها.

الطموح، كلّ طموح، مبرّر، ولكن حذار من المجازفة... حذار من المغامرة، وخيانةٌ أن نقدّم مصالحنا الذاتية على مصالح الأوطان وتطويرها. ومهمّتنا الوطنية أن ننبذ المشكّكين في المجتمع والوطن، وأن نحيد بأفكارنا وقناعاتنا عن أصحاب المشاريع المكتوبة أو الموروثة.

إنّ الوطنية عقيدة ورسالة، لا يجوز أن يتعب أحد من حملها، أو أن يزعم أنّ جهده قد نفد فينكفئ طلبًا للراحة.

ولا يحق لنا، تحت أيّ ظرف، أن ننخدع بطهارة الأبرياء الكاذبة والخادعة. فإذا ما اندفعنا إليها عمدًا أو قسرًا، فستكون ساذجة. ومهما كانت التطوّرات جادّة وربّما معقدة، فواجبنا أن نتوخى ونحذر الانزلاق إلى استسهال الحياة، والتراجع عن التطلعات التي ينبغي أن تتفاعل في دواخلنا.

وما يجب أن نحذره هو اللجوء إلى العنف لتحصيل ما نريده، إذ يمكننا بالحوار أن نحصل على ما يمكننا الوصول إليه بالإكراه.

فالسلطة ممارسة نزيهة، وغير ذلك تكون حالة ملتبسة، وملتوية، ولا يجوز القبض عليها إن لم نكن مؤهّلين لذلك.

سوف نخسر الكثير، وقد نفشل إذا انقطعت صلاتنا بين الماضي بكلّ تجلّياته، وبين المستقبل بكلّ أبعاده.

علينا قطعًا الابتعاد عن معاني الماضي الغارقة بالتهوّر والاستسلام، وتجهيز أنفسنا لمستقبل حضاري ومتوثّب.

إدارة البلاد بين الأمس واليوم

عمالقة... وأقزام!

زمن الكبار... هل انطفأ إلى غير رجعة؟ هل ولّى عهد المميّزين، وعجز حتى الدهر على الإتيان بأمثالهم؟

زمن الممكن كان يلامس برجالاته حدّ المستحيل... إنّهم الرجال الرجال الذين تكبُر بهم السلطة ويتجلّون في معارضة حكم، أو في منازلة حاكم أو حتى في صراع يشتدّ أو يلين لتقرير مصير عهد برجالاته، وبمعاونيه وأحيانًا بأزلامه...

كان للرجال عمق الفهم والمعرفة، وأوتوا سليقة الذكاء وخفة الظلّ. وكم أكّدوا علوّ كعبهم في الممارسة السياسية، حتى اغتنت وأغنت، وأصبحوا مضرب المثل الصارخ في مختلف البلدان، ما جعل لبنان يستحق بالقول والفعل اسم «سويسرا الشرق».

كان الكبر من أصل طبع معظم سياسيينا أيّام زمان.

وكان كلّ مواطن يتمنّى لو يتاح له حضور جلسات المناقشات العامّة في المجلس النيابي، حيث المبارزة بالذكاء والمعرفة وفهم الأصول، والتعامل معها بمنتهى اللباقة.

وكان بُعد النظر هو ما ساد العلاقات ونظّم حتى المناكفات والخلافات في ما بينهم، ويمكن أن نقرأه في ما قاله المرحوم سليم تقلا عندما استشعر موته المبكر وحيث عزّ عليه حرمانه الدائم من أوان الحصاد فقال: «كُتب عليّ أن أقوم بعمل التأسيس فأعطيه لآخر ليجني ثماره...».

وهو بذلك كان يلمّح إلى انخراطه القيّم في تأهيل محافظة بيروت لتكون على مستوى الحداثة، ثمّ إلى تولّيه وزارة الخارجية لتبلغ مداها في التأسيس قبل أن يقطف سواه الثمار.

وإنّنا إذ نلتفت إلى الماضي لا نقوم بذلك كي نشغله، وهذا شيء معيب، ولا كي نعيشه، وهذا منتهى الخمول والتخلف.

نستحضر الماضي شاهدًا على ما نحن عليه اليوم من انحدار عنيف إلى قعر الوادي السحيق، بعد أن شاهدنا كيف احتلّ بعض أسلافنا القمم العالية. وأنا، إذ أنوّه بمثل هؤلاء، فلكي أقول للمعاصرين بيننا اعتبروا واتّعظوا وتعلّموا... فالعلم نور ونعمة، والجهل الذي تقبعون في أسفله نقمة ومهزلة.

نكرّم من سبق أن قادوا مراكبنا لأنّهم الكبار، ونندب حظّنا لأنّنا في زمان الصغار...

نكرّم ولا نتمسّك بحالات باتت من الماضي، وإنّما نفاخر ونتباهى – وهذا من حقنا – بما كنّا نمتلك، ونتحسّر على ما آلت إليه أوضاعنا. ونحن أشدّ حرصًا على عدم التنازل عن الأساسي والجوهري في سياق التعبير عن آرائنا ومواقفنا.

إنّها البدايات... على ما فيها من سحر وألق، وإنّه الحاضر على ما فيه من تقهقر واهتزاز في العقول والمشاعر.

وكم أصاب أحدهم بقوله: «ما يصنع العقد هو الخيط وليس اللآلئ...».

وكان القائد كمال جنبلاط يذكر مؤكدًا أنّ غذاء الروح والعقل أرقى من الممتلكات المادّية، ويشكّل هذا الغذاء ثروة الإنسان الحقيقية وأفضل ميراثه، وأنّ المميّز، ليس بشكله، بل هو الذي يجد نفسه متجليًا وأكثر فأكثر منخرطًا في سياق العطاءات الثقافية والسياسية التي يروّج لها معاصرون استلهموا منها التجارب واقتبسوا ما هو خير لهم ولعموم الناس...

وممّا لا شك فيه، أنّ لبنان لم يصل إلينا مجرّدًا، لا بل كان أهله يحلمون وقادته يسعون ويعملون.

ولكن لا بدّ من الاعتراف بأنّنا كنّا، وما زلنا، نعلّب التناقضات في مناخ من الحدّية الفكرية.

كنّا نأمل أن يقودنا من هم أعلم وأفهم وأذكى، وبالذات من هم أرحم من الذين يتولون اليوم القيادة فجعلونا نعيش ظروفًا سيّئة للغاية، ولم يتيحوا الإمكانية لوصول قادة قادرين على التنافس على شرف الفضيلة وقداسة الخدمة العامّة...

إنّهم قادة لا يدركون معنى الحق، أو يتجاهلونه، ويعجزون عن إدراك المعاني السامية للممارسة السياسية.

وقد أثبتوا عجزهم عن التكيّف مع الظروف، وعجزهم عن تخطّيها. وكم ساءني ذات مرّة أن يتّهمني قطب سياسي كبير بأنّني ابن بيئتي. وأنا أفاخر بأن أكون كذلك، حتى إنّني نصحته بأن يتحلّى بمثل هذه الفضيلة لأنّها تحثّ بيئته على أن تبادله الاحترام والتقدير والمحبّة.

يجدر بنا أن نميط اللثام عمّا كانت تختزنه عقول قادة جيل بكامله من تطلّعات وطنية متعدّدة ومتنوّعة ليخلفهم في عصرنا مخزون أفكار متلبّدة بالضباب، ومنحازة إلى الغرائز والأهواء الشخصية، وتذهب بعيدًا في حركة ملتبسة.

وفي مطلق الظروف والأحوال، ينبغي أن ندرك، على ضوء الخبرة المتراكمة، أنّ أفضل نظام للحكم هو نظام الإرادة والعزيمة والمعرفة، بينما من يتولّون دفّة الحكم اليوم يتبارون في سياق الممارسة السياسية وبالذات البرلمانية، على تنافس شكلي لم يلامس الجوهر، في الزعم أنّهم الأقوياء، ومن جمهورية قويّة، إلى تيّار حاسم، إلى شوفينية ملتبسة في معانيها وأهدافها.

وفي اعتقادي المتواضع، لا يجوز الإحجام أو التردّد في فرض الإرادة النزيهة بالقانون على الناس، على المحكومين خصوصًا، إن كانت هذه الإرادة سليمة وعادلة وتستشرف الحقيقة والعدالة.

لكنّهم يتخبّطون في معادلة مفرطة في التردّي، حيث يظنّون أنّ شعبنا محاطٌ بالجهل، ويجب حكمه بالخوف والرعب.

والمفاجئ، أنّنا نعاني من تصرّفات الذين يبكون عهودًا قد ولّت، وكانوا منها في جدلية طائفية. إنّهم المميّزون أصحاب الكلمة الفصل، يسعون إلى استعادتها عبر أعراف وعادات، ولكن ما أعجزهم عن استشراف سوء ما يميلون إليه.

إنّه عامل الديموغرافيا الذي له تأثيراته الفعلية في سياق توازن القوى، حيث إنّه، عند تكوين لبنان الكبير، كان المسيحيون يمثّلون أكثر من ستّين بالمئة من تعداد الشعب، وفي ستينيات القرن الماضي، وبفعل الاختلال الديموغرافي المستجدّ الذي تلمّسه الرئيس فؤاد شهاب، حيث أدرك أنّ المناصفة باتت بحكم التوازنات الديموغرافية ضرورة، أُقرَّ مبدأ المناصفة...

ولكن ماذا عن اليوم؟ الويل لنا جميعًا إذا ما انبرى مكوّن لبناني وطالب باعتماد العدد من أجل توزيع المواقع وفق نسبة عدد كلّ مكوّن...

هل يعلم هؤلاء أنّ الطوائف الإسلامية باتت تمثّل أكثر من ثلثي مجموع تعداد السكّان حسب الأحوال الشخصية؟ وأنّ أيّ قفزة في الهواء كما نشاهد اليوم سنقع في قعر الهاوية العميق جدًا.

حكايات ومواقف مسؤولة

السياسي يكبر ويُقدَّر، كلّما ابتعد عن الأنا، ويصغر كلّما تضاعفت تطلّعاته الذاتية ومصالحه الشخصية.

في هذا الصدد، أذكر كيف أنّ المرحوم الرئيس فؤاد شهاب قد عاتب وزير الأشغال ذات مرّة لأنّه أعدّ مشروع مرسوم لترقية شقيقه الأمير فريد شهاب وهو مهندس في وزارة الأشغال، من رئيس دائرة إلى

رئيس مصلحة. فقد فوجئ يومها الرئيس شهاب بأنّ الترقية تشمل فقط شقيقه، فسأل الوزير: أليس لديك في الوزارة آخرون يستحقون الترقية؟ أجابه الوزير: بالطبع يوجد. عندها، رفض الرئيس ترقية شقيقه منفردًا معتبرًا أنّه سينال الترقية لكونه شقيق رئيس الجمهورية وليس لأنّه يستحق ذلك.

إنّ رفض شهاب نابع من احترامه لعمل المؤسّسات، ولكونه غير متطلّب لمكاسب خاصّة، وهذا ما كان يميّزه عن الآخرين الذين استغلوا مواقعهم وصرفوا نفوذهم لدعم أنصارهم وأتباعهم غير مبالين من يستحق أو لا يستحق...

إنّ عيبنا الأكبر والأكثر خطورة هو أنّنا لم نسلك الطريق السليم لبناء دولة، بل شدّتنا المصالح الخاصّة لنحافظ على السلطة بمفاهيمها الضيّقة والشخصية.

وتعود بي الذاكرة لرواية ذات دلالات عميقة في مقارنة الأمس باليوم:

كانت المرحومة السيّدة فائزة رياض الصلح دائنة للمرحوم الوزير جوزف سكاف، وعندما تأخّر في إيفاء الدين، حصلت على حكم ضدّه، لكنّها لم تتمكّن من تنفيذ الحكم النهائي بسبب امتناع الوزير سكاف عن تبلّغ إنذار السيّدة الصلح، حيث كان موظف دائرة الأجراء يعود بدون توقيع المدّعى عليه بذريعة أنّه غائب وغير موجود، الأمر الذي دفع بالدائنة، السيّدة الصلح، إلى الاستنجاد برئيس الجمهورية فؤاد شهاب، الذي هاله أن لا يتبلّغ الوزير الإنذار، فكان أن استدعى المأمور إلى مجلس الوزراء الذي يضمّ السكاف، وأخذ منه ورقة التبليغ، ورفعها بوجه الوزراء قائلًا: «هل يوجد بينكم وزير يزعم أنّه غائب ويتجنّب التبليغ حتى لا يضطرّ إلى دفع الديون لمستحقيها؟». وأضاف متسائلًا: «هل بينكم وزير يُسمّى جوزف سكاف؟» فأجابه الأخير بنعم، واضطرّ طبعًا

للتوقيع. ولا أزال أذكر ما قاله جوزف سكاف عن تلك الحادثة: «إنّها أكبر صفعة تلقيتها في حياتي وأدركت معانيها. فمن غير المسموح الاستخفاف بحقوق الناس مهما كبر منصبك».

ومن أمثلة الماضي الذي نترحمّ عليه، أنّ خلافًا نشب بين رئيس الجمهورية سليمان فرنجية والقائد كمال جنبلاط، حيث تعرّض فرنجية لجنبلاط في جلسة لمجلس الوزراء أقرّ فيها تخصيص مبلغ ستين مليون ليرة لتجهيز وتسليح الجيش اللبناني، إذ أنهى فرنجية الجلسة قائلًا: «نحن نعمل وسوانا يتلهّى بمعارضتنا»، مندّدًا بمعارضة جنبلاط.

وقد ردّ جنبلاط في افتتاحية إحدى الصحف المحلية باللغة الفرنسية حمل فيها على فرنجية، وقال: «يدّعي أنّه قبضاي والله لديّ العشرات من أمثاله».

احتدم الخلاف بينهما، وفوجئت بجنبلاط يستدعيني في صباح اليوم التالي ويطلب منّي حمل اقتراح منه لفرنجية يدعوه فيه إلى استخدام المبلغ المخصص لتسليح الجيش في شراء تجهيزات وذخائر من الاتّحاد السوفياتي، بالإضافة إلى عشرة ملايين ليرة تُشترى بها ذخائر من بلدان أخرى في المنظومة الاشتراكية.

لوهلة، أصبت بالحيرة. ماذا أفعل؟ توجّهت إلى مكتب صديقي المرحوم رامز الخازن، المدير العام للإعلام، وطلبت منه مساعدتي، فانفجر غضبًا قائلًا: «شو هالجنون؟» ثمّ قال: «أمس هاجم الرئيس واليوم يطالب بهذا...».

ولكن، إزاء إصراري، ذهب إلى الرئيس وأخبره بطلب جنبلاط، مع إضافة أنّ تسديد ثمن هذه التجهيزات يمكن أن يتمّ من عائدات المحاصيل الزراعية اللبنانية.

عاد الخازن من المقابلة مع الرئيس فرنجية وطلبني قائلًا: «في اثنين مجانين!». وأضاف: «أنا وأنت»، ثمّ أردف يقول: «الرئيس وافق، واعتبره

اقتراحًا مفيدًا وأبلغه أن يبلّغني، بأنّ من حق جنبلاط وهو زعيم كبير أن يطالب بما يراه نافعًا للبلاد، وعلينا أن نستجيب فهو مكوّن أساسي في الوطن...».

أين نحن ورجالنا اليوم من الأمس ورجاله؟

زمن عربي رديء، ولكن؟

كان الأجدر بنا أن نحاكم الأمور بمنطق وواقعية، لا بموجب ردّات الفعل، وأحيانًا بفعل الهوى والنزوات، وكأنّنا اعتدنا الهرب من المسؤوليات والتنصّل من أيّ خطيئة أو حتى غلطة عابرة وهامشية.

ودائمًا يكون الانطلاق من التباكي على «القضيّة الفلسطينية»، التي جعلناها ستارًا للأخطاء ودرءًا للمخاطر. لقد أنتجت الأنظمة العربية منظومة كاملة من الذرائع والحجج للتلطّي بهذه القضيّة، التي باسمها وبسببها تقع التجاوزات، ومن أجلها تُستباح المحرّمات. أنظمة جعلت بأغلبها من قضيّة مقدّسة وسيلة اختزال للناس، ولمصادرة عقولهم ومشاعرهم. فمن أجل الاستحواذ على السلطة يرفعون راية فلسطين وينعتونها بالقضيّة المقدّسة، وهي في الواقع ليست سوى «شمّاعة» لاصطياد إرادة الناس. هكذا، يصبح تجهيز الجيوش لحماية النظام بدلًا من أن يكون خدمةً للقضيّة المقدّسة...

وهكذا تجري الأمور: الضعف واقعنا، والتشتّت رائدنا، وفلسطين تجارتنا...

في سعينا للاحتفاظ بالسلطة، لم نتردّد في إنشاء أجهزة أمنية تتصارع في ما بينها أكثر ممّا تسعى لصيانة المجتمع والوطن.

هكذا أضحينا نشاهد جهازًا سجين الآخر، ومؤسّسة مرتهنة لأخرى، وأحيانًا أكثر من تنظيم عسكري، يبدّدون الإمكانيات على التنافس

والتربّص أحدهم بالآخر، لينتهي بنا الأمر إلى معادلة عكسية تقوم على القسمة والطرح يصحّ فيها القول: إنّ المسبّبات نفسها ستفرز النتائج ذاتها.

وكم يبلغ التحدّي أوجه عندما تتقصّد السلطات في عالمنا العربي تجاهل إرادة المجتمع المدني، وتذهب إلى عدم الاعتراف به، لا بل تلحق به الأذى، وربّما تعرّضه لخطر الإلغاء المادّي. هذه السلطات، في ماهيتها الملتبسة، لا تدرك أنّ المجتمعات المدنية هي حجر الرحى في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأيّ مجتمع حيّ، وهي الأساس الثابت لقيام مؤسّسات حكومية تمهّد لاستبدال مفهوم السلطة بمفهوم الدولة.

يقول الكاتب ميشال سورا: «الأمور في الشرق الأوسط أكثر تعقيدًا، كما هي العادة. والغرابة أنّ القوّة إلى جانب السلطة، والعنف في مواجهة التحرّك، هدفهما استمرار وجود السلطة...».

ويضيف الكاتب نفسه، وهو يعرض التفاعلات والتدخلات داخل مجموعة معيّنة في البلدان العربية، التالي: «الأمور تزداد التباسًا وتتصاعد تعقيدًا، وكما هي العادة دائمًا والآن، العنف في بيروت هو الحليف الدائم للقوّة في دمشق، والعنف في بغداد وضع نفسه تحت حماية السلطة، وصار تابعًا للقوّة في دمشق، وتلك التي في طهران»...

وبالفعل، لقد مضى الزمن الذي كان ذكر عبارة الشرق الأوسط يستهوي المفكّرين والأدباء، إذ كانت توحي بالغذاء الروحي لصالونات الفكر والتاريخ في القارّة الأوروبية بأجمعها، بالإضافة إلى حكايات وروايات الرحّالة المشهورين المذهلة أمثال فولتير وغارودي، وخاصّة الشاعر المبدع لامارتين.

ويهمّني في هذا المجال أن أورد مقطعًا من خطاب النائب اليهودي في مجلس النوّاب السوري وحيد مزراحي في عام 1947 ردًّا على

قرار الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين حين قال: «نحن نعتبر الصهيونية حركة سياسية أنشئت في الغرب، وتحمل أهدافًا منفصلة كلّيًا عن المعتقدات الدينية اليهودية، ولا علاقة لها بتقاليد وأخلاقيات اليهود الذين يعيشون في الدول العربية. ولغتهم وأخلاقهم لا تستطيع الحدّ من مواجبات الولاء لعالمنا الذي نعيش فيه».

ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ العديد من الجيوش العربية قد تغذّت بثقافة بثّت فيها روحًا عقائدية ترسّخت في أذهان رجال العسكر بأنّها الحلّ وأنّهم الأمل للحكم والسيطرة على السلطة. هكذا التبست الأمور وتشابكت الأفكار وبقيت القضيّة الفلسطينية الذريعة الأولى في روزنامتهم. وكم من الآثام تُرتكب باسمها...

جيوش تحكم باسم فلسطين، ولكنّها لم تكلّف نفسها بعض العناء للانخراط في الاستحواذ على بعض القوّة والقدرات لمواجهة غطرسة الإسرائيليين ومنع تعدّياتهم شبه اليومية على شعب فلسطين، وأرض فلسطين، بما يهدّد لا مصير فلسطين فقط بل يتعدّى ذلك إلى العبث بالمقدّسات العربية.

إنّنا نرى، بالعين المجرّدة وبالعقل الثابت، هامش المناورة الذي ضاق أمام القادة العرب وعلى نحو خطير. فهم اليوم مدعوّون للأسف إلى المساهمة العقلية والنشطة في تصفية القضيّة الفلسطينية وطنًا وشعبًا، ترابًا ومياهًا.

يدعوهم كوشنير، صهر الرئيس الأميركي ترامب، إلى الاحتفاظ بحق دفن القضيّة الفلسطينية، على أن يتولّوا بأنفسهم دفع نفقات وتكاليف المأتم الكبير، ويطلب إليهم دفع تمويل الصفقة التي تخدم إسرائيل وتسقط قضيّة العرب الأولى.

أمّا مبادرة بيروت للسلام، التي اقترحها الأمير عبد الله وليّ العهد السعودي ثمّ الملك لاحقًا في مؤتمر القمّة العربية في بيروت عام 2002،

والتي اعتُبرت عادلة، وأُقرّت بإجماع عربي، فقد ضربت بها واشنطن عرض الحائط، ولم ترغب في سماع أيّ همسة تشير إليها.

أما آن للعرب أن يدركوا الدرك المذلّ الذي تدفعهم الولايات المتحدة إليه؟

ألم يجئ الوقت الذي نعرف فيه كيف نستخدم أفكارنا وإمكانياتنا لخدمة قضايا الإنسان العربي، وعدم الانسياق كأغبياء إلى التفريط بثرواتنا لتذهب بأغلبيتها إلى أعداء العرب وخصومهم؟

حلّ القضيّة الفلسطينية هو المقدّمة لحلّ الكثير من الأزمات لبنانيًا وعربيًا

يقول كاتب فلسطيني من منفاه الاختياري في الدوحة: «كنت أدرك أنّ إسرائيل يمكن أن تتصالح مع كيان فلسطيني كما يمكنها أن تتصالح كذلك مع كيان عربي. لكن لا يمكنها أن تتصالح مع العرب عمومًا أو مع القومية العربية فضلًا عن الأمّة العربية، لأنّ صراع القومية العربية مع إسرائيل ليس مجرّد صراع على أرض محتلّة فحسب بل هو صراع على وحدة الأمّة أيضًا».

ويظنّ أنصار القومية العربية أنّ أيّ دولة عربية لا تنطلق من مفاهيم القومية لا تشكّل نقيضًا لإسرائيل، وفي الوقت ذاته قد تتكامل مع النزعات الطائفية. ومن أسوأ وأكبر وأفظع الأخطار أن يتحوّل التكتيك إلى برنامج، تسقط معه المسلّمات القومية والوطنية حتى يصبح الانخراط والتمادي مع هذه الحالة صمودًا، وهذا منتهى الوقاحة والتزوير.

وإنّ أخطر ما يواجه شعوبنا بالذات هو الحركات الأصولية التي تشكّل، مع النزعات العنصرية، سلوكًا قبيحًا لأنّه يقضي على الوطنية باسم الدين، وعلى الانتماءات والهويات باسم استحضار العنصرية التي

باستحضارها تتلاشى الإرادات وتزول الثقة بالنفس ويسود الاستسلام عوضًا عن الواقعية والحداثة.

والذي لا يجوز التساهل به ومعه، هو عندما نلاحظ، بحزن كبير، أنّ المواجهة مع إسرائيل، التي كانت غاية شبه مقدّسة، قد تحوّلت إلى وسيلة متهالكة.

ومن المسلّم به أنّه بعد اندلاع التحرّكات واعتصام الجماهير في الشارع، يتعذّر التحكّم بمواقفهم.

لقد بات يصحّ القول هنا أنّ «نظرية المؤامرة وترويجها هي فعلًا مؤامرة».

حتى كارل ماركس لم يكن يعتقد بفرض الديمقراطية قسرًا أو عنوة، إذ كان يميل إلى أنّ الديمقراطية الحقيقية تعني سيطرة الأغلبية على وسائل الإنتاج، ولم يكن يتوقع تملّك هذه الوسائل بالمصادرة لحساب الدولة. وكاد الفيلسوف الثوري يؤمن بتغيّر النظام الرأسمالي وبنيانه الاقتصادي بتطوّر قوى الإنتاج.

كان ماركس يدعو إلى تنظيم العلاقة بين الإدارة والإشراف عليها وبين الملكية. انطلاقًا من هذه القاعدة الفلسفية، هل يعي العرب مسؤولياتهم؟ وهل يرصدون إمكانياتهم وقدراتهم الاقتصادية والثقافية لتعزيز عناصر القوّة العربية في شتى الميادين وعلى كافة المستويات؟

من هذه الخلفية أدعو، في عالمنا العربي، إلى تحقيق ديمقراطية متطوّرة يمكن أن يشكّل إنجازها الضمانة لتأمين ميزان قوى قادر على هزيمة إسرائيل على مستوى الرأي العامّ العالمي. فالديمقراطية تعني تملّك الشعب الحرّ قراره بذاته من أجل أن يكون هو ذاته، ولكي يسيطر على مصيره، فتتفجّر بذلك الطاقات الإنسانية العربية وتُحدث التغيير المطلوب.

والأهمّ من كلّ ذلك، هو أن يدرك العرب، القادة منهم، والشعوب خاصّةً، ضرورة التغلّب على الخوف. الأهمّ هو أن يبادروا، وأن لا يتردّدوا في صراع الأفكار، وأن يخرجوا من دائرة التردّد والإحساس بالضعف والاستسلام للقوى الأجنبة التي يعوّلون عليها لحمايتهم.

لماذا الاستسلام؟ ولماذا الرهان على التخيّلات التي مبعثها الوهم والخيال الزائف؟ ينبغي أن ندعو بإصرار إلى تقديم مناهج ثقافية تنبثق عن برامج سياسية تأخذ في التقدير الممكن وغير الممكن.

إنّ قادتنا، بسبب تماديهم في القمع واعتماد سياسة العنف، باتوا يخشون غضب شعوبهم، حتى بلغت بهم النذالة أن يتطلّع بعضهم إلى محاكاة الكيان الصهيوني والتوسّل إليه ليمنحهم حمايته.

حتى في الجانب الفلسطيني، نلمس على مستوى القيادات التشتت والتناقض اللذين يهدّدان المصالح الحيوية والقومية للشعب الذي يتعرّض لأقسى التحدّيات. ومع ذلك لم يبادروا إلى التفاهم والتقارب في ما بينهم لتوحيد الصفوف. وهذا أشدّ عيوب الجانب الفلسطيني.

المفارقة المحزنة هي أنّ الفلسطينيين، عندما كانوا ضعفاء، كانت غاياتهم كبيرة وتطلعاتهم عظيمة. لكنّنا الآن، بعدما زاد تأثيرهم في الرأي العامّ العالمي، نشهد تقلّص وتراجع أهدافهم، وهذا يثير الاستغراب والدهشة.

نعم، وبدون مداراة ومواربة، هناك نزعات عربية للتحلّل من المسؤولية في سياق النزاع العربي الصهيوني والخروج منه بأحسن السبل.

ولنكن واقعيين، إنّ إسرائيل تريد ضمان أمنها من كرامات العرب، وإن لم تأخذنا اليقظة والمعرفة، فسنضحّي بمقدّساتنا على مذبح وهم حماية أحلامنا المتهاوية.

من هنا يصحّ القول إنّ عظمة قادة الدول وزعمائها لا تقاس بالمطلق، بل بما أنجزوه ضمن ظروف دقيقة وحسّاسة في بعدها التاريخي.

وفي الختام تبقى الاستجابة للتحدّيات أهمّ المعايير التي تقاس بها عظمة أو أهمّية القائد أو الزعيم وأسلوب معالجته لأزمات بلده وتحصين تطلعات أبناء شعبه باحترام حرّياتهم وإراداتهم.

الطرافة تجنّب المآزق

عذرًا منك عزيزي القارئ لأنّني أكثر التحدّث عن الرئيس اللبناني فؤاد شهاب، وذلك ليس فقط لإعجابي بتجربته ونزاهته، وإنّما أيضًا لدعاباته المتميّزة وتعليقاته المحبّبة جدًّا. فقد اعتاد مثلًا أن يسمّي الشخصيات البارزة والفاعلة في الشأن السياسي في فترة تولّيه الرئاسة بـ«ابن»، على سبيل المثال كمال جنبلاط (ابن جنبلاط)، كميل شمعون (ابن شمعون) بيار الجميّل (ابن الجميّل) وكذلك ريمون إدّه وباقي الزعماء اللبنانيين. كما كان يتماهى كثيرًا في ممارسة الحكم بالجنرال ديغول ويردّد أقواله بتقدير واحترام، ويشيد بشجاعة القائد العربي جمال عبد الناصر لجسارته ونظافته.

وكم أُحبط شهاب بسبب نتائج انتخابات دوائر جبل لبنان، عندما حصدت لوائح الحلف الثلاثي (شمعون، إدّه والجميّل)، كافة مقاعد كسروان، بشكل كاسح، أمام السقوط المروّع للائحته في دائرته كسروان حيث فشل كلّ أعضاء اللائحة وكانوا من أشدّ المقربين منه، من أمثال إلياس الخازن وفؤاد نفاع وفؤاد البون وزوين.

وكان شهاب يظنّ أنّهم أقوياء وليسوا بمستجدّين على العمل السياسي، غير أنّه، بحسّه الديمقراطي المرهف جدًّا، التزم استقبالهم ساعة يريدون وخاصّة الياس الخازن الذي كان يستلطف معشره ونكاته.

وكان الخازن يكرّر على مسمعه تعرّض شمعون له في العديد من المناسبات، ونعته له بالأمّي والجاهل...

وبعد شهور قليلة على نتائج الانتخابات، دخل الخازن على شهاب شاكيًا متذمّرًا، ولمّا سأله شهاب عن جديده، أبلغه أنّ شمعون دعاه إلى مقابلة في دارته في السعديات، ويظنّ أنّه يريد امتهان كرامته علنًا وعلى مسمع من زائريه.

وقال الخازن وكان غاضبًا للرئيس شهاب: «لن أذهب خشية أن أتقاتل معه».

بعد تفكير مليّ، وتأمّل عميق، مال شهاب نحو الخازن ونصحه بأن يذهب حيث توقّع له أن يلقى معاملة ودّية ومختلفة، وأن تكون الزيارة فاتحة خير له ولرفاقه من لائحة دائرة كسروان.

وفي صباح اليوم التالي فوجئ الخازن باستقبال شمعون الحارّ والودّي والذي بادره بالقول ما إن جلس: «يا شيخ الياس بدّي تفتح بيتك، وتطالب رفاقك الخاسرين بذلك، فأنا ليس بمقدوري تلبية مراجعات الناس، حيث فشل الناجحون في خدمتهم. فإنّنا يكفينا دائرة الشوف وخصومة كمال جنبلاط، وأعدكم بأنّني سأتدخّل لمصلحتكم في الانتخابات المقبلة...».

عاد الخازن إلى منزل شهاب مستغربًا ويخالجه الارتياب، وما إن هضم شهاب وقع ما حدث، حتى حثّ الياس الخازن على التجاوب، وأكّد له صدق مقولة ابن شمعون.

هذا الاستشراف الذي كان يتمتّع به شهاب، ميزّه في استدراك وقائع ليست بالحسبان.

وفي سياق «القفشات» التي كانت تصدر بعفوية عن شهاب، يهمّني أن أورد الرواية التالية الطريفة والظريفة.

لقد ربطتني صداقة عابرة بالسيّد بيارو سركيس، الذي كان يدير مؤسّسة تجارية تخصّ عائلته بالقرب من ساحة البرج، وكنت أتردّد عليه

لوجوده بالقرب من عملي في جريدة «الديار» التي كان مقرّها في ساحة الدبّاس. وكان والد بيارو يرتبط بصداقة قويّة مع الرئيس شهاب، إذ كانا زميلَي دراسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية.

كان سركيس، والد بيارو، يتردّد صباح كلّ يوم حسب عادته على منزل شهاب قائد الجيش ومن ثمّ رئيس الجمهورية، وكانت تطيب الجلسة لشهاب الذي كان يستذكر مع صديقه أيّام الدراسة وما حملته من ذكريات حلوة.

وكان شهاب يتقصّد في كلّ جلسة أن يتقصّى أخبار عائلة سركيس. هكذا، أخبره زميل الدراسة أنّه عُيّن قنصلًا عامًّا ممتازًا لدولة هايتي في لبنان، وأنّه نجح في تسمية ابنه بمنصب القنصل العامّ، والثاني بمنصب القنصل، والابنة مستشارة القنصلية. هنّأه شهاب وانقضت الجلسة.

وكان شهاب يعرف أنّ سركيس الأب اعتاد على قيلولة بعد الظهر كلّ يوم، ويرفض أن يوقظه أحد حتى ولو لأمر هامّ، لكنّه اتّصل رغم ذلك وسأل عنه، وعندما قيل له إنّه كالعادة في قيلولته، طلب إيقاظه لأمر هامّ وللضرورة.

استيقظ سركيس مذعورًا ظنًّا منه أنّ حدثًا خطيرًا قد حصل. وما إن أخذ سمّاعة الهاتف حتى بادره شهاب بالسؤال:

– ما بال زوجتك، هل هي مريضة؟

أجابه:

– لا يا فخامة الرئيس. ثمّ أضاف: هل أنتما متخاصمان؟

فأجابه:

– أبدًا يا فخامة الرئيس.

فقال له:

– ... لكنّها تركت المنزل ولاذت بأهلها؟

فأجابه:

– أبدًا يا فخامة الرئيس.

فقال له:

– ... لكنّي لم أجد اسمها في جدول التعيينات.

إنّها في الواقع روح الفكاهة التي ينبغي أن يتحلّى بها كبار القادة وكبار المسؤولين، والتي ربّما تخفّف من حدّة المواقف وتقرّب في ما بين المتخاصمين.

ويحضرني من خبايا الذاكرة أيضًا أنّ القائد العربي الكبير جمال عبد الناصر كان قد كلّف المشير عبد الحكيم عامر بمهمّة تسهيل قيام المؤسّسات الدستورية في اليمن بعد إطاحة نظام الإمام البدر الملكي، وبعد أيّام معدودة اتّصل عامر بعبد الناصر وأبلغه أنّه أنجز تشكيل حكومة الجمهورية اليمنية، وأنّه أورد أسماء السلّال، البيضاني والإرياني، ما دفع بعبد الناصر لأن يستوقفه ويقاطع حديثه بقوله: «يا للعجب، إنّ مهمّتك هي تسهيل تشكيل وزارة وليس إنشاء جهاز تناسلي».

وكان عبد الناصر كعادته يستهّل حديثه مع زائريه بسؤالهم عن آخر نكتة سمعوها في مصر، وبدوره يروي لهم ما سمع وقد يكون بعضها يتناوله بالنقد والاعتراض.

وممّا رواه عبد الناصر بمثابة نكتة أنّ الرئيس (أي هو)، أحبّ أن يحقق تعبئة جماهيرية، فأقام مهرجانًا حاشدًا عدّد فيه الإنجازات التي تحققت ومنها إنشاء السدّ وتأميم القناة وتأمين العلم لجميع أبناء مصر والضمان الصحّي... إلخ، لكنّه فوجئ بجمهرة تحمل مواطنًا يطالبه بقوله: «يا ريّس عايزين عيش! فين الطلمية؟» (وهي كلمة شعبية). يومها سأل عبد الناصر ما اسم المتحدث فأجابوه الأسطى حسن.

بعدها، تابع عبد الناصر سلسلة مهرجاناته ليختمها بمهرجان مليوني في شبرا الشعبية. وفي عداد ما ذكر من إنجازات أتى على

ذكر التأمين الصحّي وتأمين العيش لذوي الدخول المحدود. فانفجر الجمهور بالضحك عندما أنهى عبد الناصر خطابه، إذ ارتفعت أصوات كثيرة تسأله: « فين الأسطى حسن يا ريّس؟».

من العلايلي إلى الحايك...
وخلافة الإمام علي بن أبي طالب (ع)

في حركة حيوية ونشطة لإنعاش الذاكرة، عدت إلى أوراقي المتقادمة وقد تهالكت مع مرور الزمن، فوجدت بعض العناوين التي أنعشت في ذاكرتي استحضار بعض أحداث من الماضي. منها أنّ الصديق علي القيسي، أحد مندوبي الصحف، كان قد أبلغني أنّ كمال جنبلاط سيعقد مؤتمرًا صحافيًا في اليوم التالي يعلن فيه أنّه حصل على وثيقة تاريخية هي جزء من القرآن الكريم، لكنّها أُسقطت قصدًا حيث إنّها توصي بالخلافة للإمام عليّ بن أبي طالب. أدركت فورًا مخاطر ذلك وسارعت لمقابلة جنبلاط لثنيه، لكنّني فشلت إزاء عناده وإصراره على المضيّ في إعلانها.

ولأنّ الأمر خطير للغاية، استنجدت بكامل العبدالله، وكان أستاذ الأدب العربي في الجامعة الأميركية، حيث قدّر مثلي مدى خطورة الوثيقة فحضر للحال، ولكنّنا فشلنا في إقناع كمال جنبلاط بالعدول عن إعلانها.

وجدنا من المفيد أن نستعين بالشيخ عبد الله العلايلي، أحد مؤسّسي الحزب التقدّمي الاشتراكي وصديق جنبلاط الحميم، فحضر مسرعًا واشترك معنا في مساعي ثنيه عن الإعلان.

وأذكر أنّ العلايلي سأل جنبلاط: «هل تشك يا كمال في مدى عمق تأثري بمزايا الإمام عليّ؟ ثق أنّ هذه الوثيقة التي أراها وكما قرأتها،

متطابقة مع النصوص القرآنية بروحها ونظمها، ولكنّ إعلانها سيترك شظايا خطيرة تطالك مباشرة، ولن تجد شيعيًا واحدًا يقرّ بما أقدمت عليه. إنّي واثق من نفسي وأؤمن بالمطلق بأنّ عليًّا هو أزهد المسلمين وأكثرهم تديّنًا، لكنّه كان مشتركًا في اللجنة التي شكّلها الخليفة عثمان بن عفّان، فلو كانت هذه الوثيقة صحيحة لما وافق على إسقاطها»، فأجابه جنبلاط: «قد يكون وافق مرغمًا».

هنا، استرسل العلايلي في شرح ميزات الرجل، ومنها أنّ الإمام عليّ لا يخضع لأيّة ضغوط تتعلق بالدين الإسلامي، وقال لجنبلاط: «تأكد يا صديقي أنه لو لم يتمّ جمع القرآن بلجنة تضمّ الإمام عليّ، لكنّا الآن أمام أكثر من قرآن نتقاتل حول نسب صحّتها».

واستمرّ العلايلي بالضغط على جنبلاط حتى حمله على إلغاء مؤتمره الصحافي، ثمّ تحدّث بإسهاب عن أنّ هناك صنمية يجب إسقاطها، تعزل الدين عن التفاعل مع التجدّد والحداثة.

وأشار العلايلي إلى أنّ النبيّ، وهو يستشرف المستقبل، قد أوصى بأن يتولّى أمر المسلمين مجدّدون يتولّون ملاءمة التعاليم الدينية مع روح العصر. وهذا الحديث النبوي لا يحبّ كثيرون ذكره، غير أنّه مثبت وصحيح.

وتساءل: كيف تكون الحداثة بدون إطلاق حرّية النقد الديني؟

وهذا أمر ممنوع ولا أحد يجرؤ على التمادي في اعتماده، وكم أعجبت يومها بكلام الشيخ العلايلي الذي يمثّل منارة فكرية وثقافية، تشمل بإشعاعاتها ميادين الدين والفلسفة.

ولما بادرته بالسؤال: لماذا لا يتولّى منصب الإفتاء الذي يمكّنه من الانخراط في تحديث وتجديد المفاهيم الدينية؟

أجابني: «لقد حاولت وترشّحت لهذا المنصب، وكم من مرّة دعمني كمال جنبلاط. غير أنّني فشلت بسبب آرائي التي لا يقرّها أغلبية

المترشّحين لهذا المنصب، إذ وقفوا إلى جانب منافسي الذي فاز عليّ بهذا المنصب. وقد يذكر كمال جنبلاط، أنّني أبلغته بفشلي، وبأنّني تجنّبت رغمًا عنّي المشاكل التي سيواجهها».

أخبرته أنّني لطالما تمنّيت لو يصبح هو مفتيًا للجمهورية اللبنانية، والأب ميشال حايك بطريركًا للموارنة. كم كانت أحوالنا ستكون أفضل! وكم سيحصل من تقارب وتفاهم بين الأديان، ومن ذهابٍ بالدين بعيدًا عن ذهنية الأسطورة والخرافة!

وبعد أن وافقني العلايلي على رأيي، طلب من جنبلاط مرافقته لزيارة الأب ميشال حايك في بلدته «بجّة».

لبّينا دعوته بكلّ سرور وكنّا سعداء بتلك الجلسة التي كانت تُعقد دوريًا، وتضمّ مفكّرين ومثقفين من بينهم وجدي الملّاط والمطران الكاثوليكي غريغوار حدّاد، والتي كانت أحاديثها مشوّقة وبمنتهى العمق والانفتاح.

وفي إحدى الجلسات، بدأت المناقشات حول كتابات ونظريات الفيلسوف الفرنسي المعاصر دي شاردان، الذي جمع في آن واحد بين جدلية هيغل ومنطق ديكارت، إلى فلسفة ابن رشد، إلى مقدمة ابن خلدون، حيث اعتبر جنبلاط أنّ ابن رشد توطّن في الغرب ولم تُثبّت نظرياته وأفكاره في الشرق الخامل الذي يعيش في كنف الأسطورة وسطوة الخرافة.

وتطرّق جنبلاط في هذه الجلسة إلى كتاب كان قد قرأه حديثًا وصدر في موسكو، يتحدّث عن تجارب أجريت بيّنت أنّ للنباتات لغتها الخاصّة، إذ إنّها ما إن تشعر باقتراب الماء منها حتى ترتعش بعد أن تتلقّى إشارة من النبتة التي تقع بجوارها بوصول المياه.

والنبتة ما إن يرويها الإنسان حتى تبادله المنافع بنضارتها وعطائها. وكذلك الحيوانات، ما إن نعطيها حتى تُسرع وتفيك ما قد أعطيتها.

فالبقرة الحلوب مثلًا، إذا قدّمت لها المزيد من الأعلاف تزيد فورًا من إنتاجها لمادّة الحليب.

قبل انتهاء تلك الجلسة المشوّقة، سأل جنبلاط الأب حايك: «هناك من يريد أن يسألك لماذا لا تصبح بطريركًا؟» فابتسم وقال بهدوء وقد علم أنّني من يسأل: «إنّنا في الإكليروس أشبه بحالة الشيعة في لبنان». وتابع قائلًا: «إنّ كلّ ماروني منذ ولادته يطمح ليصبح رئيسًا للجمهورية، وكل سنّي يحق له أن يحلم برئاسة الوزارة، غير أنّ الشيعي لا يستطيع أن يفكّر مثلهما... لماذا؟» تابع الحايك قائلًا: «لأنّ الشيعي يعلم أنّه إذا أراد أن يكون رئيسًا لمجلس النوّاب فعليه أن يصبح نائبًا أولًا، حتى يتمكن من الترشّح، وكذلك لكي تصبح عندنا بطريركًا يجب أن تكون مطرانًا وعضوًا في مجلس المطارنة. وأنا لست مطرانًا لذا لا يحق لك أن ترشّحني لهذا المنصب، إذ ينبغي أن أُعيّن بداية مطرانًا، ما يخوّلني ساعتئذٍ الترشّح في حال شغور مركز البطريرك».

وأضاف الأب الحايك بكثير من الجدّية: «غالبًا ما تحول إرادة الإنسان دون بلوغه المركز الذي يتمنّى... وأنا أقولها بصراحة، لم أفكّر ولو لثانية واحدة في أن أصبح مطرانًا، لأنّني أكتفي بما أنا عليه حيث أرضى بنفسي، وأدرك كم أنا متصالح مع قناعاتي».

القوانين يختارها الناس وتكون في خدمتهم

إنّ الشيء الأكيد، هو أنّ من يزرع المحبّة في قلوب الناس لا شكّ في أنّه سيلقى الوفاء والحبّ من أبناء شعبه. وأسوأ الناس، هو من يحاول تمضية الوقت وإضاعته في القيل والقال، إذ إنّه يتكلّم عن كلّ شيء ولكنّه في واقع الأمر لا يتحدّث عن شيء واضح ومحدّد، وفي نفسه يردّد معزوفة مملّة ومتهالكة عن إنجازاته الخيالية التي لا صلة لها بالحقيقة.

والشيء المزعج، هو أنّ النجاح يعود الفضل فيه دائمًا لكبار المسؤولين. أمّا الخسارة والفشل، فهما من صنيعة المتضرّرين، حيث تقع المسؤولية على كواهلهم.

والرواية الصحيحة هي ميزان الصدق الذي يقيس التعمّق والدراية، ونبقى نفتش لعلّنا نلقى شاهد الحق الذي يقول ما له وما عليه. إنّ ذروة المأساة، هي أن يقع ما لا يخطر بالبال، وغالبًا تبقى الأسباب والحقائق متخفّية خلف الجدران، ولا يظهر للعيان منها سوى المظاهر المنمّقة.

صدق من قال: «إنّ لكبار هذا العالم مصالح مع أعدائنا أكثر ممّا لديهم من مصالح معنا». وفي هذا السياق، تصحّ المقولة الراجحة: «لا تقترب كثيرًا من عدوّك خشية أن تحبّه».

على الدوام، هناك من يحيل كلّ المعاصي والهفوات الكبيرة إلى عالم المؤامرة التي أضحت الممحاة التي نتخلّص بها من ذنوبنا وأخطائنا. والمؤامرة الحقيقية موجودة بدون شك، ولكنّها راسخة في عقولنا التي ترفض التطوّر والتغيير. كما أنّ المؤامرة أيضًا في قلوبنا التي لم تعرف كيف تتجاوز الكراهية والأحقاد.

ما أروع من يرفض الظلم ويتصدّى له. وكم أصاب من حدّد الظلم بأنّه وضع الأمر في غير مكانه. والظلم الحقيقي والفادح هو الإصرار على الخطأ والاستمرار عليه، أمّا المترفون فهم الذين لا يعيرون انتباهًا للمساءلة ولا للمحاسبة، وهم طبقة تعتبر نفسها فوق القانون، وأنّ كلّ المعايير في البلاد وُجدت لخدمتها.

ينبغي الحذر دائمًا من السلطة الدينية التي تعتبر نفسها ممثّلة وحيدة للقدرة الإلهية، وهي تخدع الأبرياء والسذّج عندما تدّعي أنّها تشارك الله في أحاديثه. وكم أصاب الدكتور محمد شحرور وهو يحدّد الاستبداد بقوله: «لقد بُنيَ الاستبداد السياسي في مجتمعاتنا على ركائز الاستبداد العقائدي والفكري والمعرفي والاجتماعي».

وكم استفحل العنف في بناء الدولة، فهو أداة نشوئها، تمامًا كما هو أداة تفكّكها. ويقول الدكتور شحرور: «في قوّة الدولة كان الفقهاء أقوياء، وفي ضعفها كانوا ضعفاء، وعند تشرذمها تشرذموا أيضًا».

والديمقراطية لا تتجاوز في مفاهيمها وأبعادها رواية المشاورات، وهي بدورها تحترم الرأي وتقدّر كما تثمّن الرأي الآخر، وتقوم على حرّية التعبير، وتنصّ على الإفادة من أدوات المعرفة.

وممّا لا ريب فيه أنّ لأعراف المجتمع وتقاليده وعاداته دورًا مهمًّا في صياغة القوانين ومنح الممارسة الديمقراطية ذاتيتها الوطنية وحتى القومية.

وفي المحصّلة المطلقة، يجب التنبّه وتجنّب الشعارات المزيّفة التي لا تعني شيئًا مفيدًا بالظاهر، وإنّما استُخدمت لتحرّك الغرائز ومشاعر التباعد والتنابذ. وواجبنا الملحّ أن ننخرط بدورنا في إيجاد تيّار يؤمن بالتعدّدية، ويؤمن بالذات باحترام رأي الآخر، وإلّا نقع في أحادية مدمّرة.

طبعًا هذه المقولات ليست سهلة المسالك، فهي قد تكون صعبة، ولكنّها ليست مستحيلة، وإنّما تحتاج منّا ومن سوانا إلى عمل دؤوب منتج، وهذا ليس مستحيلًا إذا ما آمنّا بأنّ طريق الألف ميل كما يقولون يبدأ بخطوة أولى واحـدة. ويقول الدكتور شحرور في كتابه «الدولة والمجتمع»: «إنّ الإنسان بدأ ممارسة حرّيته بالمعصية لا بالطاعة»، أي إنّ الإنسان عبّر عن حرّيته عبر معصية الله لا طاعته، أي إنّه بدأ ممارسة الحرّية بطرفها المقابل... «ولو أنّ كلّ أهل الأرض أطاعوا أوامر الله كلّها، ما عرفنا أصلًا أنّ الإنسان مخيّر وليس مسيّرًا».

ولكنّنا، بالحرّية، حققنا تجربة حيّة وكوّنا خبرة محدّدة عن العمل الحزبي، وما هو دور الحزب وماهيته في الحياة السياسية. إنّ الحزب، كلّ حزب، ينبغي أن يحمل حلولًا لشتى المشكلات الداخلية والخارجية.

كما أنّ الحزب ينبغي أن يؤدّي دورًا حاسمًا في قيادة الدولة والمجتمع. والحزب يجب أن يكون معنيًّا بالممارسة الديمقراطية، وأن يدلي بآرائه في حرّية التعبير والكلمة. ويجب عليه في برامجه أن يقدّم الحلول لا التعقيدات، والمخارج لا الانغلاقات.

والحزب في اعتقادي المتقادم زمنًا، هو التعبير عن الوعي الجماعي، لديه مواقفه المعلنة من مختلف الشؤون والقضايا، أي أن ينخرط كلّيًا في مفاهيم المجتمع وقيمه وثقافته لا أن يتحرّك في ميادين خارجة عن المألوف وعن المعنى السديد فكرًا وممارسة. ولا يجوز أن نفرض على الناس ما يرفضونه، لأنّنا نعتقد أنّنا أولى بمصالح هؤلاء الناس منهم، كما أنّه لا يحق لأيّ قوّة ولا حتى الدولة، أو المجتمع، أن يفرض قوانينه على الناس فرضًا.

القوانين هي في طبيعتها تعبير عن تطلعات الناس، وهي انعكاس لمصالحهم. لا يحق لأيّ قوة أن تفرض على الناس الالتزام بقوانين لم تنبع من ثقافتهم وتطلعاتهم.

المعرفة والاستدراك

كلّنا يختزن الذكريات، يتذكّرها ويستعيدها بحلوها ومرّها. ومن خلال عملية التذكّر هذه، قد يجد المرء نفسه متسامحًا مع التاريخ، وقد تأخذه الأحداث إلى حيث يريد أو لا يريد، لكنّ صخب الحياة يتفاعل مع الذكريات فتتجلّى دروسًا وعبرًا.

شاءت الظروف أن أعمل في الجريدة التي كان يملكها ويرأس تحريرها حنّا بك غصن الذي كان يوصف بالرجل المتشائم، وكان يمعن في هذا التوصيف حتى الإقرار به. وقد نشأت بيني وبينه صداقة متينة

أملاها إعجابي بكفاءته المتميّزة في عالم الصحافة. وكان زميلي في مسؤولية الأنباء المحلية سكرتير التحرير الصديق أنور نصّار.

وكان حنّا بك، كما كانوا ينادونه، يبدع في انتقاداته اللاذعة، وفي ميله إلى الاعتقاد بأنّ الصحافة ليست في كتابة المقالات، بل في صياغة الخبر، حيث كان يعتبر ذلك فنًّا وعلمًا وكفاءة قلّ أن تتوافر لدى الكثيرين. كما كان ينصرف في الأوقات المستقطعة إلى تعليمنا أنا وأنور فنّ انتقاء العناوين، التي هي الجاذب للقارئ لقراءة الخبر أو النبأ.

جاءت الانتخابات النيابية عام 1964 التي سقط فيها العميد ريمون إدّه في جبيل وفاز بدلًا منه الدكتور أنطوان سعيد، زوجته السيّدة نهاد، وولده الدكتور فارس... كما نجح الرئيس تقيّ الدين الصلح في دائرة بعلبك الهرمل. وبدأت المنافسة بيني وبين نصّار من يقترح العناوين المعبّرة والجذابة، وعندما استعصت الأمور علينا، تناول حنّا بك القلم ووضع العناوين التالية:

«زرعوه في صيدا ففرّخ في بعلبك».

«نجح سعيد وصدّق الناس سقوط العميد إده».

«غاب العلي وظهر العثمان» (ويقصد سليمان العلي الذي سقط والنائب بشير العثمان الذي شكّل ظهوره مفاجأة).

وهكذا تستمرّ الذكريات فتضيء جوانب الذاكرة...

ذات يوم، كان حنّا بك غصن يستعدّ لكتابة افتتاحية يحمل فيها على كمال جنبلاط، غير أنّه لم يكملها حيث كان قد تلقى مخابرةً من رئيس المخابرات السورية عبد الكريم الجندي، يطلب منه المجيء على وجه السرعة إلى دمشق لأمر مهمّ.

كنت أعلم في ذلك الوقت أنّ حنّا بك غصن يتلقى مساهمة مالية من الجندي تساعده على الاستمرار في إصدار جريدته، ولذلك لم يتمالك أعصابه ويرجئ سفره إلى ما بعد إنهاء كتابة المقال.

وكان حنّا بك قد وعد أصدقاء له من خصوم كمال جنبلاط بتلك المقالة، فما كان منه إلّا أن استدعاني إلى مكتبه وطلب منّي إكمالها، فاعتذرت بعد أن قرأت المقدّمة التي لم تسرّني أبدًا. ألحّ وأصرّ عليّ متعهّدًا أن تحمل توقيعه، ونتيجة إصراره الملحّ، وتشجيع أنور نصّار لي على أن أتولّى المهمّة، جلست مكان حنّا بك في مكتبه ورحت أسرد بعض التفاصيل كما يفعل جنبلاط عندما يتوخّى عدم الخوض في نقاش معيّن، حتى إنّه كان يركن إلى النوم في أحيانٍ كثيرة ويسترسل في نومه فعلًا إذا أراد تجنّب موضوعٍ ما. ورويت بعض الأمور التي تحمل النقد لجنبلاط، دون التعرّض له.

وهكذا استكملت الافتتاحية وأرسلتها إلى المطبعة بتوقيع حنّا بك غصن.

في اليوم التالي، حضر كالعادة إلى مكتب غصن كلٌّ من سليمان فرنجية ونسيم مجدلاني، وراح فرنجية يكيل المدائح لغصن على مقالته التي تناولت ما يقوم به جنبلاط من حركات بهدف التخلّص من محدّثيه، مسترسلًا في التعليق والضحك، ثمّ سأل مجدلاني، الذي كان نائبًا لجنبلاط في الحزب التقدّمي الاشتراكي، عن صحّة ما ورد في المقال، فرفض مجدلاني ادّعاءات غصن، قائلًا: لا أحد منّا يعلم بمثل هذه التفاصيل.

بعد أن غادرت مكتب هيئة التحرير، لم يلبث غصن في غيابي أن صارحهم بأنّي أنا من استكمل الافتتاحية.

في اليوم ذاته استدعاني جنبلاط إلى منزله وطلب منّي أن أحضر معي نسخة من الجريدة.

وبحضور نسيم مجدلاني، أشار إليّ بقراءة الافتتاحية، بدأت القراءة وأنا أكاد أفقد توازني، وتوتّرت أعصابي، وأفكاري تشتّتت، وشعرب بأنّني ارتكبت المعصية الكبرى.

وما إن فرغت من القراءة، حتى انتصب واقفًا بقامته الفارعة، أثنى عليّ واعتبرني تلميذًا ناجحًا يمكن الاتّكال عليه، الأمر الذي أغاظ المجدلاني، ثمّ ما لبث جنبلاط أن طيّب خاطره قائلًا إنّها ليست سيّئة إلى الدرجة التي يظنّها، لا بل اعتبرها إيجابية وقال ضاحكًا: «أنا لا أنكر أنّني أسلك المغاور لأتجنّب الإحراج، ولست خائفًا من أن يعرفوا بذلك، بالعكس عليهم أن يدركوه...».

وفي الواقع، راح يشيد بي إلى درجة دفعت بمجدلاني إلى اصطحابي لتناول الغداء معه، وهو يشيد بمقدرة جنبلاط على الاستيعاب والاستقطاب.

وبنتيجة فعلتي تلك، كنت أحسب أنّ علاقتي ستسوء بالمعلّم كمال جنبلاط، فرحت أبتعد ما أمكنني، تجنّبًا لأيّ حالة قد تشوبها التوتّرات، الأمر الذي لاحظه جنبلاط، إذ صرت أتردّد في التحدّث إليه كما العادة.

وبينما كنت في إجازة في بلدتي علي النهري، فوجئت بوصوله إلى منزل الأهل عائدًا من بعلبك، حيث كان مدعوًّا للغداء عند محمد عبّاس ياغي، وأعرب عن رغبته في أكل العنب، وكان يحبّ كثيرًا العنب «العبيدي» الذي كان متوافرًا في مناطقنا، وفوجئت بأنّه يفضّل أن يتولّى قطف عناقيد العنب بنفسه.

وأثناء وجودنا في كرم العنب التقينا بشاعر من بلدتي يُدعى محسن مهدي، وكان من كبار شعراء الزجل، فطلب أن نزوره في منزله القريب من الكروم، وأنشد لكمال جنبلاط قصيدة مدح عظيمة، فشكره جنبلاط، وأخبره أنّه يتوسّم فيّ الخير، وأنّه متفهّم لكلّ مشاعري وحريص على الاقتراب منّي أكثر فأكثر.

هذه الذكريات تحفزّ العقل والفكر، وتشحذ المشاعر، وتجعل الإنسان يعيش شجاعة زهو كبريائه مع مسحة جدلية من المحبّة والتواضع. فأنا مدين للمعلّم جنبلاط الذي شجّعني على إدمان القراءة والمطالعة حيث

كان يخصّني بكتب معيّنة ينصحني بقراءتها، وغالبًا ما كان يهديها لي، ويتعمّد مناقشتي في مضامينها، كي يتأكّد من أنّي قرأتها واستوعبت ما جاء في طيّاتها. وهذا ما يدعوني إلى القول بأنّ أيّ حضارة هي عصارة معرفة وبناء تراث، وأنّه لا قيمة للحياة بدون فهم وإدراك.

مجلس الحكماء

«السياسة هي فنّ الممكن»، وهي السبيل الأفضل لحلّ المشكلات مهما كانت عصيّة أو مستعصية، ومن المفترض أن تكون وسيلة نظيفة.

ومن الخطأ أن نعتبر أنّ السياسة تزلّف، وأن نعتبرها حالة متمادية في الكذب والخداع.

فالسياسة تأخذ طريقها بمن يوجّهها، ومن الخطأ بمكان، أن يُسدل عليها نسيان أو بهتان.

وفي بحث في ماهية الموروثات التي تخلّفها السياسة، نلاحظ أنّ أهمّ سلبياتها هي ما نسمّيه الحالة السياسية، التي تتمثّل في لبنان بالمارونية السياسية والسنّية السياسية والشيعية السياسية، والدرزية السياسية.

ثمّ عرفت توصيفات أخرى، الشهابية السياسية مثلًا، والعائلة السياسية، وهي تشمل العديد من العائلات في لبنان.

ويهمّنا أن نحصر اهتمامنا في ما يرافق التشكيلة السياسية من ارتباكات ناتجة عن الحاجة الضرورية للقياس الموضوعي، وخطر العناية بالمظاهر والشكليات.

وفي سياق متواصل من البحث والتقصّي، ماذا بقي من موروثات السياسة، الدستورية أو الدكتاتورية السياسية؟

وقصدُنا الأساس، أنّ التوجّه إلى إنشاء أو تأسيس حالة سياسية تعود بالفائدة الشخصية فقط، أو حتى الطائفة، أو مكوّن سياسي، لا جدوى منه، إذ إنّه سرعان ما يختفي ويتلاشى بغياب مؤسّسه.

ماذا بقي من موروثات آل الخوري وآل إدّه وشهاب وشمعون والحريري إلى ما بعد ذلك وما قبله؟ لم يبق حتى الأثر الذي قد يكون مؤشّرًا أو اتّجاهًا معيّنًا.

وكم كنت أناقش الحريري لتشجيعه على نسج تحالفات يقوّيها وتقوّيه، وبحسب رأيي إنّ تبنّي شخصيات جديدة لا حيثية لها، قد لا يُكتب له طول بقاء.

ولا أظنّ أنّ أحدًا نجح في إيصال هذا الكمّ من الأشخاص إلى مناصب وزارية ونيابية وإدارية بمثل ما فعله الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

أين هم اليوم؟ ومن يجمعهم؟ ومن يرعاهم؟

لقد توزّعوا في ولاءات تأتي بأغلبها متعارضة مع السياسة الحريرية...

ونحن نتكلّم عن رجل اجتمعت فيه مزايا النبل، وتراث الإنسان الرفيع الأحاسيس. كما أنّه قد شكّل ظاهرة استثنائية في مجتمعه، وتقمّص بأبعاده الفكرية الشخصية العالمية المتميّزة.

ونعود في هذا المنطق إلى حالة هي غاية في الحساسية والدقة وحتى التوتر. ألم يذهب تفاهم «معراب» بين التيّار العوني وقوّات جعجع إلى تسلّم العماد عون مقاليد الرئاسة الأولى؟ ماذا بقي من بنود التفاهم المعروف والشهير؟

وماذا بقي من تفاهم بيت الوسط وما سبقه من لقاءات في الداخل وفي الخارج بين موفدين موثوقين، جبران باسيل ونادر الحريري؟

السياسة ليست لعبةً أبدًا، وليست عبثيةً على الإطلاق.

قد يحق لأيّ إنسان أن يراهن على ما يملك أو يمتلك من أغراض أو قدرات وإلى ما هنالك، ولكن ليس من حقه أن يراهن على الوطن وعلى المجتمع وعلى الناس.

الرهان لا يكون على حساب ومن حساب الرموز الحيّة في المجتمع، فمن أذن لمثل هؤلاء بأن يجازفوا بالناس وبالبلاد وبالمجتمع؟

ومن خوّلهم الحق في أن يقامروا على حساب الآخرين؟

لن يجدوا من ينجدهم، لأنّهم هم أنفسهم يجب أن يدفعوا أثمان ما اقترفوه من خطايا وويلات...

كنّا نخالهم غير ما ظهروا عليه... كنّا نحسبهم يعتصمون بحبل الوحدة الوطنية.

وإذا بهم يتوعّدون ويهدّدون بتدمير أسس هذه الوحدة...

كنّا نظنّهم – وكم خاب ظنّنا – سينخرطون في سياق قيم تراثهم العامّ، متجاوزين ضعفهم الفكري والمعنوي، ومبتعدين عن المكاسب الفئوية والذاتية.

كنّا قد لاحظنا من خلال ممارستنا الرسمية يوم شاركت في الحكم، أنّ إشكالات عدّة تعترض مسيرة الحكم، وأنّه لا بدّ من الإحاطة ببواعثها ومسبّباتها.

وبعد دراسة وبحث معمّقين، اقترحنا في مناسبة في مؤسّسة أزهر البقاع، أن يصار إلى إنشاء «مجلس حكماء» من شأنه تلافي الثغرات التي تشوب اتّفاق الطائف أو بالأحرى الدستور المنبثق منه، وأن تكون من مهامّ هذا المجلس المشار إليه، أن يُنضِج العوامل التي تخوّلنا الانتقال إلى الجمهورية الثالثة...

وكان من وجهة نظرنا أنّ التوتّرات التي كانت تسود العمليات السياسية، مردّها إلى أنّنا تعمّدنا التجمّد في قوالب، ولم نسمح بتحديث

شؤوننا وأمورنا في السياسة والاجتماع والاقتصاد، ولم نواكب التطوّرات السريعة الآثار التي أحدثت زلزالًا كبيرًا في العالم، بحيث كنّا نتلهّى بمقولة باتت أحجية يطلقها الجميع (الديمقراطية التوافقية) كي لا نقول الأحجية الفعلية، وهي المعادلة التي كان يردّدها الرئيس شمعون المتعصّب لجماعته وطائفته: «ما لنا لنا وما لكم لنا ولكم».

إنّها الشطارة المركّبة والمفتعلة، التي أدّت إلى الصراع الدموي المكلف، الذي قضى على أسطورة «لبنان سويسرا الشرق» ليتحوّل لبنان إلى مستنقع خراب ودماء ودمار، أضحى أمثولة سلبية يحذّرون من الانزلاق إليها، وهي ما سُمّي «اللبننة».

هكذا وبعد أن كنّا نصدّر الحرف والإشعاع، أصبحنا نصدّر «اللبننة» التي أصبح معناها الدم والقتل، وممانعة القيم، والسلوك إلى التعصّب الطائفي ثمّ المذهبي، ولا ندري إلى أين المصير؟

وإزاء ما نشهده اليوم لم يعد طموحنا الولوج في سياق مسعانا إلى جمهورية ثالثة، إذ إنّنا نحتاج إلى مجلس حكماء يحذّر من شرور الحاكمين والمتسلّطين على الدولة والشعب.

«مجلس حكماء»، نحتاج إليه لتجنيب البلاد والناس لا فقط أزمة حكم وأزمة نظام، إلّا أنّنا بتنا نخشى أكثر فأكثر من أزمة مجتمع، تودي بكلّ ما لدينا من بقايا وحطام نظام ومؤسّسات، لندخل في المجهول...

بين الموروث والمكتسب

مدرسة كمال جنبلاط نموذجًا

للأحداث دروس وعبر. ومهما كانت الوقائع أحيانًا قاسية ومرتبكة، فبإمكان المرء أن يستخلص من مجمل المعطيات التي تفرزها ما قد يقيه العثرات والسقوط.

تقودني الذاكرة إلى يوم كان كمال جنبلاط وزيرًا للداخلية، وكنت مستشاره للشؤون العربية وعهد إليّ بالملفّ الفلسطيني. وكم فوجئت برفاق أعزّاء هم قاسم العماد وإسكندر غبريل وفؤاد سلمان، وهم أعضاء في مجلس قيادة الحزب التقدّمي الاشتراكي، يطلبون منّي أن أرتّب لهم لقاءً سريعًا مع جنبلاط للأهمّية وبالسرعة القصوى.

وبالفعل عُقد اللقاء في اليوم نفسه في مكتب الوزير، وحضرته معهم، نتيجة إلحاح القادة الثلاثة عليّ.

فور اللقاء أثاروا ملاحظات عدّة على تصريح كان جنبلاط قد أدلى به، يأخذ فيه على المواطنين استرسالهم في التذمّر وإدمانهم التشاكي والتباكي.

وهو يعتبر ذلك دليل جهل واستسلام لمشيئة قدرية تتحكّم بخطوات الإنسان، وتمنعه من التفكير والتجلّي. وكان جنبلاط يدافع عن تصريحه، وهم متحمّسون في الاعتراض والنقد، لأنّ هذا ليس في مصلحة الحزب، خاصّة أنّ الانتخابات النيابية باتت قريبة جدًّا.

وكان أكثرهم تحدّثًا وكلامًا المرحوم فؤاد سلمان، الذي كان يردّ عليه جنبلاط بلهجة قمعية، لكنّه يتغاضى عن مقاطعته وتسفيه كلامه، الأمر الذي حفّزني على التمعّن جيّدًا في هذا المشهد المثير. يتحدّث العماد، فيكون ردّ جنبلاط هادئًا. ينسحب ذلك على الجميع، إلّا مع فؤاد سلمان...

ولمّا أشار سلمان إلى أنّ الرأي العامّ لم يستسغ ما جاء في التصريح، سأله جنبلاط: «هل أوكل الناس الرأي لك، لكي تتحدّث باسمهم؟» وتابع قائلًا: «إذ إنّني التقيت بكثيرين، أعربوا عن ترحيبهم بما جاء في التصريح، كما تلقيت عدّة مخابرات تلفونية تشيد به. ربّما هذا رأيك الشخصي، ولكنّه ليس رأي المواطنين».

حفّزني ردّ جنبلاط على التدخّل فقلت له: «ربما الذين يأتون إليك يا حضرة الرئيس لا يكشفون لك عن مكنونات قلوبهم، إذ إنّهم طلّاب حاجة ومصلحة، ويبدؤون بسؤال الخاطر والتزلّف في كلّ شيء لتلبية حاجاتهم، بينما نحن، ومعنا فؤاد، نلتقيهم وهم على عفويتهم وحقيقتهم».

أنصت جنبلاط إليّ بهدوء ورويّة، وبابتسامته الهادئة والساحرة، فأكملت قائلًا: «هل نسيت يا معلّمي أنّك بكلمات عابرة جعلت الناس، أغلب الناس، يزرعون حبّات الحنطة على شرفات منازلهم ليأكلوا نباتهم الذي نصحتهم به على أنّه يشفي من الأمراض، رغم أنّك لست بطبيب؟ كما شغلت الناس بوصفك تحرّكات كوكب زُحل - التي تمثّل نذير شؤم؟ فوالله لو أنّ أحدنا قال ما دعوت إليه حضرتك، لكان نصيبنا الرشق بالبيض والبندورة!».

وبعدما أنهيت الحديث، لاحظت أنّه يبادلني الودّ، بعكس ما كان يتعامل مع سلمان، لكنّنا في النهاية خرجنا ونحن نجرّ الخيبة والانكسار.

وقبل أن نودّع بعضنا، أخذت فؤاد سلمان جانبًا وسألته: «ما مشكلتك مع الرئيس؟ لماذا كان يغتاظ من كلامك، فيما لم يكن يقاطعني ولا يسفّه كلامي كما فعل معك؟».

ضحك سلمان وأجابني أنّه واقع الحال، فـ«أنا ورثني عن أجدادي وأجدادهم، بينما أنت مكسب إضافي يريد الحفاظ عليه. أنا من مقتنياته، وأنت من الإضافات الجميلة التي تزيّن المشهد».

بعد عودتي إلى منزلي فوجئت بأنّ جنبلاط يستدعيني لأمر هامّ، فأسرعت إليه، فوجدته واجمًا وأمامه التصريح الصحافي.

سألني: «هل قرأته؟» فأنكرت، ولكنّني كما أبلغته، فهمت فحواه، فقال: «إنّه أخطر ممّا تتصوّر. فهل من المعقول أن يعرّض سياسي بالرأي العامّ، وبعد أشهر قليلة يطلب منحه ثقتهم؟».

ثمّ أضاف: «بدلًا من أن أكون صوت الشعب في التصريح، كنت صوتًا على الشعب!».

وأخذ يردّد: «مش معقول، كنت أتحدّث مع الصحافيين في سياق دردشة، وذكرت هذه الأمور بغرض توعية الرأي العامّ، وليس التعريض به. لكنّني في الواقع وافقت على نشر هذه الدردشة، إنّه خطابي وأتحمّل مسؤوليته».

ثمّ سألني: «ما العمل؟ وهل من وسيلة للحدّ من أضراره». أجبته بنعم. واقترحت أن نعدّ بيانًا نؤيّد فيه المطالب الشعبية ونحفّزهم على النضال من أجل تحقيقها، وأن يصار إلى جلسة استثنائية لمجلس القيادة، بعد ظهر نفس اليوم، نناقش البيان ونقرّه، و«أن تتولى حضرتك إعلانه وتؤكّد في سياق الاستفسار، أو في حال الأسئلة، أنّ هذا البيان هو الموقف الرسمي للحزب ولموقفكم على السواء».

اشتركت معه في إعداد البيان، وما إن أنهيناه، وذكرنا أنّنا صوت الشعب، وليس الصوت على الشعب، مازحته وأنا أعيد تلاوته النهائية بأن استبدلت كلمة الصوت على الشعب بـ«السوط» على الشعب فضحك كثيرًا.

وأثناء مناقشة البيان في مجلس القيادة، كنت أتناغم مع فؤاد سلمان وهو يبتسم، لأعلم لاحقًا أنّ قاسم العماد، قد أبلغ جنبلاط بمضمون الحوار الذي دار بين فؤاد سلمان وبيني.

وتقصّدت أن أذكر في مداخلتي، إسهامًا في النقاش، أهمّية الموروث في تشكيل حيوية التحرّك السياسي. على الأثر مال جنبلاط باتّجاه فؤاد سلمان وطيّب خاطره، وقال له ممازحًا: «لو تكلمت بلهجة محسن ونبرته، لوافقتك الرأي».

فأجابه سلمان: «أظنّ حضرة الرئيس أنّه لا يحقّ لي ذلك وأريد أن أحيطك علمًا، لو عرف أهلي بأمري وأنّني أعارضك الرأي لتنكّروا لي

وغضبوا عليّ، أمّا محسن لو علم أهله، فإنّهم يفاخرون به ويتمسّكون به أكثر فأكثر... إنّها معادلة ليس بمقدورنا كسرها أو التلاعب بها».

وأضاف فؤاد، وهو كان شاعرًا متميّزًا، أنّها نكتة سياسية ممتعة، «أن تقمعني وتستلطف محسن، ثمّ تقتنع بـأنّ ما كنت متمسّكًا به كان خاطئًا».

وأضاف: «إنّها شيم الكبار، لا يجدون حرجًا إذا ما اعترفوا بأخطائهم».

وكم سُررت عندما أصرّ عليّ فؤاد أن أزوره في بلدته الرميلة، القرية الهادئة في تلال وادٍ جميل في ضيافة أمسيات رائعة، وكم أدركت أنّ فؤاد كان على حق عندما خالفني الرأي على الموروث والمكتسب.

إنّها حكايات تتوالى، وقد أضحت كأنّها أحلام الماضي الذي ينبغي أن نستحضره لنفيد من تجاربه وعبره.

من الفائز بانتخابات عام 1972 في الشوف: شمعون..... أم القزّي؟

ودارت الأيّام بكلّ معطياتها وبكلّ أحداثها وكأنّها تضغط على التاريخ أن يتوقف عندها، أن يعتبرها ذكرى لما يمثّله الرجال الكبار والعظام الذين يظهرون في المحطات الخطرة ويجعلونها تمرّ بأقلّ الخسائر.

دارت الأيّام وكأنّها أغنية سيّدة الطرب الأولى أمّ كلثوم، توحي بالخوالي وتذكّرنا كم هي قادرة على جعلنا نجاور المستقبل.

إنّها الأيّام التي تفسدنا بعض أحداثها بمرارتها وعذاباتها. وتبقى المعادلة الجدلية: «دعها تسير، دعها تمرّ»، حتى لا تتشابك وتتوحّد الأمور. وكان الرأي السائد، إن لم يكن تحقيق التلاقي والتقارب البديهي، فربّما يصبح الحفر في حافاته مثار تفجير لصراع لا أحد يمكنه أن يستشرف خواتيمه.

لقد اعتدنا أن نلتقي مجموعة رجال تجمع بيننا المحبّة والصداقة يوميًا على مائدة عشاء النائب سالم عبد النور في منزله بمنطقة كراكاس.

وكان يرحّب بنا كضيوف أعزّاء، ونشعره كمضياف تدفعه فطرته البديهية إلى الحرص على تقديم أفضل وأحسن ما لديه بنفسية شغوفة بتكريم الضيوف، في سياق التقاليد الاجتماعية التي تميّز بها لبنان واللبنانيون...

وبينما كنّا نتناول العشاء المعتاد، دخل علينا النائب الشيخ بهيج تقيّ الدين بقامته الشامخة. وكان عابسًا متجهّم الوجه كأنّه يستبطن ما يثير القلق.

أخذ مكانه، وأعرب عن انزعاجه حتى من سؤاله عن أسباب غضبه وتوتّره.

انتابنا القلق من مظهره المكتئب، وهو الذي اعتدنا عليه ضحوكًا، وشديد التفاؤل.

ولما حاولت سؤاله عن أسباب تأخّر صدور مراسيم الحكومة التي كانت قيد التشكيل، انفجر غضبه... ما أثار دهشتنا، وبدأنا نتهامس بحدوث ما لا تُحمد عقباه.

كنّا شاخصين بطريقة عفوية إلى حركاته المتوتّرة، وإلى غضبه الذي كان يزداد كلّما تحدّثنا عن العقبات التي تؤخّر تشكيل الحكومة. وبحركة متسارعة وقف تقيّ الدين ونادى أحد مساعدي صاحب الدار وطلب منه أن يطلب له كاظم الخليل هاتفيًا ليتحدّث معه لأمر هام جدًا.

وما إن تناول تقيّ الدين سمّاعة الهاتف حتى صرخ بصوته الجهوري المدوّي: «اسمعني جيّدًا يا كاظم، وخذ كلامي بأنّه أشبه بإنذار، وإذا أردت اعتبره تهديدًا ووعيدًا».

ثمّ بعد أن صعّد في لهجته قال له: «أمامك ساعة واحدة فقط، إمّا أن تبلّغني بموافقة الرئيس كميل شمعون والجبهة اللبنانية على إسناد

حقيبة الداخلية لي، وإلّا أقسم بكلّ المقدّسات أنّني سأعقد قبل ظهر يوم غدٍ مؤتمرًا صحافيًا أكشف فيه ملابسات تعرفها جيّدًا تتناول فرز صناديق الاقتراع في بيت الدين، وكيف تمّ تغيير النتيجة والتزوير الذي حصل لإنجاح شمعون وإسقاط فايز القزي من لائحة جبهة النضال الوطني التي كان يتزعّمها كمال جنبلاط».

ثمّ أقفل السماعة وانخرط معنا في تبادل الأحاديث الحميمة والودّية، وعادت الابتسامة إلى محيّاه وبدأ يتناول طعام العشاء.

يا إلهي!... لقد صُدمنا عندما أبلغنا أنّه في ساعة متأخّرة من ليلة الفرز، وبعدما كنّا قد أُبلغنا أنّ القزي قد فاز على شمعون بمئات الأصوات، تمّ التلاعب بنتائج الانتخابات.

وانتقل القلق من قسمات وجه تقيّ الدين ليتوطّن في دواخلنا، خاصّة أنّي كنت قد دعمت ترشيح القزّي وعملت من أجل إنجاحه، وصُدمت عند إعلان سقوطه... ولكن؟

وقبل مرور ساعة على لحظة المخابرة الهاتفية، اتّصل الخليل من جانبه بتقيّ الدين وهنّأه على موافقة شمعون والجبهة اللبنانية على إسناد حقيبة الداخلية لعضو جبهة النضال الوطني. كما شرح له أنّ شمعون باشر ضغوطًا مكثّفة على الآخرين لإقناعهم بذلك، واسترسل الخليل في حديثه مطيّبًا خاطر تقيّ الدين: «أنا في خدمة كلّ ما يجمع، وأكره كثيرًا كلّ ما يباعد ويفجّر».

وبدأت أفكّر وأحاول استكشاف الحقائق. وتوقفت مع الآخرين عند تهديد تقيّ الدين بكشف ملابسات غيّرت نتيجة كانت مضمونة لمرشّح وأعطيت لآخر؛ كيف حدث ذلك؟ ومن هم الضالعون فيها؟

وبدأت البحث عن حقيقة كانت تبدو لي صعبة المنال.

بعد أيّام أصدر تقيّ الدين بوصفه وزيرًا للداخلية قرارًا بتعييني مستشارًا له للشؤون العربية، وجعلني بقربه في كثير من الأحيان...

لكن، وأنا الصحافي الحريص على كشف الأمور العصيّة على المعرفة، وكنت من مؤيّدي القزّي بقوّة، وطالبنا بإعادة الفرز أكثر من مرّة، حيث كنّا نتثبّت من الأرقام التي كانت تشير إلى فارق 60 صوتًا لمصلحة شمعون، فشلت مرارًا في حمل تقيّ الدين على كشف ملابسات التلاعب بالنتائج، حيث كان يتهرّب مرّة بداعي خطورة الأمر، ومرّة أخرى لأنّ تهديداته للخليل كانت مجرّد مناورة ناجحة.

وتمرّ الأيّام، وكعادتها تطوي الأحداث وتخلق وراءها ندوبًا قد لا تندمل، إلى أن حصل احتكاك بين دورية لقوى الأمن الداخلي مع مجموعة من الكفاح المسلّح الفلسطيني وتعقّدت الأمور على أثرها.

سارع تقيّ الدين إلى تكليفي بحلّ المشكلة قبل أن تتفاقم. وكانت دوائر رئاسة الجمهورية تبدي قلقًا متزايدًا وتحثّ وزير الداخلية على بذل الجهود لتطويق الحادثة.

ضاعفت جهودي في معالجة الموضوع إلى أن تكللت بالنجاح، وما إن بلّغت الوزير بنجاح مساعيّ، حتى استقبلني بالعناق وحرص على أن نتناول الغداء معًا، فاغتنمت الفرصة وسألته عن أسرار الفرز عشيّة الانتخابات النيابية عام 1972. وبعد أن مانع وتمنّع التفت إليّ وقد شعرت بالخيبة والإحباط، فسارع بالسؤال: «كيف تصنّف الصحافيين؟» فأجبته: «ثلاثة أنواع: هواة يشقّون الطرقات، متمرّنون دأبهم الخبر غير مبالين بتأثيراته السلبية، وملتزمون يبادرون وينسجمون مع آرائهم السياسية».

أضاف سؤالًا آخر: «وأنت من أيّ صنف؟» فقلت له: «أنا ملتزم حتى النهاية».

انفرجت أساريره وبدأ حديثه قائلًا: عندما أوشكنا على إنتهاء عملية الفرز تبيّن لنا سقوط شمعون وفوز القزّي. ثمّ بدأت الاتّصالات، إذ اتّصل

بي الرئيس فرنجية وأبلغني أنّ القيامة قد قامت، وأنّي أحاول الاتّصال بجنبلاط فلم أفلح، أرجو منك أن تناشده بأن يتصرّف بمسؤولية. وإلّا فسيعتبرون غداً أنّ يسوع المسيح قد صُلب مرّة أخرى. ثمّ اتّصل بي البطريرك خريش ليضعنا في صورة انتفاضة الرهبانيات والجنوح نحو إعلان إضراب مفتوح. أوقفت الفرز، ولم يبق أمامنا سوى صناديق قليلة جدًا وصغيرة ومحسوبة لمصلحة جنبلاط، وستزيد الفارق لمصلحة القزي.. ثمّ توجّهت إلى المختارة وعدت برفقة جنبلاط إلى بيت الدين، حيث استدعى توفيق القاضي وسأله: «هل بالإمكان تغيير النتيجة؟» فأجابه: «تحت أمرك، سأرتّب الأمر».

ودعا القاضي، بعد أن ركّز على صناديق معيّنة، المندوبين الذين كانوا قد غادروا إلى منازلهم، بحيث استبدلوا التقارير بأخرى، وجرى التلاعب بالنتيجة حتى ضَمِن نجاح كميل شمعون بنحو مستتر يتعذّر كشفه.

وتحدّثنا جنبلاط وأنا مع رئيس الجمهورية الذي شكرنا، وكذلك البطريرك خريش الذي ارتاح واعتبر أنّ الوطن قد اجتاز قطوعًا كبيرًا.

ولاحقًا أصدر القزي كتابه الذي يتّهم فيه جنبلاط بالمشاركة في تزوير النتائج، غير أنّه في الطبعة الثانية، بناءً على نصيحة صديقنا زياد البيطار، قال: قرّروا إسقاطي ولكن ليس بمشاركة جنبلاط، بل برضاه وموافقته.

وهكذا تدور الأيّام... ولا احد يعلم كيف؟ ولماذا؟

فصل العميد إدّه

كنت ذات مرّة أُجري حديثًا مع العميد ريمون إدّه بعيدًا عن السياسة.

لكنّي وجدت نفسي وقد طال زمن المقابلة، كأنّنا في قلب السياسة ولم نستطع تفادي الحديث عنها والابتعاد عن تداعياتها.

سألته إن كان ينوي أن يبقى عازبًا ويفوته قطار الزواج؟

سُرّ للغاية بالسؤال، وأجابني بكثير من الرصانة والجدّية: «مهما حاولوا معي فلن أنتخب صبري حمادة لرئاسة مجلس النوّاب، لأنّني أؤمن بالتغيير».

أخذتني الحيرة وكان قد وافقني على أن نتحدّث بعيدًا عن السياسة. ولمّا سألته عن أحوال صديقه الحصان الذي يحبّه ويرغب في امتطائه ويزوّده بالحلويات الغالية الثمن، أجابني: «والله اشتقت إليه، لكنّ انشغالي بحواراتي الساخنة مع الشيخ بطرس الجميّل يؤخّرني عن ملاقاته في مزرعتنا في عانا في البقاع الغربي».

سألته عن سرّ شبابه الدائم، فأجابني: «هل تعلم بأنّ كمال جنبلاط كان يجري أبحاثًا كيماوية لتطوير صناعة الصابون وانفجرت تجربة لعينة به، وغطّته برذاذ أبيض بالكاد كنّا نتعرّف إليه؟».

سألته: «ما هو آخر كتاب قرأته؟».

أجابني ضاحكًا: «لي الفضل كلّ الفضل في المناصب والمراكز التي نالها حبيب أبو شهلا إذ لولاي لما حقق شيئًا».

شعرت بأنّه رجل سياسي مميّز قد يكون من المستحيل أن تأخذه إلى حديث مستقلّ عن السياسة.

وضعت القلم جانبًا وأغلقت دفتر التدوين وسألته: «من أين تريد أن تبدأ؟».

أجابني ضاحكًا: «من هنا، من منزلنا العائلي في محلّة الصنائع».

وأضاف: «شوف هيدا، وهيدا يمثّل عائلات شيعة جبيل، تعال معي لنرى ماذا يريدون؟».

دخلت معه عليهم في الصالون الكبير. تحدّث كبيرهم من آل المقداد، فسأل العميد إن كان يؤمن بالديمقراطية، ولمّا أكّد العميد عراقته بالديمقراطية، أبلغه أنّ ناخبيه من جبيل يتمنّون عليه انتخاب صبري حمادة لرئاسة مجلس النوّاب.

التفتّ إليه، فأشاح عنّي بنظره وكأنّه وقع في الحرج.

أجابهم: «بس أنا ناوي انتخب منافس حمادة»، فتعالت أصواتهم: «نحن يا عميد بدنا صبري بك».

تراجع إلى الوراء وكأنّه يبحث عنّي، ولمّا تقدّمت، قدّمني شاهدًا على أقواله.

لكنّ كلّ هذا لم يقنعهم، وازدادوا عنادًا إلى أن وقف أحدهم وبعد أن أشاد بالعميد وبمواقفه، قال له: «نحن أوكلناك، ولنا الحق في أن نوصيك بما نرغب فيه».

يا لها من مقاربة! وكأنّها نزعة تحرّرية انتابته وهو يقول: «لكم الحق، أنا وكيل وأنتم أصحاب وكالة، وواجبي أن أستجيب لطلبكم، سأتّصل بحضوركم بصبري بك، وأبلغه ما طلبتموه منّي وأنّني مستجيب لهذا الطلب».

وبالفعل، اتّصل بصبري حمادة الذي كان قد اعتذر منه سابقًا لعدم رغبته في التصويت له قائلًا: «إنّي أستجيب لرغبة إخواني في جبيل، وأبلّغك أنّي سأصوّت لصالحك. مع الشكر». وأغلق سمّاعة الهاتف وكأنّه لم يشأ أن يسمع امتنان صبري وشكره له.

وفعلًا، لمّا سأله أحدهم بماذا أجابك صبري بك، قال: «لم أرد أن أسمع، فالشكر لكم وليس عليه أن يشكُرني، إنّني ألبّي رغبتكم لا قناعاتي».

عدت برفقته إلى المكتب، لنواصل، أو على الأصحّ لنبدأ الحديث الحميم في خصوصياته.

ضحك طويلًا ثمّ قال لي: «ما رأيك أن أروي لك قصّتي مع حبيب أبو شهلا وأفضالي عليه، وأن نترك حديث اللاسياسة إلى عانا عندكم في البقاع، نتفقّد الحصان وننخرط في أعجوبة جمال الطبيعة؟»».

كنت أحبّه وأحترمه، وكنت أسعد للغاية عندما يتوجّه إليّ وكأنّني صديقه، فوافقته الرأي، ورحت أستمع إليه، بعد أن اتّفقنا على أن لا أنشر في مجلّة الحوادث أيّ شيء ممّا سيقوله لي.

قال: «كانت صداقة متينة للغاية تربط بين والدي وحبيب أبو شهلا، حتى إنّه كان هناك بعض التعاون بينهما في المرافعات الحقوقية، إذ إنّ لكلّ منهما مكتبًا مميّزًا للمحاماة وكانا متحالفين ضدّ بشارة الخوري، بحيث يلتقيان صباح كلّ يوم ويخطّطان معًا لمواجهة الخوري وجماعته. غير أنّني، خلافًا لوالدي، لم أكن أستسيغ كلمات أبو شهلا ولا أستلطف تصرّفاته، حتى إنّني كنت أتذمّر من وجوده في منزلنا صباح كلّ يوم، وأنتقده قبل مجيئه وبعد مغادرته. أمّا والدي فبعكسي تمامًا، كان يعارضني في ذلك ويسترسل في الإشادة بمزايا أبو شهلا وأهمّية تحالفه السياسي معه.

وتابع يقول: «لم أقتنع بكلّ الحجج التي كان يقولها لي والدي، حتى بتّ أواجه كلمات والدي عن أبو شهلا بالاعتراض والانسحاب من الحديث. وثابرت على مواقفي هذه، حتى كنت أخرج من المنزل غالبًا دون أن ألتقي بوالدي. وبعد فترة، استدعاني والدي وأعلمني بأنّه سيحرق ورقة أبو شهلا إكرامًا لي. سُررت كثيرًا، غير أنّه استبقاني لأشهد بنفسي تلك النهاية. حضر أبو شهلا كعادته وأعطى معطفه للخادم، ثمّ بدأ مقدّمته الفرنسية المتميّزة وأسرع يتحدّث إلى والدي كالعادة.

لاحظت أنّ والدي تقصّد التجهّم والعبوس وقلّة الكلام، ولمّا بلغ الاستهجان مداه لدى أبو شهلا سأل والدي: «ما بك؟»».

أجابه الوالد: «والله يا حبيب حصلت تطوّرات حزينة ومقلقة، إذ بُلّغت بأنّ حظي في الرئاسة يكاد يكون معدومًا، وأنّ حظوظ بشارة الخوري تزداد علينا».

وما إن سكت والدي عن الكلام، حتى سارع أبو شهلا إلى مغادرة الجلسة، ولفرط استعجاله نسي معطفه، وتبعته لأبلّغه بذلك، فأرسل سائقه وأخذ له المعطف».

ذهب أبو شهلا كما يقول العميد فورًا إلى منزل بشارة الخوري لينضمّ إليه ويحظى بالمناصب والمراكز والخيرات.

سألني العميد: «ما رأيك، لو لم أتضايق من أبي شهلا في منزلنا، لما تركنا وذهب إلى حيث الحظوة والمناصب والمنافع، أليس كذلك؟»».

العميد في الواقع، كان صاحب ضمير حيّ، وموقف شفّاف، يعالج الأمور بالجدّية والصرامة، وإذا لزم الأمر بالنكات والهزل حتى لو دارت عليه، فإنّه صاحب مجلس محبّب، وخفّة ظلّ وعمق تفكير متميّزين.

الحيّة التي لا تلدغ – جنبلاطيات

كم يصحّ في حالنا قول الشاعر: «ويأتيك بالأخبار من لم تُزّود». ولست متأكّدًا، إن كانت تلك الإشارة تتطابق مع الواقع، أم قد تكون واحدًا من سياقات الاحتمالات والتوقعات؟

بعد فوز سليمان فرنجية برئاسة الجمهورية عام 1970، كنت في عداد اللجنة الفاحصة التي شكّلها كمال جنبلاط لامتحان المرشّحين، وقمت بترتيب أكثر من لقاء في منزلي بين الرجلين، فرنجية وجنبلاط.

وإثر الخلاف الذي نشب بين العهد الجديد والأحزاب التقدّمية والوطنية، احتدم الصراع بين فرنجية وجنبلاط، وأصبحت التصريحات شديدة اللهجة وتمادت إلى قوارص الكلام.

ونتيجة لذلك حصلت مقاطعة بين جنبلاط والعهد، ما عرّضني لأشدّ الانتقادات بتهمة أنّني شاركت وأسهمت في حمل جنبلاط على انتخاب فرنجية. ولما نَفد صبري ولم أعد أحتمل ما أتعرّض له من مآخذ

وملاحظات شديدة القسوة، قرّرت أخذ إجازتي المستحقّة في مختلف أعمالي الرسمية والإعلامية، وأن أذهب إلى بلدتي علي النهري. فقد تعلّمت بالتجربة، أنّه في حال التعسّر، على المرء أن يهدأ إلى السكينة، وأن ينصرف إلى التفاعل مع الأرض والطبيعة ويبادلها الودّ والاعتناء، لتبادله بدورها بأحسن ما يعطيها أو يهبها.

وهكذا، في الواقع، تمكّنت من تحقيق طمأنينة ذاتية بتهرّبي من الأحاديث أو الجدل في الشؤون السياسية.

وبعد أيّام قليلة فوجئت بوصول كمال جنبلاط إلى منزل والدي في البلدة، لأنّه، كما قال، افتقدني أثناء تناوله طعام الغداء عند آل ياغي (أبو عباس) في بعلبك وزارنا ليحصل على صندوقة عنب من كرمنا، وأنّه يفضّل أن يقطفه من الدوالي بنفسه.

لاقيته إلى الكروم في خراج البلدة، وكان اللقاء ودّيًا جدًا، ثمّ انضمّ إلينا شاعر البلدة محسن مهدي، حيث ارتجل قصيدة رائعة امتدح فيها الرجل القائد، وأشاد بعاطفته نحونا. وبعد تناول القهوة في منزله المجاور لكرم العنب، عدنا إلى منزلنا حيث كان قد طلب تحضير بعض الخضروات التي كان يفضّلها لأنّها خالية من السماد المركّب... وظننت أنّه اكتفى بما حمل معه وسيغادر، لكنّه تعمّد إطالة الجلسة عندما راح يناقش والدي في الشؤون الزراعية. فكان يكثر من الأسئلة، ووالدي يستفيض في الشرح شاعرًا بأهمّية أنّه يجالس كمال جنبلاط، الذي كان قد دخل قلوب أبناء بلدتنا بدون استئذان، وكان يتقصّد زيارة البلدة من حين إلى آخر...

انطلق والدي يحدّث جنبلاط عن التطوّر الكبير في زيادة محصول القمح باعتماد بذار جرى تأصيله في مصلحة الأبحاث الزراعية في تلّ عمارة، ويخبره كيف أنّ الكيلوغرام الواحد ينتج نحو أربعين كيلوغرامًا، بعد أن كان لا ينتج أكثر من خمسة عشر كيلوغرامًا في أحسن الأحوال.

وكم سُرّ جنبلاط بمعلومات والدي الزراعية، وراح يسجّل الملاحظات التي يريد نقلها للاتّحاد السوفياتي لعلّه يستغني عن القمح الذي يستورده من الولايات المتّحدة الأميركية فيضطرّ في المقابل إلى تقديم بعض التنازلات لهم.

واستطرد والدي في الحديث ليعلمه أنّ المصلحة ذاتها في تلّ عمارة هي أهمّ وأكبر مؤسّسة للأبحاث الزراعية في الشرق الأوسط. وبدأت فيها عمليات تحسين إنتاج الأغنام، بحيث إنّ الأنثى باتت تلد مرّتين في العام، وفي كلّ مرّة بين ثلاثة أو أربعة توائم، وهذا معناه ربّما الاستغناء عن استيراد اللحوم.

كان والدي يزيد وجنبلاط يستزيد، فرغت الجعبة وكان قد مضى عليهما أكثر من ساعتين وهما غارقان في أحاديث زراعية.

وما إن همّ جنبلاط بالمغادرة حتى طلب منّي مرافقته إلى المختارة كي نمضي السهرة معًا في محلّة الشاوي التي كان يتردّد إليها ليمارس هوايته في التأمّل واليوغا. ذهبت معه، وما إن استقرّ بنا الجلوس، حتى أعلمني بأنّنا سنلتزم التأمّل، المغطّى بنعمة الصبر والانتظار...

وفي رفقتي لكمال جنبلاط، كيفما ألتفت أزداد إعجابًا بهذا الكبير، الذي يزهد في مغريات الدنيا، ويفضّل أن يركن إلى نفسه، وهو يستبطن في داخله المكنونات الممتلئة كنوزًا وفلسفةً وعبرًا...

واتتني نفسي أن أتأقلم مع حالته هذه، بعدما راح يحدّثني عن المهاتما غاندي الذي يُكثر من التأمّل والخروج من «الأنا» ليتّحد بالآخر.

ولمّا سألته هل كان غاندي زاهدًا حتى بالسياسة؟ نفى ذلك، واسترسل في الحديث عن الثقة العميقة التي كان يكنّها غاندي لنهرو، الذي بدوره كان يستشير غاندي في القضايا المصيرية.

وتطرّق في حديثه إلى أنّ نهرو قد حكى له شخصيًا أنّ غاندي كان مأخوذًا بالتسويات حيث كان يردّد دائمًا: «لقد علّمتني الحياة جمال التسوية».

كان يحدّثني بينما هو مهتمّ بترتيب بعض الأواني الصغيرة يملأ بعضها بالمياه، وأخرى يضع فيها الموادّ الغذائية، ويوزّعها حول فراش نومه. استغربت الأمر وسألته: «ماذا تفعل؟» ردّ ببساطة وعفوية: «إنّي أجهّز الأكل للثعابين التي ستزورنا في الليل»... انتفضت رعبًا وخوفًا ورحت أرتجف، ثمّ سألته: «هل الثعابين تزورك هنا؟» أجابني: «نعم، لا تخف، عندما تأكل لا تعتدي على أحد».

غير أنّ ذلك لم يهدّئ من روعي، فوقفت مذعورًا وقلت له إنّني سأغادر المكان حيث إنّني أخاف حتى من رؤية الثعابين، وهممت بالمغادرة. وعبثًا حاول ردعي وإقناعي إذ إنّني بدأت أسرع الخطى وغادرت.

نهار الاثنين التالي، وحسب الموعد المتّفق عليه، وافيته إلى منزله وأنا أعيش هاجس الثعابين التي تزوره لتتزوّد بالمأكل والمشرب.

إنّها الحياة، طوبى لمن يفهمها خيرًا، وتبًّا لمن يلقاها شرًّا، حتى الثعابين التي تشتهر بلدغتها السامّة القاتلة، تجد من يروّضها ويمنعها من الأذيّة والضرر.

وما إن استقرّ بي المقام حتى دخل علينا الشيخ بهيج تقيّ الدين.

أعلمه جنبلاط أنّه يريد التكلم معي بخصوص الحملة عليه من قبل مناصرين له يحمّلونه مسؤولية انتخابي لفرنجية. أراد تقيّ الدين أن يستمع لأنّه كان قد سمع بذلك مرارًا وتكرارًا.

قال لي جنبلاط: «أنت منزعج من حملة يجب أن تفاخر بها، ويجب أن أستنكرها أنا، لأنّها تحطّ من قدري»، ثمّ أردف قائلًا: «أنا لست نادمًا أبدًا، ولو جرت الانتخابات مرّة ثانية لكرّرت ما قمت به»، ثمّ ضحك وقال: «ألا تعرف أنّ الشجرة المثمرة هي التي تُرمى بالحجارة؟». وتابع قائلًا: «يا

عمّي، لا تقف عند كلام هذا أو ذاك، فإنّني متّجه لإعلام الجميع بأنّني المسؤول عن مواقفي وقراراتي... وأسافر في الأسبوع المقبل إلى الهند وآمل أن أعود لألقاك قد تجاوزت القيل والقال، وانتصرت على نفسك حتى تستطيع التغلب على الآخرين».

وكم كان كبيرًا عندما وقف وقبّلني، بينما بهيج تقيّ الدين في عرض متواصل من الضحك، ولمّا سأله جنبلاط عن دواعي الضحك؟ أجابه: «قبل فترة حضر محسن إلى مكتبي وبرفقته عجوز يريد توكيلي بدعوى قتل ارتكبها ابنه. وكان وهو يروي لي قضيّة ابنه، يقسم بالله أنّ ابنه بريء. فسألته: إن كان ابنك بريئًا فلماذا أنت عندي؟ أجابني: يريدون الاقتصاص منه لأنّه أفضل منهم. كان يعتبر القضيّة مؤامرة على ابنه. ولم أتمكّن من معرفة التفاصيل لأنّه كان يردّد على مسمعي بين الكلمة والكلمة القسم بأنّ ابنه بريء، فانزعجت وصرخت به: اسمع يا عم احكي لي الحقيقة واترك الكذب عليّ».

صفات رجال الدولة – كمال جنبلاط نموذجًا

كم من أحداث تمرّ عابرة بحيث لا تترك صدى في أيّ مكان، وكم من أحداث تترك آثارًا عميقة في ذاكرتنا. يجب أن لا نعيش ليومنا، فهو عابر وماضٍ بلمح بصر، والأسوأ من ذلك هو أن نعيش في الماضي، لأنّه يشكّل ردّة فعل وجدانية، فيثقلنا بأحماله ونصبح عاجزين عن الانخراط في المستقبل.

من خلال القادة، رجالًا كانوا أو نساءً، تبدأ مسيرة الحياة في رحلة الوجود، إذ بين التردّد والتبرير تتجاذبنا أفكار تحتفظ بمضامينها لدى اضطلاعنا بمهامّ حلّ أحجيتها، ونحن نستحوذ على قناعات شخصية، عقائدية في منطلقها، قاطعة ومنحازة.

وعندما نلتقي بآخر، نتساءل: هل نتقارب معه ونتمازج به؟ ينبغي أن يتمّ بداية تقييم شخصي وجداني ومتنافر، حتى ربّما يجد أحدنا في الآخر صنيعته، لنبدأ رحلة العمل، التي لا عذر إذا تباطأت، ولا ثناء إن هي تسارعت، فهذه بدعة الكون وسنّة الحياة...

وكم تسهم المبادئ عبر الشعارات، ومن خلال النقد والتحريض والتحشيد والتعبئة، في توضيح الانتماءات ورسم حدود الولاءات.

وعند تباين الأهداف، تتباعد الوسائل، بحيث لا يبقى ثمّة خيط يجمع حبّات السبحة في عقد واحد.

وقد نحتاج إلى مغامر، نعم إلى مغامر، ليحرّك مياه البحيرة الراكدة حتى لا تتحوّل فيها المياه إلى آسنة.

مغامر يرمي بحجر ولو بعفوية أو بقصد، لتتدافع تموّجات المياه، فتمتدّ وتتراكم على التوالي.

المغامر دائمًا مسكون بشيء من الفروسية المقرونة بالشجاعة، وبطموح قد يتخلّله التهوّر، وردّات فعل قد تتراءى أنّها المناعة الخفيّة حتى لا ينقاد المغامر إلى الطيش، ويبقى أن يكون الخيال هو المحرّك، خيال لا مستقرّ له ولا حدّ...

وكم تتمازج التناقضات بالوقائع، والتحفّظات بالأحلام، والأوهام بالطموحات، وتبقى العقلانية رابطة العقد بين الممكن والمستحيل.

وكم من إحجام أو تردّد ينقذنا من مجازفة قد تأخذنا إلى المجهول أكثر ممّا تقرّبنا إلى انفراجٍ أو حلٍّ نتوخّاه. وكم من كبير أو عظيم يظهر في بساطة تقرّبه إلى السذاجة...

وكم من حال يواجهنا، نحسبه متخفّيًا يتأرجح بين المنحى والوسيلة، وفي المعاناة الحاسمة، ترانا نجتمع ونتلاقى وكأنّنا في تعبئة حاشدة.

نتوسّل التمنّيات ونحن نعيش الهواجس والقلق، وبيننا من يتطلع فقط إلى عدسات المصوّرين وتموّجاتها الكهربائية الجذّابة، ولا يهمّ منها

مدى الفاعلية أو الجدوى، وفي حسم الجمع والفرق، تلزمنا واقعية تقرّبنا من إدراك وتفهّم كامل موازين القوى، وهل هي رخوة أم صلبة؟

إنّها حكاية طويلة قد تكون مستحيلة، وقد تكون مفيدة كثيرًا وقليلًا، ولكنّها في اعتقادنا قد تتيح معرفة الذات وتفاعلها مع الآخر مهما تجاذبتنا الخيارات، ومهما تباعدت بيننا الطرائق والوسائل. عودتنا إلى نقطة انطلاقنا واجبة ومتوجبة لنأمن أنّها سليمة ونزيهة، حتى نخلُص إلى الغايات والأهداف المطلوبة.

ونتوخّى من القائد أن يتحدّث من دون تعقيدات، يتكلّم ببساطة، يفهم موقعه ويدرك مقصده، يذهب إلى توزيع رسائله بإتقان، بأمانة وصدق، ويجعلها محبّبة ومقرّبة من عامّة الناس.

إنّ على القائد أن يحرص على تقريب الأنقياء، حتى لا يقع في عهدة أغبياء لا يعلم أين يصل معهم وبهم...

قد لا يجد من يفهم، وعندها ينبغي أن يسائل نفسه: هل بسبب غموض رسالته؟ فليذهب إلى التبسيط والتوضيح. قد يكون السبب أيضًا حجم أهدافه التي لم يستسغ الجمهور استيعابها. على القائد أن يظهر مرونة في شروحاته، وكذلك في تعاملاته مع الكثير من الحسم في قراراته، وإن لم يفهم أحد، فليعد إلى نفسه يفتّش عن سبب اختلاله أو أخطائه. والقائد المميّز هو الحاضر لخوض مواجهات يتجنّب آخرون وكثيرون خوض غمارها. وكم من قائد هاله أن يجد نفسه سجين أُطر ضيّقة تشدّ عليه خناقه، إذ من صفاته أن ينطلق وأن يعيش الأحداث بصخبها وضجيجها حتى يأتي انخراطه فيها كالمنقذ الذي ينقذ الطريدة من عدوانية الصيّاد.

وكم يظهر الخيار صعبًا على القائد، وهو يفاجأ بعزيز يقطع عليه سُبل تحقيق أهدافه. قد يُحجم وربّما يكون فشل وسقط، وقد يتردّد وربّما

سبقه عزيزه إلى الحسم. إنّها معادلة أخلاقية قد لا تدخل في المنظومة الجدلية. وقد يتحمّل الأصعب، وإلّا ترنّح وانتهى ما سُمّي المغامرة.

وكم كنت آنس وأنا أجالس القائد الكبير كمال جنبلاط، مع أنّني كنت أعارض انخراطه في الحرب الأهلية اللبنانية، غير أنّه كان يظهر لي أنّه القائد القاضي، الذي يعتبر أنّ واجبه المقدّس، هو في الخروج من قمقم التقوقع الضيّق، إلى ميادين التطلّع والتأمّل والانفتاح.

كان جنبلاط، بثقافته المبدعة والعميقة، يأنف أن يجد نفسه أسيرًا ضمن أطر طائفية ومذهبية. وكم كان يردّد: «تبًّا للأغبياء والكسالى يحكمون لبنان...».

كان يحدّثنا ويحادثنا عن الواجب المقدّس الملحّ في حركة نهضة الوطن والمجتمع والشعب من الكبوة المديدة، واستيعاب التحدّيات الوجودية التي تهدّدنا وتكاد تقضي على الأخضر واليابس، إن لم نبادر ونحاصرها ونتغلب عليها.

وكان جنبلاط عقلًا متميّزًا لا وجود في قراره وإقدامه لكلمات التردّد أو التراجع. وتحضرني كلماته وأنصت إلى لهجته الوديعة الصادقة، ويكاد يكون وحده الذي لم تتلوّث سلوكياته بإغراء مادّي ولا بمظاهر الشهرة.

كان الرقم الصعب، يؤثّر ولا يتأثّر، متحرّرًا من القيود، وحرص على أن يكون ويقضي ساكنًا سيّدًا على نفسه يوحي ولا يوحى له. وهذا ما دفع بالقائد العربي جمال عبد الناصر إلى تأنيب سفيره الشهير في لبنان اللواء عبد الحميد غالب الذي كان يشكو جنبلاط بأنّه يتمرّد على النصائح المصرية التي يوصيه بها. يومها انتفض عبد الناصر على ذلك انتفاضة يقول غالب لم يشهدها من قبل وقال له: «اسمع يا غالب، هل تدرك أنت من هو كمال جنبلاط؟ إنّه هو المؤهّل أن يوحي إليك ويوصيك ولست أنت. إنّه فيلسوف كوني»، على حدّ تعبير القائد العربي الكبير.

لا مؤسّسات... بدون ديمقراطية

الديمقراطية هي الإطار الرئيسي والأساسي للتعامل بين المؤسّسات جميعها، الرسمية منها بالذات. بالديمقراطية نتمكّن من البحث عن الحلول، ونعزّز المشاركة في كلّ حوار إيجابي يتناول بحث المشاكل مهما كانت صعبة، وصياغة الحلول لها.

وإذا ما عدنا إلى المراحل التي مرّ بها النظام العربي، يظهر لنا بوضوح أنّ الديمقراطية المنطلقة من مفهوم «الحكم شورى بينكم» مع الخلفاء الراشدين، بدلًا من تطويرها، دخلنا لاحقًا في مرحلة الأرستقراطية مع العصر الأموي، حيث ساد مفهوم النظام المطلق... واستمرّ في العصر العباسي بصيغة الحكم الفردي المباشر على الرغم من إغنائه للتراث... ثمّ كان أن أُخضع العرب مع الخلفاء العثمانيين للنظام المطلق بشكل استبدادي، كان يؤدّي أحيانًا كثيرة، إلى حالات فاجرة من الظلامية.

ولم يدرك بعض العاملين في السياسة في مراحل سابقة ماهية الديمقراطية عندما اعتبروها عثرة أمام حالات التغيير، وبالتالي نظروا إليها كعائق أمام قيام الثورات، وخلصوا إلى اعتبار أنّ الثورة والديمقراطية هما في خصومة حادّة ودائمة. ولم ينظروا إلى أنّ إحداهما تمهّد الطريق للأخرى.

وفي بحثنا عن الديمقراطية، ينبغي علينا تحديدها، لا بوصفها تغلّب الجامع والشامل على الذاتي والخصوصيات، بل بوصفها الإطار الذي يوفّر الضمانات المؤسّساتية، التي تتيح الالتقاء بين ما يرمي إليه العقل، وما تستنبطه حركة الذاكرة.

والذي يدهشنا أنّ هناك من يخيفون الناس من الحرّية، زاعمين أنّها تهدّد الاستقرار، ما يدفع أصحاب النيّات الطيّبة في مثل هذه الحالات إلى التزام الصمت في مواجهة السوء والشرّ.

إنّ الديمقراطية متى تمكّنت من تثبيت مفاهيمها وتصويب مسالكها، تكون هي الوسيلة الناجعة لإنضاج كلّ حوار، وهي بالذات التي ترتفع بالمرء إلى درجة متناهية من الوعي والمسؤولية وضمانة التنفيذ، وسلامة الأفعال، وقطع الطريق أمام الأضرار التي تتولّد من خزّان الانفعال.

والشيء الثابت هو أنّ الديمقراطية هي ثمرة تفاعل بين مختلف التيارات، حيث لا يمكن لأحد أو لجهة إطلاقًا أن تفرضها من فوق، أو أن يأتي بها أحد من الخارج مهما كان متسلّطًا وقادرًا.

إنّها عملية تفاعل بين الحاكم والمحكوم، وتقتضي من الجميع احترام القانون وتحصين العلاقات السياسية والاجتماعية التي تتوالد بين المواطنين من خلال إتاحة المناخ الحرّ لتنمية الوعي لديهم، وتصويب أدائهم وتصرّفاتهم.

وممّا لا شك فيه أنّ الحرّية وتجسيدها الاجتماعي والسياسي في الديمقراطية هي جوهر الإنسان، وتختلف ولاءاتها باختلاف الملابسات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بين مجتمع وآخر.

والديمقراطية هي التي تأخذ في الاعتبار، أنّ أقدار البشر وخياراتهم الفردية والشخصية ليست منقطعة أو بمنأى عن بيئتهم الاجتماعية المحلية، وأنّ الديمقراطية في أبعادها المعمّقة تشكّل لنا مصادر إلهام للواجب والحق والعدالة. وهي خطّ ممتدّ من الأمل، يجعل تجربتنا مهما كانت معقدة تعمل بنجاح.

والشيء الذي يجعلنا في حيرة متمادية، أنّ الذين ينادون بالديمقراطية على الصعيد العامّ يرفضون تطبيقها في أحزابهم وتنظيماتهم. وكأنّهم يرغبون في الكسب بالإعلام فقط، أو الحصول على حاجات معيّنة على حساب الديمقراطية.

إنّني أدرك بالسمع والبصيرة، أنّ إدارات عديدة أقامت أنظمة منغلقة على نفسها، وحمت ثقل هذه الأنظمة تحت ستار الاستقرار والأمن وذلك من أجل مصالحها فقط.

وفي الواقع، إنّ الديمقراطية ليست أشكالًا ونصوصًا جامدة، وإنّما هي سلوك وممارسة تتطوّر مع تطوّر تطبيق مفاعيلها، أي المبادئ والمكوّنات التي يتضمّنها الدستور، وبدون مراعاة ذلك فإنّ الديمقراطية تصبح مظلّة فارغة بدون محتوى شكلًا ومعنى.

الديمقراطية حركة دينامية، تمنع أحدًا من أن يبقى جامدًا في مكانه، في سلوكه وممارساته، لأنّه إذا استمرّ على مثل هذا الجمود فإنّه يفقد دوره.

بدون الديمقراطية تذوب لدى الناس والمؤسّسات والدولة رابطة الوطن، وإرادة الفعل، وتأخذهم المظاهر حتى يضيع منهم جوهر الشخصية.

إنّ الإنسان يجب أن يحمل تبعات مسؤوليته. المسؤولية الفردية ومسؤوليته تجاه المحيط الاجتماعي الذي ينتمي إليه، وهذا ما تنظّمه الديمقراطية وتؤثّر في عوامل تقلّباته.

الديمقراطية، في تنظيمها العلاقات الاجتماعية، تثبت أنّ الإنسان كائن اجتماعي، أي إنّه يعيش بطبيعته في مجتمع، ومن دون هذه العلاقات تصبح الحياة كما وصفها هوبز «كريهة وموحشة».

الإنسان الشرقي يميل بطبعه إلى التأمّل، والديمقراطية تنظّم له هذا التأمّل. أمّا الإنسان الغربي فواقعي، والديمقراطية أيضًا هي ما ينظّم له هذه الواقعية.

فالديمقراطية تستند إلى فرضية تسوية الخلافات السياسية وسواها بالحوار والنقاش بعيدًا عن المواجهات الدموية.

شهادة وفاء لجنبلاط وشهاب

ذات يوم بلغني أنّ المرحوم والدي قد اقتادته شعبة المخابرات في الجيش، وأنّه أودع السجن في ثكنة أبلح العسكرية. توجّهت فورًا إلى مكان احتجازه حيث أبلغني الضابط المسؤول أنّ والدي تعرّض للرئيس فؤاد شهاب بالسبّ والشتيمة. استغربت الأمر جدًّا، والأمر لا يعدو كونه وشاية ساقها ضدّه الرقيب كيوان وهو تابع للشعبة المذكورة. فتوجّهت إلى منزل قائد المنطقة الكائن قرب ثكنة أبلح فرفض استقبالي بحجّة أنّه لا يقبل المراجعات في المنزل على أن أعود إليه بعد أيّام.

وكان قد نُمي إليّ من ضابط صديق أنّ كيوان من قرية شوفية وهو من أنصار الرئيس كميل شمعون، وأنّه تسلّم إدارة توزيع مياه الريّ في المنطقة، وأنّه يتحسّس منّي بسبب انتمائي للحزب التقدّمي الاشتراكي، وتردّد كمال جنبلاط إلى بلدتنا علي النهري التي كانت تؤيّده بنسبة كبيرة. وأشار عليّ الضابط الصديق، بأن أراجع قائد المنطقة العميد جميل العيد وبأنّه هو من أمر بسجن والدي، مستنكرًا ما نُقل إليه عن تعرّضه لشهاب.

وكان العميد العيد الذي يمتّ بصلة قرابة لكمال جنبلاط، قد وافق على إيداع والدي السجن، وعلى أن لا يُفرج عنه إلّا بموافقته، وغادر مكان عمله في إجازته الأسبوعية إلى بلدته الشوفية بعقلين.

ولمّا حاولت الاتّصال بالعميد العيد، لم يردّ على اتّصالاتي بحجّة أنّه خارج منزله.

وذكر لي العميد العيد أنّ ما اتُّهم به والدي يُعدّ مسًّا بالمقدّسات. من جهتي أكّدت له أنّ التهمة الموجّهة لوالدي ملفّقة من الرقيب كيوان الذي حرم والدي من حقوقه وملكيته المثبتة في سند الملكية حيث له

حقوق عينية في النهر الذي يمرّ بأملاكه، وهذا نظام لتوزيع مياه الريّ معمول به من زمن حكم الأتراك.

شدّت الأبـواب في وجهي، ولم أتمكّن من احتواء واستيعاب ما حدث. توجّهت إلى المختارة، وأبلغت كمال جنبلاط بخبر سجن والدي، فاستنكر أشدّ الاستنكار، وعلّق قائلًا: «أذكر أنّ صورة كبيرة للّواء شهاب تزيّن صالون منزل والـدك وكنت أشاهدها كلما زرنـاه في منزله في علي النهري».

وكانت دهشة جنبلاط كبيرة، وغضبه عارمًا عندما اتّصل بالعميد جميل وعلم أنّه قد أخذ بالوشاية، وتقصّد سجن والدي لتأديبه.

وعد جميل بالإفراج عن والدي لدى عودته إلى مكتبه بعد ثلاثة أيّام، الأمر الذي لم يستسِغه جنبلاط، فاتّصل بالرئيس شهاب، وأخبره بالإساءات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية، وأبلغه أنّه إن لم يتمّ الإفراج فورًا عن والدي فسيكون له تصرّف آخر.

وكأنّي بالرئيس فؤاد شهاب أدرك بحسّه الأخلاقي أنّ في الأمر سوءًا كبيرًا، وأنّه لا يجوز ظلم الناس وامتهان كراماتهم.

بعد ثوانٍ، اتّصل العميد العيد بجنبلاط، ليبلغه بأنّه قطع إجازته وهو في طريقه إلى ثكنة أبلح ليفرج عن والدي. وكان جنبلاط يستمع وينصت دون أن يتكلم، غير أنّه في نهاية المخابرة سأل جنبلاط العيد: «قل لي ماذا قال لك الرئيس شهاب؟».

أجابه: «والله لا أستطيع أن أبوح لك بما هو أكثر، لكنّه قال لي إنّ الناس أحيانًا في ثورة غضب يجدّفون بالعزّة الإلهية، فلماذا لا يُسجنون؟».

ولمّا اتّصل جنبلاط بشهاب ليشكره وجده غاضبًا على مثل هذه التصرّفات، وطلب منه أن يصطحبني لزيارته في مقرّه الرئاسي لأنّه علم بالظلم الذي لحق بوالدي.

وبعد مدّة قصيرة، اصطحبني جنبلاط في زيارة شهاب وكان يوم عطلة. وكم كانت دهشتي كبيرة عندما سمعته يقول إنّه كوّن فكرة متكاملة عن القضيّة وعن التجاوزات التي تطال أصحاب الحقوق حيث يتمّ تجاوزها لمنح هذه الحقوق للمحاسيب.

وفي جوّ ساده تبادل المزاح سأل شهاب جنبلاط: «شو حكاية الزجلية التي تردّدها حول عسكر لبنان؟» فأجابه: «فيها ما يجعلني أتعفّف عن ذكرها، سأترك لسامعها أن يذكرها بينه وبين نفسه...».

والرواية تقول إنّ أحد المواطنين من شعراء الزجل كان يملك محلًّا لبيع المرطّبات والسندويشات على مدخل قيادة قوى الأمن الداخلي، وكان يلقي شعره على عدد من الضبّاط والجنود، وهو صاحب «قفشات» محبّبة.

وذات يوم أحضر إلى دكّانه صندوقًا من الصبّار، وصدف أنّه كان يوم عطلة فلم يستطع بيعه، فعمد وهو جالس على كرسيّه إلى التمادي في أكل الصبّار، حتى أتى على معظمه، ثمّ ارتمى أرضًا لما أصابه من تعسّر هضم وراح يصرخ ويتألم، فحضر الضابط المناوب من آل سمعان، وأحضر معه منقار كوسى، وأخذ يعمل جاهدًا في قفاه حتى اندفع البراز. وكان أثناء عمله يعاتبه على هجائه له ويتوعّده بأنّه إن عاد مرّة جديدة، فلن ينقذه. غير أنّ الشاعر تعهّد بأنّه لن يكرّرها، على أن يسمح له بردّية أخيرة. وعندما ارتاح، سأله الضابط: هل ستعيدها؟ فأجابه: للمرّة الأخيرة، وتقول الردّية: «مات العسكر بلبنان بطرابيشو العزيزة، ويلي ظابطهم... سمعان هاللي فضلو...».

وكان جنبلاط يتعفّف عن الألفاظ النابية أو حتى البذيئة، فترك للمستمع أن يذكر اللفظة كما هي.

شكرت الرئيس على استقبالي وعلى اهتمامه بموضوع الوالد، غير أنّه بكبرياء العظماء قال لي: «اعتذر لي من والدك وأبلغه أنّني أعرف

أنّه لم يتعرّض لي، ولكن ما هي عقوبة الذين يتعرّضون للخالق؟ هل يُسجنون؟ إنّها مصيبتنا. يريدون إقامة أصنام للتعبّد أم الدفاع عن الله خالق الكون والعالم».

نقلت هذه الحادثة إلى الصديق جان عزيز بينما كنت في زيارته في بلدته جزين حيث كنّا نلبّي دعوته للغداء في مقهى الشلّال مع عدد من الصحافيين، فأثنى على بادرة شهاب، وأشاد بموقف جنبلاط، وذكر لنا أنّه علم بوفاة إيفون السويسرية مربّية ولده، وكان يعرف مكانتها في دار المختارة وأنّه عندما ذهب لتعزية جنبلاط في المختارة، قيل له إنّه في الكنيسة، فلحق به ليجده وحده يبكي بصمت ويتلو صلاة الرحمة للفقيدة.

فحيّاه عزيز وخاطبه قائلًا إنّها دموع التحلّي بالعظمة، فردّ عليه جنبلاط، إنّها دموع العرفان بالجميل.

كم نحن بحاجة في زمننا إلى الرجال، نفتقدهم في الظلمات، وندلّل عليهم في الملمّات، ونذهب إليهم في العبر والذكريات!

أمّا اليوم فإنّنا نجد من هم في واجهة الأحداث، يذهبون في سعيهم الحثيث لإشباع غرائزهم إلى العبث بمقدّسات البلاد، يستهينون بالانتماء، بالهويّة اللبنانية، ويسعون متعاضدين لتدمير روحية العيش المشترك، وكأنّهم مصرّون على توطيد حكم المهانة والذلّ والتبعية، ولا يتوانون في سبيل ذلك عن ممارسة سياسة الجور والطغيان.

ولماذا لا نعترف بأخطائنا؟ ألا نعلم أنّنا تمادينا بعيدًا في التخريب والتدمير؟

من منّا يرفض السلطة؟ نريدها حازمة متماسكة لا سلطات متقاتلة متنافرة.

نريدها تتعاون وتتداخل، تذهب إلى خدمة الناس لا إلى سرقتهم وتفريغهم من حقوقهم وقيمهم. نريدهم يتنافسون لا يتصارعون... إنّهم

يمعنون في الظهر والخواطر طعنًا وتدميرًا. نريد الحكم وحدة موحّدة برأس متفتّح وبارد لا برؤوس متناطحة ومتقاتلة.

الديمقراطية هي الحلّ

هناك تفسيرات وتحديدات مختلفة لمفهوم الديمقراطية، والملاحظ أنّها في بعض مراحلها عُرفت بطريقتين، إذ رأى البعض أنّ الهدف منها تأمين شكل السيادة الشعبية، فيما ذهب البعض إلى اعتبارها الوسيلة المُثلى لتأمين حرّية النقاش السياسي.

وفي الحالة الأولى تُعرَّف الديمقراطية من حيث مضمونها. وفي الحالة الثانية تُعرَّف من حيث شكلياتها.

وعلى مدى قرونٍ خلت، ثَبَت أنّ الديمقراطية شرط أساسي للتطوّر، ووسيلة ناجعة للتغيير نحو الأفضل، والانتقال من وضع إلى وضع أرقى... وهي أيضًا الطريقة الفضلى لتجنيب المجتمع الهزّات أو الانقطاع.

والديمقراطية في مضمونها العميق هي ممارسة دائمة ويومية تشمل جميع مناحي الحياة، وهي أسلوب راقٍ في السلوك والتعامل، ومن المفيد الأخذ في الاعتبار أنّ ممارسة الديمقراطية تحدّ من انعدام الاستقرار السياسي، حيث إنّ العملية الديمقراطية التي أضحت ثقافة متأصّلة في المجتمعات الغربية، هي محصّلة تراكم حضاري وممارسة سياسية على مدى عقود طويلة من الزمن، وهو ما تفتقده المجتمعات العربية. فالديمقراطية تقوم على اعتراف المؤسّسات ذات الشأن في الحكم بالحرّية الفردية والجماعية، الأمر الذي لا يتوفّر في مجتمعٍ المحكومون فيه غير قادرين على اختيار حكّامهم بملء إرادتهم.

وفي الواقع، لا وجود للديمقراطية إلّا عندما يصار إلى الاعتراف بالمشكلات المجتمعية من قبل حكومات منتخبة بنزاهة وحرّية.

والحرّية في مراميها البعيدة والقريبة تعتمد على الثقة غير المحدودة باستقامة الحكّام، وكلّ ما يبدر منهم من أحكام وسلوكيات.

وتبقى الحرّية هي الهبة المميّزة التي تُمنح لأيّ شعب حيث يمارس الاختيار والمساءلة. وفي مقدّمة مهامّنا الأساسية للأحرار تبرز مهمّة الدفاع عن الحرّية ومنع تجاوزها واستنزافها.

والديمقراطية في هذه الحال، هي الحاضنة الأساسية للحرّيات العامّة، وتنظّم آليّات استخدامها، بما يعود بالنفع الكبير على الحياة والإنسان والواقع.

إنّ الأمن الاجتماعي لا يمكن أن يتحقّق، إلّا من خلال أرضية متماسكة محصّنة بالحرّية وبالمؤسّسات الديمقراطية. ليكن معلومًا أنّه لا ديمقراطية سياسية بدون ديمقراطية اجتماعية والعكس صحيح.

وإن كانت الحرّية هي الأساس في حياة البشر، فإنّ الديمقراطية هي إكسير الحياة في العيش، وهي ضمان الأمان والازدهار واحترام حقوق الإنسان وتحصين القوانين، وهي بالذات، أي الديمقراطية، الفيصل بين الناس والحامي للمرء من أيّ خطر ومن أيّ اعتداء.

وعلينا أن نتعامل بحذر مع الداعي إلى الخيار الديمقراطي، لأنّ هناك من يفسّر الديمقراطية على هواه، وهناك من يجنح في تطبيقها بما يتناسب وسلطته، وربّما يتمكّن من استخدام الشعار الديمقراطي لتوطيد سلطته الديكتاتورية.

ويأتي في مقدّمة مهامّنا أن نباشر بتحرير بلدنا وعقولنا وسياساتنا من الهيمنة الخارجية، كمقدّمة لبناء نظام ديمقراطي غير مرتبط بأيّ تحالفات مربكة.

وفي نهاية المطاف أرى أنّ الحرّية الوطنية تُحاكي بذاتها قضيّة الهويّة.

ولماذا الانتظار إن كانت الديمقراطية بمضمونها الصحيح هي خطّ الأفق القريب المدى الذي لا يمكن لأيّ شعب أن يتجاوزه. لماذا لا نجلس ونتحاور من أجل التفاهم على حلّ خلافاتنا بمنطق ومكوّنات الفكر الديمقراطي؟

من خلال الديمقراطية يتحقّق الاعتراِف بالآخر على صعيد الأفراد والأحزاب، وتُحترم المعارضة، وقبول بعضنا بعضًا، وتفعيل المجتمعات والمؤسّسات المدنية في أكثر من اتّجاه.

إنّنا نتوخّى من خلال الديمقراطية الشراكة الحقيقية في اتّخاذ القرارات واحترام حقوق الإنسان.

وممّا لا شك فيه أنّ تطوّر الديمقراطية وتجذّرها يفترضان وجود المجتمع المدني السليم، وتجاهل العصبية الطائفية، إن لم يكن قُضي عليها؟ وتقتضي الديمقراطية الاعتراف بحرّية المعتقد. وعلى كلّ حال، إن لم تُطبّق الحرّيات الدينية بالتساوي فلن تتاح الفرصة لتعميق الديمقراطية.

والذي أصبح واضحًا لدى جميع المتعمّقين بمفاهيم الديمقراطية، هو أنّ العلمانية هي ضمانة الديمقراطية، وأنّ العلمانية هي المبدأ الأساسي للسّلم الاجتماعي، وأنّ العلمانية هي مفهوم يقيّد أو يضع حدودًا لتمادي الدولة لا الأفراد، وأهمّها حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية.

إنّ الديمقراطية بأبعادها الحقيقية تمثّل في الواقع مرجعية الوعي التاريخي للمواطنية الكاملة، وحقوق الأقليات.

وعلى كلّ حال، يجب أن يحصل تجديد في مفهومنا للاستقلال، في عصرٍ لم يعد فيه الاستقلال استقلالًا مطلقًا، ولا الحدود السياسية حدودًا مغلقة.

ومن المسلّم به أنّ القضيّة الأساس لمضمون الحرّية تكمن في الحصول على حاجتك، وفي الحصول على حق المطالبة بها، إذ إنّ المحروم من احتياجاته الأساسية لا يمكن أن يكون حرًّا.

إنّ الحرّية ببساطة هي إتاحة الفرصة لتحقيق الذات والمشاركة الإيجابية في حركة التاريخ.

وفي النهاية، إنّ الديمقراطية ليست فقط السلّم الذي من خلاله تتاح إمكانية التسلّق إلى السلطة، وإنّما هي السلّم الذي يُسقط من هم في السلطة، فهي وسيلة وغاية في ذات الوقت. ولا يمكن حصرها في الميدان السياسي فقط بل هي نهج حياة وسلوك عامّ وشامل.

لا دولة من دون ديمقراطية

على الرغم من الحديث عن الديمقراطية والحماسة لتطبيقها والدفاع عنها، وحيث إنّها باتت من الأسس الصلبة في العمل السياسي في البلدان المتقدّمة، ما زلنا نفتقدها في الممارسة في بلدنا، ليس فقط على مستوى تنظيم المجتمع والدولة، بل حتى في داخل الأحزاب التي تنشد بها.

لكنّ الملاحظ أنّ مواقف النخب في لبنان والبلدان العربية، على تنوّعها السياسي والثقافي والاجتماعي، لا تزال مليئة بالحيرة والارتباك، حتى نستطيع ملاحظة أنّ هذه النخب في دعوتها للديمقراطية تعيش ازدواجية مخيفة، وتعاني من حالات الالتباس الشديدة، ولماذا؟ لأنّ الديمقراطية تحتاج إلى ثقافة وقناعة بها، وإلى أرضية اجتماعية صلبة تقف عليها، فيتصلب عودها، وتترسّخ جذورها في أعماق الإنسان والمجتمع...

وعلى كلّ حال، لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين. وفي نظرة شاملة إلى مكوّنات المجتمع، نرى أنّ الطبقة الوسطى هي صاحبة المصلحة في النظام الديمقراطي، وبالتالي يصبح من الواجب القول إنّ الديمقراطية ليس لها حظّ من النجاح في مجتمعات تفتقد وجود طبقة وسطى وازنة، أو في غياب طبقة وسطى مغلوب على أمرها لا تستطيع ممارسة دورها كما يجب.

وما هي الديمقراطية؟ إنها مجموعة قواعد، أولاها الحرّية واحترام حق الاختلاف، ما يطلق لصراع الأفكار والخيارات عنانه، بما يعود بالفائدة على المجتمع بكلّ فئاته، وبذلك لا يكون أيّ قرار إلّا نتيجة العمل الذي يرتكز على التفاعل بين مختلف الآراء، حيث يتّسم البحث بينها بالتسامح والمكاشفة، والتسليم بفوز الأكثرية. أي إنّ من مواصفات الديمقراطية التسليم والقبول بتعدّد النخب في المجتمع، وبحقها في السلطة. والديمقراطية ليست مرآة للحرّية فقط، ولكنّها مسؤولية أيضًا.

ولا يجوز لنا أن نخشى من أن تتحوّل الديمقراطية إلى ممارسة سياسية تسبّب الفوضى في بعض الأحيان.

في الغرب على سبيل المثال، هناك قيود على الحرّية في التعبير عن الرأي والنشر إذا ما كان هناك تهديد للأمن القومي أو للسلامة العامّة للوطن.

ولماذا نتوقف عند هذه الحالة؟

لأنّ البعض في مجتمعاتنا ينظرون إلى الديمقراطية باعتبارها فكرة مستوردة من الغرب، وليست ثمرة تفاعل مع الثقافات والحضارات الأخرى، وثمرة تطوّر الظروف الذاتية والموضوعية لمجتمعاتنا التي يجب أن نعمل بدأب من أجل توفير مساحات أكبر للحرّية فيها من أجل تنمية ثقافة الإبداع في مختلف الميادين، فنؤمّن بذلك الأرضية الصلبة لقيام النظام الديمقراطي المنشود.

وعندما نتوقف عند قيمة النظام الديمقراطي ننطلق من المقولة الأساسية للديمقراطية، وهي حكم الشعب من خلال الشعب ومن أجل الشعب.

ولماذا نذهب بعيدًا؟

تأتي في مقدّم النخب المعادية للديمقراطية، النخب العسكرية التي تملأ الفراغ الناجم عن افتقارنا لوجود الديمقراطيين، ما يسهّل على تلك النخب العسكرية القضاء على الجنين الديمقراطي بسهولة، فضلًا عن أنّ هناك مشكلة تُبرز شيئًا من الالتباس في التعامل مع الديمقراطية، هي جفاف مراجع التعدّدية في تراثنا وتاريخنا.

أنا لا أرى تناقضًا على الإطلاق بين مبادئ الديمقراطية والنظام الإسلامي.

وهذا يستدعي من الإسلاميين أن يبيّنوا بأدبياتهم وسلوكهم، أنّهم ليسوا ضحايا الديمقراطية، بل هي إحدى القاطرات الرئيسية في عملية التحوّل الديمقراطي في مجتمعاتنا الإسلامية والعربية.

وعليهم أن ينفتحوا على القوى والنظم السياسية حتى لو كانوا مستبعدين ويعانون من التشكيك في ديمقراطيتهم، كما عليهم بالذات مواجهة استخدام العنف على الرغم من التنكيل بهم، وأن يمتنعوا عن تكفير الآخرين لمجرّد التباين أو حتى الاختلاف مع منظومتهم الدينية والثقافية والسياسية.

ونحن بدورنا نعترف بأنّنا بحاجة إلى وعي ديمقراطي يعمّ طبقات المجتمع، للتقليل من الشمولية والأحادية والصوت الواحد، ولتقليص المساحات المعادية للديمقراطية.

ونحن بحاجة للعدالة الاجتماعية التي بتوسيع قاعدتها، تتعزّز الديمقراطية السياسية وتتصلّب.

وبصراحة متناهية أقول، إنّ الديمقراطية تقوم في الواقع على أسس متينة من العدالة الاجتماعية، وهي التي تثبّت تلك وتحصّنها، أي لا عدالة اجتماعية ثابتة وسليمة بدون ديمقراطية.

لماذا الاختباء والخوف من مواجهة الحقائق؟ إنّ حالة التخلّف السائدة في مجتمعاتنا العربية والتي تغذّيها سياسة الأنظمة الاستبدادية القائمة، هي التي تمثّل نكبتنا الأولى، وأيّ محاولة لإنكار ذلك بأيّ عذر من الأعذار والمبرّرات لن تؤدّي إلّا إلى المزيد من الفشل وإلى المزيد من الضعف والضياع. وإنّ جانبًا أساسيًا من أسباب هذا التخلّف... هو التفرّد في ممارسة السلطة... ومصادرة آراء الآخرين... حتى أحيانًا مصادرة إنجازاتهم الإيجابية على الصعيد الوطني.

ولا يجوز لنا إلّا الإقرار بأنّ طبيعة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها مجتمعنا هي ارتباكات ناجمة عن واقع هذا المجتمع وتركيبته الذي تشظّيه وتدفع به إلى الماضي، الخطاباتُ الطائفية والمذهبية. والمطلوب معالجة ذلك بمسؤولية، في الارتقاء بالعمل السياسي إلى الخطاب الوطني الجامع، الذي يُفترض أن يلامس كلّ عناصر الحداثة، وذلك لا يمكن توفيره إلّا باعتماد النظام الديمقراطي.

فالإنسان لا يستطيع أن يعيش منعزلًا أو متعاليًا على أفراد المجتمع. فكلّ إنسان هو خادم للإنسان الآخر سواء أكان صاحب عمل أم عاملًا، لأنه في كلّ حال يمثّل حاجة إلى سواه.

نحن بحاجة إلى خلوة ذاتية، نخلص فيها إلى عقولنا للتمحيص بها كيف تكوّنت، وقلوبنا كيف نشأت، وحياتنا كيف صارت.

نحن بحاجة إلى التفكير بمحبّة والتعامل بتسامح، فكم من غضب هدم بيتًا، وكم من عجلة أدّت إلى سفك دم، وكم من إهمال خرّب علاقات ومصالح وأساء إلى الوطن والمواطن. وهذه كلّها يمكن التقليل من أضرارها أو حتى تجنّبها عند تطبيق الديمقراطية.

إنّ الديمقراطية ليست فقط ضمانات دستورية، إنّها نضال ضدّ أسلوب الهيمنة، وهي تقوم على مسؤولية المواطن في الدفاع عن سيادة الوطن. فإذا شعر هؤلاء بأنّ حكومتهم لا تمارس سلطتها ضمن أراضي الوطن وفق القواعد الدستورية، أو أنّها مُصْطفّة إلى جانب قوى أجنبية، فلا يمكن أن تحتفظ بصفة تمثيلهم، ووجب ساعتئذٍ إسقاطها ديمقراطيًا واستبدالها بحكومة تحفظ مصالح الوطن والشعب. وهذا للأسف ما زلنا نفتقده في بلدنا. ولكن إلى متى؟

السياسي المثقف هو ما نفتقده في لبنان والوطن العربي

يظنّ البعض أنّ السياسي ليس بالضرورة أن يكون مثقفًا. وفي اعتقادي إنّ ذلك زعم لا يستند إلى الواقعية، بل هو يتعارض كلّيًا مع منطق الأمور، إذ لا قيمة في رأينا للسياسي إن كان يفتقر إلى الثقافة، لأنّه يكون من الصعب عليه خوض غمار السياسة، وأن يكون مقنعًا للآخر في جوهر خياراته، أو تعبئة جمهوره والنجاح في قيادته، ما لم يكن يتمتّع بالحدّ الأدنى من الثقافة العامّة، التي يمكن أن تكون التجربة الحياتية جزءًا منها.

فالسياسي عندما يتمتّع بقدر معيّن من الثقافة، يمكّنه ذلك من خوض الحوارات والمعارك بوعي وإدراك، ويجعله يتفادى الوقوع في الصدامات والمطبّات.

والسياسي عندما يتعمّق في مشاكل شعبه ومجتمعه، يلاحظ بعين المعرفة ما هي احتياجات الناس، ومدى استعدادهم لمواجهة الصعاب والعقبات، ويبقى عليه أن يوحي لهم بثقافته، ما الواجبات المترتّبة عليهم. أمّا إن كان عديم أو ضئيل الثقافة، فإنّه لا يستطيع أن يتقدّم لا بالناس ولا بنفسه.

بالثقافة يستطيع السياسي أن يذهب في رحلة عميقة في كلّ ميادين المعرفة، من قضايا اجتماعية وإنسانية، وإصلاح نظام أو تطوير قانون معيّن، ما يمكّن مجتمعه من القدرة على مقاتلة الجهل، وتنمية الموارد، وتنظيم الحكم والمجتمع. والمثقّف السياسي يستطيع أن يتحوّل إلى مقاتل مع الديمقراطية في مواجهة نظام القمع.

كذلك سيكون أكثر قدرة، وأفصح رأيًا، في رفع شعار ثقافة الحياة في مواجهة ثقافة الموت...

والثقافة تساعدنا على فهم شؤون العلم والفنّ والاقتصاد، وبالذات على فهم شؤون السياسة وشجونها. وبذلك يستطيع السياسي المثقّف، أن يضع خطة عمل ترسم لنا أساليب وطرق ممارسة نشاطنا على نحو أفضل...

الثقافة لا تعرف حدودًا، وإن كان النقد أحد مجالاتها. فقد كانت دومًا إرثًا مشتركًا، وعملت على توحيد الشعوب. والسياسي المثقّف بمقدوره أن يعرف الآخرين في العمق، وهذا من شأنه إزالة القشور والنفاذ إلى القلب. وإنّ أغنى ما في الحياة السياسية، سياسي مفكّر، أقام قيادته كشخصية فذّة بالمعرفة، لا كزعيم سياسي وارث، بل شخصية بُنيت حيثيتها على تفرّع فكره وعمقه ووضوح أهدافه وقوّة حجّته ونبل شخصيته... والثقافة في عصرنا الحاضر بالنسبة للسياسي هي إكسير حياته، حيث إنّ النظريات السياسية والاجتماعية في زمن مضى كانت تنتشر ببطء لا يسمح بدراستها واختبارها بيسر.

ولكن في عصرنا الحديث، ومع العولمة، حتى النظريات السياسية والاجتماعية أصبحت «فلاشات» إعلامية، والأفكار، إن وجدت، فهي تتزاحم بسرعة البرق مع فكرة تسليع كلّ شيء.

المثقف ينظر بانفتاح وعمق، ويكشف معاني الأشياء وبواطنها وراء أشكالها. المثقف يطرح الأسئلة المصيرية الكبرى في ما يكتب، ويبحث عنها في ما يقرأ وفي ما ينقله إلى الآخرين.

الثقافة هي نظرة متكاملة للأمور، بينما السياسة نظرة جزئية، وعلى ضوء مصلحة الناظر.

وفي الواقع، لا يمكن لأحد أن يأخذ بقعة داكنة من صورة ثمّ يتوهّم أنّ هذه الصورة كلّها.

وفي اعتقادي، يتداخل في مفهوم الثقافة الجانب المعرفي المعنوي مع الجانب المادّي العملي للحياة الإنسانية.

والجدير ذكره أنّ الثقافة لا تقتصر دلالتها على المعرفة والأنشطة الأدبية والفنّية، وإنّما تمتدّ وتتّسع إلى مختلف الممارسات والتجليات العملية والسلوكية ومن بينها أشكال الحكم وأنماط الانفتاح ومضامين المواقف والممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية إلى غير ذلك...

أمّا في ما يتعلق بالسياسة، فهي رؤية ومثال، والقائد الحقيقي هو الذي يعمل ضمن ما يتمتّع به من صفاء معرفي، لتظهير الحقائق.

وكلما استعرضنا الحالة السياسية في بلادنا، على الرغم من شدّة شموخ وطننا، نشعر بسأم من هذه الممارسة السياسية، ممزوج بتقاعس الدولة عن القيام بواجباتها.

وإنّ الذين ينطلقون في عالم الأحلام، كان بمقدورهم أن يروا العالم أفضل لو أنّ السياسة قلّصت حضورها في وعي أصحابها، وأنّ الثقافة قلّصت من غيابها في وعي جمهور الناس المحكومين بالسياسة...

فالسياسة هي السلطة الحاضرة... والثقافة هي السلطة الغائبة.

فالتقارب الثقافي يجعل المرء ينفتح على فكر الآخر ويجعل شعوره ينفتح على شعور الآخر، وذلك قد يتحوّل إلى قرابة إنسانية بين إنسان وإنسان آخر بالمستوى الذي يجمع البشر.

ويوم بدأ الإنسان يدوّن لمن يأتي بعده ما يراه، كانت الثقافة أداة سياسية ولم تكن أهمّيتها أقلّ من أهمّية الإمكانيات المادّية والمعنوية،

وأهمّية الاحتماء بقوى كبرى. وإذا أنصتنا إلى السياسي المجرّد من الثقافة نزداد ضياعًا، بينما مع المثقف السياسي نشعر بالطمأنينة، وننتقل من الحدّة إلى الهدوء، ومعه يمكن تغيير مجرى التفكير والخيارات.

ولماذا نركّز على وجوب تحلّي السياسي بقدر كبير من الثقافة؟

برأينا، لا شيء يشبه الفكر الأسطوري أكثر من الأيديولوجية السياسية، وقد تكون هذه السياسة حلّت محلّ الأولى، كما أنّ العنف السياسي كثيرًا ما يستعيد بواعث التعبير عن نفسه، من رؤية بيولوجية للحكم السياسي، بهدف استبعاده أو القضاء عليه.

وبعيدًا عن الثقافة، كثيرًا ما يكون الشرك في السياسة شركًا في الألوهية من منظور الحاكم المستبدّ، وعندها يصبح قتله أو استبعاده في أفضل الأحوال، تحقيقًا لوعد أو نبوءة جاءت في العهد القديم من التوراة. إنّ فلسفة السلطة في الأنظمة العربية قامت على المحافظة بشدّة على أسلوب من تقديس العنف، وتقديس التضحية في الوقت ذاته.

وإنّ التواصل السياسي القائم على مبدأ الحرّية والتنوّع يساعد المجتمع على التطوّر والتقدّم، ويُنضِج الخلاف، ليغدو اختلافًا يرفد الفكر بالتنوّع والرؤى المتكاملة.

بالإضافة إلى ذلك، يحرص السياسي المثقّف على أن توظّف كلّ تلك النماذج الإيجابية لإنضاج تجربة فذّة في تطوير المجتمع وتقدّمه.

أمّا النظم السياسية في معظم بلداننا للأسف، فهي نظم استبدادية توظّف الدين لخدمة جماعة السلطة، وتتحكّم في مصائر الناس بدون وجه حق، يقودها سياسيون مجرّدون من أيّ ثقافة، ولا تحرّكهم إلّا مصالحهم التي يصعب تحقيقها إلّا باستثارة الغرائز الدينية والطائفية والمذهبية... إلخ.

والدين براء من كلّ نظام لا يضمن للمواطن حقه في تسيير شؤونه، وفي محاسبة الحكّام على كلّ ما يمكن أن يصدر عنهم من تجاوزات،

وبدون المعرفة والثقافة تكون الاستقالة العامّة من المسؤولية، وهنا تحضرنا الأسئلة المهمّة: لماذا يصرّ البعض على إلغاء نفسه؟ لماذا يذهب البعض إلى حدّ تشويه دوره وتقييد فعاليته؟ لماذا يندفع البعض في الاستقالة من كلّ مسؤولية؟ ولماذا يعتقد الكثيرون أنّ تجاهل أدوارهم هو الدور الهام المطلوب منهم؟

أقول بدون تردّد وبكلّ بساطة، إنّ أيّ بلد لا يرى تقدّمًا أو عزًّا في تكاثر السياسيين، بينما يتحقق ذلك ويتضاعف في تزايد عدد المثقفين.

حوارات في زمن الثورة

محسن دلّول: انهضوا واستفيقوا أيّها العرب...

مجلة كواليس، في 2020/7/20
حاورته: جيهان دلّول

الدخول إلى ذاكرة محسن دلّول لكأنّه الدخول إلى صفحات من تاريخ لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وربّما العالم. إنّ الحقبة التاريخية التي عاشها وعايشها السياسي والصحافي محسن دلّول على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين، والتحوّلات الكبرى التي شهدها العالم وما زالت ترخي بظلالها وتداعياتها السياسية والاقتصادية على لبنان والوطن العربي إلى يومنا هذا، تلك الحقبة من التاريخ ربّما كانت الأكثر تعقيدًا في لبنان، وفي الإقليم، وعلى المستوى العالمي أيضًا...

محسن دلّول، القارئ النهم، والسياسي المخضرم الذي عايش، على مدى ثمانية عقود، القادة الكبار، والقضايا الكبرى، والمنعطفات الكثيرة...

من نائب لرئيس الحزب التقدّمي الاشتراكي كمال جنبلاط، إلى نائب ووزير في الدولة اللبنانية. ولطالما شارك في صناعة العديد من الأحداث. البعض قال عنه صانع الرؤساء، وصانع الحكومات، الذي

يختزن في ذاكرته الكثير من الأسرار عن لبنان، والإقليم، والعالم، أسرار إذا وُضعت في الضوء فسوف تترك تأثيرها في قراءة مختلفة للماضي بالنسبة للبعض، وتطلّعات مختلفة للمستقبل بالنسبة للبعض الآخر...

عشت الجمهورية الثانية من موقع نيابي ووزاري، ثمّ لاحقًا كمراقب من بعيد. هل كانت السياسات المتّبعة توحي لكم بأنّ أوضاع البلاد ستؤول إلى ما هي عليه اليوم؟!! وهل كنتم تتوقعون حدوث الأزمة الاقتصادية والمالية التي أوصلتنا إليها تلك السياسات؟

– في الواقع، إنّنا عندما شعرنا بصعوبة عملية تطوير الصيغة السياسية أي تطوير الدستور المنبثق عن اتفاق الطائف، بدأنا نقلق ونخشى على المستقبل... فهناك نظرية ثابتة في العلوم السياسية والاجتماعية: إنّ كلّ شيء إن لم يخضع للتطوير والتقدّم، سوف يفقد صلاحيته، وقد ينتهي بسبب ذلك إلى الفوضى والانهيار.

إنّ لبنان ليس كما يقولون، بأنّه محكوم عليه بالأزمات والتوترات كلّ فترة زمنية معيّنة. ولكن إذا كان ذلك يحصل فعلًا، فالواقعية تدعوني للقول، إنّ الإحجام والتردّد في تطوير الصيغ السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو ما يولّد الأزمات، التي تؤدّي إلى التوتّرات والانهيارات ويمكن أن تقودنا إلى الانفجار.

الصيغة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية يجب أن تكون مرنة، وأن تخضع للفكر الجدلي، أي لا يجب أن تكون جامدة، فكلّ شيء في الحياة يتطوّر ويتقدّم. والصيغة برأيي، هي بمثابة كائن حيّ، يجب أن نخضعها لعملية التنوّع والارتقاء.

من هنا يمكنني القول إنّه كان في زمننا أو أيّامنا العديد من وجهات النظر التي تتفاعل وتتصارع، حول أيّ لبنان نريد؟؟ إنّه سؤال يُطرح ولكن لم تكن هناك إجابة واحدة كافية وقاطعة. فهناك من أراد أن يكون لبنان

ساحة لمدرسة اقتصادية مقاومة، على طريقة هانوي، أيّام الحرب الأميركية على فيتنام، ظنًّا منه أنّ لبنان هو ملتقى لكلّ التفاعلات والتطوّرات المحيطة به. وهناك من كان يريد لبنان واقتصاده على شاكلة هونغ كونغ.

ونحن بدورنا كنّا نحذر، ونقول إن كنّا لا نريد نموذج هانوي، ولكن لا يجب أن نجعله بلد خدمات فقط... كنّا نردّد في كلّ مداخلاتنا ضرورة تعزيز الزراعة والصناعة لأهداف تتعلق بالتركيبة اللبنانية، لأنّنا لاحظنا أنّ لبنان قد تحوّل بفعل ساحر مجهول أو معلوم إلى حزام بؤس في ضواحي بيروت.

وأحيانًا كنّا نتصارع في جلسات مجلس الوزراء حول موقع لبنان ودوره، حتى إنّ أحدهم، بينما كنت أحذّر من تجاهل دعم التجارة والصناعة، قاطعني بقوله هازئًا: «إنّ فندقًا واحدًا في بيروت أهمّ بكثير من كلّ الزراعة والصناعة التي تدعو إليها». تأثّرت كثيرًا من هذا التعليق، فناصرني المرحوم رئيس الجمهورية إلياس الهراوي، قائلًا: «إيّاكم أن تصمتوا عن مثل هذه الأقوال فإنّكم تعرّضون حتى بيروت للخراب»... وانسجامًا مع قناعاتي بضرورة تطوير النظام، تقدّمت في مداخلة لي في مركز «أزهر البقاع» بمشروع دعوت فيه إلى تطوير الدستور اللبناني أي صيغة الطائف.. فهناك ثغرات كثيرة في دستور الطائف يجب أن تُعالج. وهناك قضايا يتضمّنها دستور الطائف ارتبطت بتاريخها وزمانها ومكانها يجب أن يعاد النظر فيها، منها مثلًا «المجلس النيابي يحلّ نفسه». هذا لا يجوز على الإطلاق، لأنّ منطق الحكم الديمقراطي يقضي بوجوب وجود التوازن بين السلطات. فكيف يحق للمجلس النيابي أن يسقط الحكومة ولا يحق للحكومة أن تحلّ المجلس النيابي... بالإضافة إلى مدّة رئيس المجلس وأقولها بصراحة... أنا شيعي أتمسّك بانتمائي وأحرص عليه، فكما أنّ حلّ المجلس ذاتيًا أمر غير منطقي، كذلك مدّة رئيس المجلس 4 سنوات، تحوّل النظام الى حكم مجلسي.

ما رأيكم بدعوة الأمين العام لحزب الله بأن يتوجّه لبنان اقتصاديًا نحو الشرق، وتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد منتج صناعيًا وزراعيًا؟

- التوجه نحو الشرق واجب وضروري فالدعوة في محلّها، لكن أن نتوجّه لننهض من هذا السقوط المروّع... هل الشرق جاهز لمساندتنا ودعمنا؟ إنّه سؤال كبير وقد يكون الجواب عنه متعسّرًا أو مجهولًا، ولكن علينا أن نتساءل عن أسباب ما نحن عليه وماذا نريد؟!!، نحن بأمسّ الحاجة إلى الدولار وما أسوأه لأنّه يتحكم بنا ومن يطبعه يحكم تقريبًا نصف العالم.

كانت الدعوة مفيدة، لو أنّ هذا المدى العربي كان حرًّا ومباحًا لنا بدون تكلفة جمركية، بدون وبدون وبـدون... بالإضافة إلى الروس والصين وإيران، لو يمدّوننا بالعون والمساعدة. فهذه الأمور نرغب فيها لأنّها تعزز سيادتنا واستقلالنا، وتؤكّد بذلك مكاننا كواحد متّحد بالمعنى المكاني والجغرافي، وفق نظرية الفيلسوف المصري جمال حمدان، عندما وصف التحدّي الجغرافي بعبقرية المكان، فنحن ننتمي إلى هذا المكان الشرقي، ونأمل من هذا الشرق أن يتّحد معنا ويعيننا على النهوض من السقوط المروّع!!

هل تختلف الخلفية الثقافية لقادة لبنان اليوم عن خلفية قادة الأمس؟

- نعم، بالتأكيد... ما يفكّرون فيه اليوم قد يختلف عمّا كنّا نفكّر فيه، فالظروف مختلفة والمتطلبات أيضًا مختلفة. وهناك مسألة أنصح بها دائمًا قيادات اليوم: أنّه يجب عليهم أن يتعاملوا مع الواقع بكلّيته لا أن يذهبوا إلى منطق الاستنساب».

باعتبارك تمتلك الكثير من الخفايا والخبايا، إن طلب إليك أن تُسمّي بعضًا من الذين يُفترض أن يكونوا وراء القضبان في قضايا الفساد، فمن تسمّي؟

– لا أسمّي أحدًا ولا يحق لي أن أسمّي... فلنبدأ بمساءلة من عملوا في مناصب أساسية في الكهرباء حيث تجاوزت الخسارة في هذا القطاع أكثر من نصف الدين العام، لماذا لبنان يعاني من العتمة لفترة طويلة من الزمن، ومن المسؤول؟ وقد استمعت إلى كلام سماحة السيّد عندما تحدّث عن .B.O.T. في اعتقادي، لا بدّ لنا من اعتماد هذا التوجّه، وعندما تقدّمنا به في عام 1993-1994 اتُّهمنا بأنّنا نريد أن نبيع البلد، وأنّ هذا يمسّ بالسيادة والاستقلال... ولا أزال عند رأيي بأنّ الـBOT هي أحد الحلول الناجحة لمشاكلنا ومصائبنا.

كيف تصف حكومة الرئيس حسّان دياب، وهل راضٍ عن هذه التشكيلة الحكومية أم كنت تفضّل تشكيلة أخرى؟

– كنت أفضّل حكومة سياسية بكلّ معنى الكلمة، لا أفضّل حكومة تكنوقراط...

هل يجوز لرئيس الوزراء أن يتحفنا بتصريحاته بالصوت والصورة بأنّه وحكومته قد أنجزوا 97٪ من الورقة الإصلاحية، بينما هناك قصور فاضح في علاج سعر صرف الدولار؟!

هل الحكومة جادّة في علاج الأمور؟!

من وجهة نظري، لو تُركت إدارة الكهرباء للمدير العام كمال الحايك لاستطاع أن يعالجها كما يجب..

في هذه المرحلة الخطيرة، من تختار لرئاسة الحكومة، ومن تختار من الوزراء للتعامل بفاعلية مع المرحلة؟

– البلد مليء بالكفاءات وبأشخاص متميّزين، لا أريد أن أسمّي حتى لا أظلم أحدًا.

زارني قبل مدّة شخص من إخواننا السنّة وقال لي: «انتو الشيعة ممكن تشيلوا إيدكن وما بقى تشتغلوا فينا؟! بتريدوا نعمل كتلة لمصطفى الحسيني 2 سنة و2 شيعة؟ إنتو بتدخّلوا على الطوائف الأخرى».. إنّها مراهقة سياسية...

هناك مقولة لجدّتي رحمها الله عندما كان يتردّد عريسٌ على ابنتها، يسألها أحد أعمامي، لماذا كثرة الاهتمام بالعريس؟!!

فقالت له: «يا ابني البدّك تصاهرو ما تقاهرو».

أصابع الاتّهام تُوجّه إلى كلّ الذين تولّوا المسؤوليات منذ اتّفاق الطائف، ولطالما كنت العرّاب في عهود وحكومات عدّة، هل وقفت أمام المرآة يومًا ما واعتذرت من نفسك عن أخطاء من الممكن أن تكون شاركت في ارتكابها؟

– أخطاء أبدًا... حسابات خاطئة، ربّما أخطأت في التكتيك لا في الاستراتيجية...

أنا كنت أول من سهّل للسيّد نصر الله لقاءه الأول مع القيادة السورية، وطلب منّي أن أحضر اللقاء معهم، وبعد انتهاء الجلسة شكروني على هذا اللقاء، لكنّ أحد المسؤولين السوريين قال لهم أنتم تشكرونه، لكن أنا أقول لكم: الله يسترو منكم...

ماذا يعني لك دونالد ترامب؟ وأين نقاط الاختلاف بينه وبين الرؤساء الأميركيين الآخرين؟

– اسأل ابنة أخيه عنه، فهي أصدرت كتابًا تسرد فيه تفاصيل عن حياة ترامب، وهو يحاول منع نشر الكتاب بالقانون.

دعنا نتساءل، السياسي الذي يحكم بلادًا مثل أميركا لا يستطيع حلّ مشكلة إرث لأخيه وابنة أخيه، فكيف يمكنه أن يحكم بلدًا!!؟

أعتقد أنّه لن يخرج من البيت الأبيض، وأراهن أنّه لن يعترف بالهزيمة وسيبقى في البيت الأبيض وربّما تصل أميركا إلى حرب أهلية في عهده...

هل كتبت مذكّراتك وأخفيتها لتفتحها في وقت وزمن ما...؟

– نعم، ها هي أمامي على المكتب، أكتب الماضي والحاضر وليس لديّ أيّ شيء لأخفيه، وطبعًا ستُنشر في وقتها.

إذا أردت أن توجّه خطابًا للعرب في هذه الأيّام بالذات، فماذا تقول لهم؟

– أقول لهم: استيقظوا أيّها العرب، كفاكم نومًا وغيبوبة، وأقول للدول المؤسِّسة لجامعة الدول العربية، لا أمل لنا بدون توحيد كلمة العرب. وللأسف، هذه المنطقة غنيّة بثرواتها الطبيعية، بينما عدد من الدول الفقيرة فيها يلجأ للغرب أو للشرق لطلب المساعدة وهي نائمة... عليهم أن يتحرّكوا ويتفاعلوا أكثر، وهنا تحضرني قصّة إدريس السانوسي، عندما واجه جمال عبد الناصر وضعًا ماديًّا صعبًا، أرسل صديقه السيد محمد حسنين هيكل إلى السانوسي ملك ليبيا، ليخبره أنّه لم يعد هناك مال لدى عبد الناصر ليدفع رواتب الجيش، وأخبره أنّ المبلغ المطلوب هو خمسة ملايين دينار، فقال له: قل لعبد الناصر، إنّني سوف أزوّده بخمسة ملايين شهريًا فوق الطاولة وعشرة ملايين تحت الطاولة، كي لا يحتاج يومًا. وإذا احتاج إلى المزيد فأنا جاهز لألبّي طلباته. وبعد وقت حصل عليه انقلاب وأطيح به. أذكر ذلك، لأقول إنّ التضامن العربي كان في ذلك الزمان أفضل وأكثر حميّة منه اليوم. وليس لي سوى القول في هذه الأيّام العصيبة: انهضوا واستفيقوا أيّها العرب...

محسن دلّول: الاغتيال السياسي ليس وسيلة للإصلاح أو للتغلب على الغير

تلفزيون: MBC العربي، آذار 2020

حوار مع جيزال خوري: برنامج المشهد

جيزال خوري: محسن دلّول، السياسي الذي رافق لربع قرن كمال جنبلاط، وفي مرحلة لاحقة رفيق الحريري، وهو حليف النظام السوري في المرحلتين. لقد لعبت معاليك أدوارًا مهمّة في العلاقة ما بين اللبنانيين والفلسطينيين وما بين اللبنانيين والسوريين، وأصدرت كتابًا عن كمال جنبلاط. في هذا الكتاب استوقفتني روايتك عن أكلك للرسالة التي كنت تنقلها من كمال جنبلاط إلى محمود رياض في سوريا في زمن الوحدة بين سوريا ومصر، لماذا أكلت الرسالة؟

– كنت في زيارة اطمئنان إلى صحّة كمال بك، وبينما أنا عنده طلب منّي أن أنقل رسالة خطّية منه إلى محمود رياض في دمشق، بسبب ثقته بي من جهة ولقرب قريتي علي النهري من الحدود السورية ومعرفتي بجغرافية المنطقة.

أملى عليّ الرسالة التي كتبتها بخطّ يدي، ثمّ سألته كيف سأذهب إلى دمشق وحواجز القوى الأمنية تملأ الطرقات، كنّا في زمن ثورة 1958.

قال لي: هناك من سيوصلك إلى ما بعد شتورا وأنت تتدبّر أمرك بعد ذلك. لكن من كلّفه كمال بك بإيصالي لم يفِ بوعده، فأوصلني إلى قب الياس، أي قبل شتورا.

وبينما كنت أواصل السير باتّجاه شتورا أوقفني حاجز للأمن العام، الأمر الذي اضطرّني إلى أكل الرسالة كي لا تقع في أيديهم.

جيزال: هل كانت الرسالة تتضمّن أسماء المرشّحين لرئاسة الجمهورية الذين يقترحهم كمال جنبلاط أم تضمّنت أمورًا أخرى؟

– كان جنبلاط قد ذكر في الرسالة أنّ الأميركيين اتّصلوا به وطلبوا منه أن يزوّدهم باقتراحاته لرئاسة الجمهورية. وبينما كان يملي عليّ اقتراحاته، كان يسألني ما رأيك في هذا أو ذاك، كان رأيي أنّ الشخص الوحيد المناسب للبلد بعد الحرب هو فؤاد شهاب. وحملت أيضًا منه رسالة أخرى موجّهة لعبد الحميد السرّاج، يطلب فيها تزويده بالأسلحة والذخائر.

الرسالة الأولى وضعتها في جيبي أمّا الرسالة الثانية فوضعتها في حزامي. الأولى قطعتها ورميتها في النملية في مخفر الأمن العام. وعندما أرسلني الأمن العام إلى مخفر الدرك، طلب منّي هؤلاء أن أخلع ثيابي بهدف تفتيشي، ما اضطرّني إلى ابتلاعها كي لا تقع في أيديهم.

جيزال: هناك بعض المحطات المهمّة في تاريخ كمال جنبلاط، منها الزيارة الأخيرة التي قام بها لسوريا والتقى فيها حافظ الأسد بحضورك أنت وعباس خلف وآخرين من السوريين واللبنانيين، ماذا تتذكّر عن تلك الجلسة؟

– مع بدء الجلسة طلب الأسد من كمال جنبلاط الموافقة على الوثيقة الدستورية ووقف القتال وإنهاء الحرب.

فوجئ جنبلاط بهذا الطلب بينما هو آتٍ إلى دمشق ليطلب من الأسد تزويده بالسلاح الثقيل الذي يمكّنه من حسم المعركة العسكرية ضدّ الجبهة اللبنانية.

هنا برز تناقض في التوجّه حيال الأزمة اللبنانية بين الرجلين. كان كمال جنبلاط يردّد «إنّ الحركة الوطنية بقيادته تسيطر على 83 بالمئة من مساحة لبنان ولم يبق أمامه إلّا القليل ليكمل سيطرته على البلد وينفّذ مشروعه الإصلاحي... بصراحة، أنا لم أكن مقتنعًا بانخراط الحركة الوطنية في الحرب، وكمال جنبلاط كان يدافع عنّي عندما كنت أواجه البعض في الحركة الوطنية بسبب موقفي هذا... لذلك اضطرّ جنبلاط إلى إبعادي مع توفيق سلطان وآخرين عن المشاكل مع بعض فرقاء الحركة الوطنية، فأرسلني بمهمّة إلى الخارج.

وبالعودة إلى لقاء جنبلاط مع الأسد، بينما وصلنا إلى الحدود السورية في جديدة يابوس في طريقنا من لبنان إلى دمشق، تجمهر الصحافيون حول موكب جنبلاط وراحوا يسألونه: لبنان إلى أين؟ فكان جوابه لهم: بعد أيّام قليلة سوف أستقبلكم في جونية وبكفيّا.

وعندما وصلنا إلى دمشق والتقينا بالرئيس حافظ الأسد، بادره الأسد سائلًا: ماذا صرّحت عن جونية وبكفيّا يا كمال بك؟

أجاب كمال جنبلاط: أنا أتيت لأخذ الذخائر والسلاح المناسب كي أنهي هذه الحرب.

قال له الأسد: لا، لن أدعك تفعل ذلك، ونحن نريد أن نصل إلى تسوية للأزمة اللبنانية في أسرع وقت ممكن. وفي مقابل ذلك سيؤخذ بالكثير من طلباتك، وهذا ما اتّفقت عليه مع الرئيس فرنجية والآخرين في الجبهة اللبنانية.

ردّ كمال جنبلاط قائلًا: «بعد 300 سنة من القهر الماروني يحق لنا أن نحكم!».

أجابه الأسد: «ولو يا كمال بك، أنت صانع الرؤساء في لبنان».

أجابه جنبلاط: «لكن الآن لا أستطيع إلّا أن أكون وزيرًا، أصبحت مرفوضًا». ثمّ استطرد جنبلاط قائلًا للأسد: «يبدو أنّك متحمّس لمساندة الانعزاليين؟».

سأله الأسد: «من هم الانعزاليون؟».

أجابه جنبلاط: «الكتائب والأحرار ومن هم في صفّهم».

في هذا الوقت أحضر الأسد وثيقة خطّية من مكتبه مذيّلة بتواقيع أعضاء الجبهة اللبنانية، يعرضون فيها على الأسد الموافقة على نظام كونفدرالي مع سوريا. وعقّب الأسد بقوله على جنبلاط: «هؤلاء من تتّهمهم بالانعزاليين يقبلون باتّحاد كونفدرالي مع سوريا، هل تقبل أنت ذلك؟».

ردّ جنبلاط قائلًا: «أنا أفضّل الحياة الديمقراطية، وأرفض إدخال شعبي في السجن العربي الكبير». غضب الأسد من هذا الجواب، ووقف كمال جنبلاط الذي رغب في إنهاء اللقاء. غير أنّ الأسد رغب في متابعة الحديث مع جنبلاط بشكل ثنائي فأشار علينا بالمغادرة.

واستمرّ اللقاء بعد ذلك بينهما لأكثر من ساعتين، لم ينجح خلالهما الأسد في تغيير موقف جنبلاط.

جيزال: يقال إنّ كمال جنبلاط في رحلته الأخيرة إلى مصر التقى أنور السادات، وطلب منه هذا الأخير أن لا يعود إلى لبنان لأنّ هناك خطرًا على حياته. رفض كمال جنبلاط طلب السادات وقال له: أنا أريد أن أموت بين أهلي ورفاقي وفي منطقتي... ما حقيقة هذه الرواية؟

– غادرنا لبنان برفقة كمال جنبلاط إلى مصر عن طريق البحر انطلاقاً من مرفأ الجيّة. وبينما نحن في عرض البحر اقتربت منّا سفينة حربية إسرائيلية وصدمت مركبنا، بدأت المياه تتسرّب إلى الداخل، فقرّر القبطان الذهاب إلى قبرص. ومن هناك أقلّتنا طائرة خاصّة مصرية إلى مصر. فور وصولنا إلى القاهرة نقلونا إلى مقرّ مجلس الشعب حيث كان السادات بانتظار كمال جنبلاط في جلسة ترحيبية مع نوّاب الأمّة.

وما إن قدّم السادات كمال جنبلاط بكلمة مقتضبة حتى وقف النوّاب يستقبلون جنبلاط بتصفيق حارّ لأكثر من دقيقة...

في تلك الأثناء، كان مقرّرًا عقد مؤتمر قمّة عربية في القاهرة على أن تشارك فيه سوريا... أرسلت سوريا وزيرًا لتمثيلها في القمّة، امتعض السادات من ذلك ورفض مستوى التمثيل السوري. هنا دخلت الوساطات وتقرّر عقد مؤتمر وسائطي في الرياض على أن يحضره حافظ الأسد، أنور السادات، ياسر عرفات وإلياس سركيس رئيس جمهورية لبنان.

عندما علمنا بذلك طلبنا من المصريين أن يضمّوا كمال جنبلاط إلى هذا المؤتمر لتكون المعالجة حقيقية. تجاهل السادات طلبنا، وياسر عرفات لم يرض أن يذهب كمال جنبلاط برفقته. وهكذا غُيّب جنبلاط عن مؤتمر الرياض الذي أقرّ إرسال قوّات ردع عربية إلى لبنان.

في هذه الأثناء، زارنا في الفندق بالقاهرة، السفير الجزائري وعرض على جنبلاط اللجوء السياسي، وكذلك فعل السفير الهندي والقائم بأعمال سفارة الاتّحاد السوفياتي...

رفض كمال جنبلاط عروضهم وكان جوابه لهم: أريد العودة إلى بلدي والموت مع أهل منطقتي وشعبي... وهذا ما حصل للأسف.

جيزال: بعد مرحلة كمال جنبلاط والحركة الوطنية، كيف تصرّفتم بعدها؟

دخلت قوّات الردع السورية، خسر كمال جنبلاط الحرب... واغتيل في ما بعد. كيف عادت وتوطّدت العلاقة مع السوريين؟

– بعد اغتيال كمال جنبلاط عشنا انهيارًا نفسيًا وحزنًا عميقًا.

دعانا وليد جنبلاط كمجلس قيادة في الحزب الاشتراكي إلى الاجتماع به. طبعًا نحن ندرك أنّ الأكثرية الساحقة من قواعد الحزب هي من الطائفة الدرزية. وكانت والدته المرحومة ضدّ الوراثة السياسية. وكان رأيها أنّ الجزب بعد كمال جنبلاط بحاجة إلى قيادة جماعية. لكنّ عباس خلف وأنا دفعنا بوليد جنبلاط لكي يترشّح إلى رئاسة الحزب، وتوافقنا على أن نترك الحزب ونرحل بعد تحقيق ذلك.

جيزال: أن تترك البلد؟

– لا، أن نترك الحزب. عقدنا اجتماعًا كبيرًا، كنّا حوالي 40 شخصًا، علم وليد بذلك، فاتّصل بي وطلب منّي أن أبقى معه لأساعده في قيادة الحزب. عندها أعلمت رفاقي الآخرين وقلت لهم إنّني سوف أبقى معه لمساعدته، وسوف أكون آخر من يتركه في هذه الحالة.

على أثر ذلك دعانا إلى اجتماع معه وطرح علينا السؤال: ماذا بعد؟ هل نتحوّل إلى حرب عصابات.. هل تريدون أن نثأر لدماء كمال جنبلاط.. إلخ؟؟

اللواء شوكت شقير وأنا لم ندل بدلونا، ثمّ توجّه وليد إليّ وسألني عن رأيي، فقلت له: اتّخذ قرارك وأنا سوف أساندك. ثمّ استطردت قائلًا: إن كنّا لا نريد أن نتابع العمل السياسي ونريد أن نعرف لماذا قُتل كمال جنبلاط، فلنطلب مساعدة دولية لنعرف من قتله أو نلجأ إلى الجبال وننظم عمليات مقاومة...؟

أمّا إذا أردنا أن نتابع ما بدأه كمال جنبلاط ونعمل في السياسة، فعلينا أن نترك هذا الملفّ جانبًا. وختمت قائلًا: في كلتا الحالتين أنا معك ومع أيّ خيار تأخذه.

قال وليد جنبلاط تعليقًا على ما قلته: إذا تركت السياسة، فسوف يتعوّد الناس على هذا الوضع. وأنا لا أستطيع أن أقوم بحرب عصابات ضدّ السوريين، لذلك أقول لكم إنّني قررت أن أتابع المشروع السياسي وأريدكم أن تكونوا معي.

جميع من حضر الاجتماع تجاوب معه.

جيزال: لماذا قُتل كمال جنبلاط؟

– السؤال أحيله على حبيب الشطّي، السفير التونسي آنذاك. كان صديقًا لكمال جنبلاط ويحبّه كثيرًا وكانا يتبادلان الكتب.

كان الشطّي في اجتماع لوزراء الخارجية العرب، كُلّف مع غيره من الجامعة العربية بالحضور إلى بيروت، لرفع تقرير إلى الجامعة عن مشاهداتهم في مرفأ الأكوا مارينا، ما إن كانت البواخر التي سترسو هناك تفرغ السلاح للجبهة اللبنانية أم لا؟

عندما حضر الشطّي إلى بيروت التقيته بتكليف من كمال جنبلاط وسألته عن الموضوع. قال لي: إنّ الباخرة تفرّغ السلاح على مرأى من الجميع وأنا سوف أعدّ تقريرًا بما رأيته وأرسله إلى الجامعة.

اتّصلت بكمال جنبلاط ونقلت إليه ما قاله لي حبيب الشطّي. بعد ظهر ذلك اليوم لم يفِ الشطّي بما وعد به، وكان تقريره قد تضمّن تمييعًا للموضوع، علم بذلك جنبلاط فحزن كثيرًا.

وبعدما سمعنا تقرير الجامعة العربية الذي لم يذكر فيه أيّ شيء عن باخرة السلاح، قال لي كمال جنبلاط: علينا أن نعرف ماذا حصل؟

حاولت مرارًا الاتّصال بحبيب الشطّي حيث كان قد عاد إلى القاهرة وأنا كنت برفقة كمال جنبلاط هناك. لكنّه كان يتهرّب من الردّ عليّ. وذات صباح، علمت أنّه يتناول الفطور في مطعم الفندق الذي كنّا نقيم فيه معًا، تبعته إلى هناك وفاجأته بحضوري. وعلى الفور قلت له: صاحبك كمال يسأل ما الذي حصل حتى تغيّر التقرير؟

ردّ الشطي قائلًا: الحبيب بورقيبة هو من عيّنني وزيرًا لخارجية تونس، وإذا خطر بباله أن يقول لي أنت لم تعد وزيرًا للخارجية، أفقد موقعي في تونس! وضحك!

هل تريد لي هذه النهاية؟ ختم قائلًا.

ثمّ أردف يقول: بلّغ صديقي كمال، الخيوط قد حيكت هكذا، وهو يريد أن يقطّعها. وإذا أراد ذلك فسوف يقطعونه قبل أن يقطّعها!!

وهكذا برأيي، سيكون مصير كلّ شخص يصبح كبيرًا في البلد ومؤثّرًا على المشروع الذي تحوكه القوى النافذة، مثل الحريري أيضًا... يقطّعونه قبل أن يقطّعها!!!

جيزال: طلبت من وليد جنبلاط أن يرمي ملفّ اغتيال والده في الموقدة وأن يستمرّ بالسياسة، هل كان هذا موقفك من اغتيال الرئيس الجريري؟ أي إنّك طلبت من عائلة الرئيس الحريري أن ترمي ملفّ اغتياله في الموقدة؟

– أنا لم أطلب منه أن يترك الملفّ. أنا فقط عرضت أمامه الخيارات المتاحة وهو من اختار. لكنّ عائلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري لم تسألني. ويمكن باقي العائلة باستثناء السيّدة نازك استبعدوني بعد اغتيال الحريري.

اتّصل بي عبد الحليم خدّام وغازي كنعان إثر الاغتيال، ذهبت إلى سوريا وتحدّثنا في الأمر وطلبوا منّي مساعدتهم في متابعة هذا الملفّ

كما ساعدتهم في ملفّ اغتيال جنبلاط. وكانت تلك الزيارة الأخيرة لي لسوريا.

ولم أزر سوريا إلّا بعد أن زارها سعد الحريري. السوريون عملوا على إسقاطي في انتخابات عام 2005. وعندما كنت في زيارتي الأخيرة لسوريا مع خدّام وكنعان، مُنعت من الخروج من سوريا لأنّني إلى جانب بيت الحريري.

جيزال: خدّام وكنعان طلبا المساعدة ليقولوا ماذا؟

– ليقولوا لي ماذا يمكن أن أقدّم من مساعدة في هذا الملفّ!؟ وأنا قلت لا أستطيع أن أفعل شيئًا.

جيزال: كيف كان كنعان في تلك المرحلة؟

– كان يبكي هو وعائلته على الحريري.

جيزال: من كان يدعم وصول لحّود إلى رئاسة الجمهورية في سوريا؟

– الدكتور بشّار الأسد كان يريده، وعلى علمي أنّ حافظ الأسد في تلك الفترة كان يفضّل جان عبيد. أمّا جميل السيّد وغيره فكانوا يعملون لمجيء لحّود والتخلص من رفيق الحريري، وهذا ما حصل!

جيزال: كثير من الناس شاهدوا وسمعوا الحريري يقول: أكسر يدي ولا أوقع على التمديد للرئيس لحّود، فهل كسر يده ووقّع؟

– كانت جلسته مع الرئيس السوري بشّار الأسد معروفة، وحسب ما علمت فإنّها لم تستغرق 3 إلى 4 دقائق، وطلب من الحريري أن يترك جوابه النهائي بالنسبة للتمديد للحّود مع رستم غزالي.

جيزال: هل قال له بشّار إن لم توقّع فسوف أضرب لبنان؟

– هذا الكلام أنا لم أسمعه من الحريري، سمعته من الناس. أنا طلبته لأتحدّث معه وكان قد ذهب إلى منزله في فقرا بعد عودته من دمشق. سألت الحريري، قال لي إنّ غزالي اتّصل به وسأله: هل فكّرت؟ فأجابه الحريري: إي فكّرت ورح إمشي بالتمديد، سألته: فعلًا بدّك تمشي؟ قال لي: إي بدّي إمشي فيه، وغدًا سنعقد مجلس وزراء... وسوف نمدّد.

جيزال: هل هدّده بعائلته؟

– لم يقل لي شيئًا من هذا القبيل، لكن هناك من يقول إنّه أفصح عن بعض الأمور لوليد جنبلاط ومروان حمادة وآخرين... لكن أنا لم أسمع منه ولا منهم.

أنا التقيته عندما حُدّدت جلسة المجلس النيابي للتصويت على التمديد، وعرضت عليه أن يعارض التمديد. وقلت له: «يلزمك صوت أو صوتان لتعطيل الثلثين»، وهي النسبة التي يحتاج إليها التمديد.

قال لي: من؟ قلت له أنا ويوسف المعلوف اتّفقت معه على ذلك، ويمكن أن يمشي معنا أيضًا محمد علي الميس إذا وافقت على شرطنا. قال الحريري: وما هو شرطكم؟

قلت له: أن تكون طائرتك في المطار جاهزة للإقلاع فور انتهاء جلسة التصويت في المجلس، نذهب فورًا من المجلس إلى المطار ونغادر البلد لبعض الوقت، وهم حتمًا سيكونون بحاجتك لانتخاب رئيس جديد للجمهورية فتعود إلى وضع مختلف. لكنّه رفض العرض وقال لي: هذا أمر خطير. وهذه المرّة الأولى التي أفصح فيها عن هذا الأمر.

عندها قلت له: إذن سوف أمشي معك بالتمديد ولكن سوف أكون في المعارضة معك.

جيزال: هل كان يخاف؟

– نعم، هو صاحب ثروة ومركز وشعبية. عندما ربح انتخابات عام 2000 وخسر الحصّ في مواجهته، كنت أجده مضطربًا وقلقًا. وهو كان على خلاف مع قيادة الجيش وقيادة المخابرات. وكان هناك مشروعان في البلد في تلك المرحلة، مشروع أمني ومشروع إنمائي.

هم أرادوا أن يحكموا ولكنّهم اكتشفوا أنّهم مع رفيق الحريري العابر للقارّات لا يستطيعون أن يحكموا. لذلك وضع الرئيس لحّود في كلّ وزارة ومؤسّسة أساسية ضابطًا تحت قيادة غرفة الأوضاع في القصر الجمهوري.

جيزال: كيف كانت علاقته بالرئيس حافظ الأسد؟

– كانت أكثر من جيّدة، ولكن هناك من حرّض عليه بأنّه سيكون زعيم السنّة في سوريا...

عندما انتُخب إميل لحّود رئيسًا للجمهورية ذهب في زيارة سرّية إلى سوريا لشكر الأسد على دعمه، وعندما همّ بالخروج يرافقه غازي كنعان، قال له الرئيس الأسد: «الحريري رئيس وزراء أليس كذلك؟».

أجابه لحّود: «شو رأيك بسليم الحص؟».

قال الأسد: «خلّيكم على الحريري، يفيدكم بعلاقاته الدولية».

قال لحّود: «شو رأيك بعمر كرامي؟»، قال الأسد: «خلّيكم على الحريري»، ثمّ شدّ بغازي كنعان إلى الداخل وقال له: «لم يعجبني هذا الاستطراد من لحّود، أنا أقول رفيق الحريري وهو يقول الحصّ وكرامي، إيّاكم، خلّيكم على رفيق».

وهكذا حاول كنعان، كما أخبرني في طريق العودة، إقناع لحّود بالقبول بالحريري، أصرّ لحّود على رفضه.

جيزال: هل كان يتجرّأ على مخالفة السوري؟

– كان هناك ضغط بهذا الاتجاه من الداخل السوري ومن خارجه. فيما كان حافظ الأسد يرى في رفيق الحريري وزير خارجية العرب، كان الآخرون يرون أنّه يمنعهم من الحكم. لذلك أتوا بالحصّ. وهكذا قادوا الحملة ضدّ الحريري، والقول إنّه يمثّل مشروعًا سعوديًا سنّيًا يهدّد سلطة بيت الأسد وما يمثّلون. كنت في بعض الأحيان أرافق الحريري إلى دمشق وهو يقود سيّارته، وعندما يفتح الزجاج كان يسمع المارّة من السوريين يقولون له: لعيونك... وعندما كنت أسمع ذلك كنت أقول له: خربت، وهذه الحقيقة للأسف.

جيزال: من أتى بسعد الحريري؟ العائلة أم السعودية؟

– الاثنان معًا. في البداية، العائلة رفضت أن يكمل سعد ولم تقبل ببهاء. حبكت العائلة كلّ شيء وذهبت إلى السعودية. قال لهم سعد إنّ السعودية تريدني... فوافقوا.

محسن دلّول: نتيجة تهميشهم، ينعت البقاعيون الثنائي الشيعي بالثنائي الجنوبي

حاوره مدير موقع «منكم ولكم» الإلكتروني أحمد عواضة

في 2020/7/20

معالي الوزير، كيف تعلّق على ما يجري تداوله في التحضير لإصدار قانون العفو العامّ في المجلس النيابي اللبناني؟

– أعتقد أنّ السلطة تأخّرت في إصدار قانون العفو. فالسجون مكتظة بالمساجين والعديد منهم لم يخضع للاستجواب ولا للمحاكمة منذ سنوات عديدة. واليوم مع ظاهرة جائحة كورونا، فإنّ الاكتظاظ يشكّل خطرًا على صحّة وسلامة السجناء والقوى الأمنية التي تقوم بحراستهم. فلا بدّ من اتّخاذ تدابير للتخفيف من الاكتظاظ عبر تعجيل المحاكمات وإصدار قوانين عفو عامّ أو خاصّ.

في العديد من الدول المتقدّمة، السلطات المعنيّة تنظر إلى سلوك السجين وتقيّم أداءه في السجن، فإذا لحظت أنّه يحرز تقدّمًا مسلكيًا وأخلاقيًا وإنسانيًا، تخفّف عقوبته.

على سبيل المثال، أعرف شخصًا اسمه معين الجمال اتُّهم بمحاولة تفجير مطار لندن وحُكم عليه بالسجن لمدّة 15 عامًا. ولكنّ السلطات المعنيّة بمتابعتها لسلوكه وهو كان طالبًا في الجامعة الأميركية، راح يتابع دراسته من داخل السجن، حيث وفّروا له ما يريده من كتب ومراجع، فتمكّن من نيل شهادته الجامعية وهو في السجن، أفرجوا عنه بعد مضيّ 3 سنوات على سجنه.

بينما عندنا في لبنان، للأسف، السجن ليس مدرسة للتنشئة والإحاطة بالسجين ورعايته أخلاقيًا وثقافيًا. لذلك المجرم يصبح أكثر إجرامًا في السجن، والبريء يتخرّج مجرمًا بسبب المعاملة السيّئة للسلطات المعنيّة للمساجين.

هناك مئات الشباب إن لم أقل الآلاف، يلاحَقون بتهمة تعاطي المخدّرات أو الاتجار بها. وعلى ما أذكر، كان الفرنسيون والأتراك قبلهم في لبنان يتساهلون بشأن زراعة الحشيشة لأنّها كانت مصدر الرزق الوحيد لمئات العائلات. فكيف للعديد من أهالي البقاع أن يعيشوا من دون زراعة نبتة الحشيشة حيث لم يؤمَّن لهم بديل منها.

أذكر خلال الفترة التي كنت فيها وزيرًا للزراعة في بداية تسعينيات القرن الماضي، زرت بلدة دير الأحمر مع وفد من منظمة دولية جاء إلى لبنان من «جنيف» للإشراف على مكافحة زراعة الحشيشة.

وبينما نحن في أحد الحقول المزروعة بالحشيشة، تصدّت لنا امرأة ورمت أولادها أمام الجرّار الزراعي الذي يقوم بإتلاف الحقل. أوقفنا الجرّار واقتربت منها وسألتها لماذا فعلت ذلك؟ وكان الوفد الأجنبي قد ذهل من ردّة فعلها وطلب وقف الجرّار، فأجابتني قائلةً: «أنتم لا تخافون الله، خُلقنا في هذه المنطقة وخلق الله لنا هذه النبتة التي نعتاش منها. هي النبتة الوحيدة التي تلائم طبيعة تربتنا وجعلها الله مصدر رزقنا».

وجدت أنّها محقّة في جوابها وكذلك الوفد الأجنبي، فكيف لأهالي هذه المنطقة أن يستمرّوا في أرضهم حيث لا مزارع ولا مصانع ولا فرص عمل بدون اللجوء إلى زراعة الحشيشة؟

لذلك أنا أرى أنّ العفو العامّ عن جرائم بهذا الخصوص أمر ضروري جدًا، ومن وجهة نظري يمكن أن يصدر عفو عامّ في كلّ سنة. ويُستثنى من ذلك جرائم القتل خاصّة تلك التي لم يتمّ الصلح بشأنها، كي لا نشجّع على الجريمة.

عندما كنت وزيرًا للزراعة، لماذا لم تفتحوا مصانع في هذه المنطقة؟

– كنت وزيرًا للزراعة في السنوات الأولى بعد الحرب الأهلية. والبلد كانت تحكمه قبل ذلك الميليشيات، والدولة لم تكن تملك الإمكانيات لفتح المصانع. وهذه مسألة كانت ولم تزل من مهمّات القطاع الخاصّ. ودور الدولة يكمن في تأمين البنى التحتية والظروف التي تشجّع المستثمر في المنطقة، الأمر الذي لم يتوفّر للأسف منذ انتهاء الحرب الأهلية في عام 1989 حتى يومنا هذا. أضف إلى ذلك أنّ البنى التحتية من كهرباء وماء وطرقات والاتّصالات الضرورية لتسهيل الاستثمار أيضًا لم تتوفر في المنطقة بعد، فضلًا عن الوضع الأمني غير المستقرّ.

كيف تنظر إلى حلّ مسألة عودة الطلّاب الذين يدرسون في الخارج في ظلّ جائحة كورونا وعدم توفر المال لشراء بطاقات السفر بسبب إجراءات المصارف وارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء؟

– السيدة ليلى الصلح ومؤسّسة الوليد بن طلال قامت بمبادرة لإعادة عدد من الطلاب وهي مشكورة على ذلك. لكن ليس بقدورها القيام بأعباء ذلك بإعادة آلاف الطلاب من الخارج.

وهنا أدعو المصارف إلى الاستجابة لطلب الأهالي بتحويل الأموال لأولادهم في الخارج من حساباتهم المحجوزة لديها وعلى سعر الصرف الرسمي للدولار.

ومع تقديري لدور القطاع المصرفي في الاقتصاد اللبناني، أرى أنّه يسلك طريقًا خاطئًا في حجزه أموال الناس. فالقطاع المصرفي بدل أن يسلّف القطاع الخاصّ لتمويل مشاريع تنموية في الزراعة والصناعة، قام بتسليف الدولة ليستفيد من عوائد الفوائد العالية. وعندما أفلست الدولة، أفلست معها المصارف، وطارت ودائع الناس. هذا طبعًا سببه فساد السلطة السياسية الحاكمة، وشراكة مصرف لبنان معها، وجشع المصارف بالحصول على الفوائد العالية.

المشكلة أنّ الطلّاب الذين يدرسون في الخارج لا يستطيعون دفع أقساطهم، وهذا يهدّد مستقبلهم الدراسي؟

– على المصارف أن تقوم بتحويل المال للطلاب، وإجراءاتها حيال المودعين تثير الاشمئزاز وتستدعي الاستنكار. إنّهم بتصرّفاتهم تلك يهينون الناس ويذلّونهم.

أنا صرّحت أكثر من مرّة داعمًا مطالب الثوّار من أجل إصدار قانون في المجلس النيابي، يقرّ الدولار الطالبي، أي السماح بتحويل الأموال للخارج للطلّاب وبالسعر الرسمي لصرف الدولار، أي 1515 ليرة للدولار الواحد.

سياسة الإقفال التي تعتمدها الحكومة بحجّة الوقاية من كورونا، تحرم العديد من الناس من عملهم وبالتالي من تحصيل قوتهم، منهم العامل اليومي ومنهم التجّار الصغار أصحاب المحالّ... وبالمقابل الدولة لا تقدّم شيئًا. كيف تعلّق على ذلك؟

– جائحة كورونا مرض جدّي يجب أن لا نتهاون في التدابير للحدّ من انتشاره. ولكن هل هذا يستدعي إقفال المحالّ والمصانع وتسطير ضبط بالمخالف؟ حتى فكرة المفرد والمجوز أنا ضدّها لأنّها أيضًا تضرّ بكثير من الناس الذين هم بحاجة للتنقّل إلى عملهم وخاصّة سائقي التاكسي.

يمكن الجهات الحكومية المختصّة أن تلجأ إلى تدابير حماية وحملة توعية لتفادي انتشار الوباء، دون اللجوء إلى الإقفال وتعطيل أعمال الناس.

هل أنت راضٍ عن مسيرة حكومة الرئيس حسان دياب وعملها؟

– الحكومة للأسف بطريقة تشكيلها، جاءت كأنّها قناع لأفرقاء السلطة الأصليين الذين يتحمّلون المسؤولية عمّا آلت إليه أوضاع البلاد المالية والاقتصادية والاجتماعية من سوء. وبالتالي هذه الحكومة، التي يطلق عليها حكومة اللون الواحد، مكبّلة كما الحكومات السابقة بنظام المحاصصة الطائفية، ومعظم الوزراء لا يتصرّفون بأبسط الأمور إلّا بالعودة لمرجعيتهم. ولذلك نرى أفرقاء الحكم أنفسهم يتبادلون الاتّهامات عن التقصير وفرملة عمل الحكومة التي لم تتمكّن من تقديم أيّ إنجاز رغم ادّعاء رئيسها أنّه أنجز 97٪ من الخطّة التي أعلنتها الحكومة بعد تشكيلها، وهي في الواقع لم تنجز شيئًا، وأوضاع البلاد ازدادت سوءًا، ارتفع سعر صرف الدولار ارتفاعًا مخيفًا، تضاءلت القدرة الشرائية للمواطنين بأكثر من 100/100... وأصبح أكثر من 50٪ من اللبنانيين عاطلين من العمل.

الثورة ترفع شعار «كلّن يعني كلّن» وأنت كنت واحدًا منهم، كيف تردّ على ذلك؟

– نعم، أنا كنت واحدًا منهم، وأنا أدعو المعنيّين في الثورة وفي القضاء أن يفتحوا ملفّات الجميع، وملفّي في طليعتها.

نحن جئنا إلى السلطة عام 1990، ولم يكن هناك مبانٍ للوزارات ولا كانت الطرقات مفتوحة بين المناطق التي قسّمتها الحرب إلى شرقية وغربية. وبالمناسبة، هناك الكثير من المسؤولين ومنهم مثلًا الرئيس الهراوي لم يتسلّم بلدًا ولكن عندما انتهت ولايته ترك السلطة، ليس المهمّ أن نسجّل مواقف ونطرح شعارات، يجب أن ندخل عمق القضايا ليكون التشخيص للمرض سليمًا، وليأتي العلاج نتيجة تشخيص صحيح.

إلى أين نحن ذاهبون في منطقة بعلبك الهرمل؟

– من هي القوى التي تحكمها وتمثّلها منذ ما بعد الحرب الأهلية في النيابة والوزارة؟ حزب الله وحركة أمل، ماذا قدّموا للمنطقة. هذا الثنائي يمثّل الجنوب أيضًا، لماذا الوضع الإنمائي في الجنوب أفضل منه بمئات المرّات من محافظة بعلبك الهرمل ومن البقاع عمومًا؟

الناس يقولون: هذا ليس «ثنائيًا شيعيًا» بل «ثنائي جنوبي».

محسن دلّول: المنظومة الحاكمة بنَت سلطة ولم تبن دولة

حاوره الصحفي ومراسل REBUILDSYRIA.CZ
كريم العارف
في 2020/4/10

يمرّ لبنان بمرحلة حسّاسة إن لم نقل مصيرية في تاريخه الحديث، ويواجه تحدّيات على كافّة الصعد، ولا سيّما على المستويات السياسية، الاقتصادية وحتى الأمنية...
معالي الوزير محسن دلّول، بالحديث عن السياسة، ما هي أبرز الأسباب والعوائق (الداخلية والخارجية) التي لا تزال تمنع الرئيس المكلّف سعد الحريري من تشكيل الحكومة العتيدة؟
– في اعتقادي، نحن اليوم بتنا ضحيّة حرب شرسة أو صراع شديد بين واشنطن وطهران، والجميع هنا متأثّرون بهذه الحرب أو بالأحرى بنتائجها. فهناك من يتوقع أن يتمّ التفاهم بين واشنطن وطهران، وهناك من يتوقع أن تنفجر الخلافات إلى أعمال حربية وعسكرية وإلى ما هنالك. وفي ظنّي أنّنا في لبنان، نحن دائمًا مصابون بداء خطير جدًا

هو التحليل المركّب، الذي ينطلق من احتمالات عديدة، ونركّب على الاحتمال احتمالًا، ونضع في آخر الاحتمالات الهدف أو الغاية أو النتيجة، فإن سقط هذا الاحتمال ينهار هذا البنيان الاحتمالي بأكمله. مثلًا: من قال إنّ أميركا مستعدّة لمقاتلة إيران بجنودها من أجل لبنان أو أيّ بلد في المنطقة؟ حتى من أجل النفط كله، فهذا مستحيل، وقد سمعت وزير دفاع أميركي سابقًا يشرح تطوّر الأعمال العسكرية، قال «نحن في نيفادا (وهو مركز إطلاق التجارب الصاروخية)، ومستعدّون للضغط على زرّ في نيفادا، تنفجر على إثره بناية في الموصل، وربّما بإمكاننا استهداف شقة في بناية، فتُدمّر الشقة ولا تصاب الشقق الأخرى بأيّ أذى. إذن، وبسبب التطوّر العسكري الهائل، فهم غير مستعدّين للتضحية بعناصرهم... كانوا يقولون إنّ أوباما حضّر هجومًا على سوريا، ويهدّد بذلك، وقد ذكرت في ذلك الوقت، أنّ هذا مستحيل، فهل من حصل بالأمس على جائزة نوبل للسلام يقوم اليوم بشنّ حرب؟ ومن جهة ثانية، لا أحد يقاتل من أجل الآخر. فالإنسان لديهم له قيمة وليس كما يحصل لدينا، أي إنّنا نراهن على ما سيحصل بين أميركا وطهران، هذا بالنسبة للأسباب الخارجية. أمّا بالنسبة للأسباب الداخلية، فكثيرة ومتنوّعة، فهناك خطأ جسيمٌ وقع، أو بالأحرى خديعة حصلت. لقد غشّ جبران باسيل سمير جعجع وسعد الحريري، فوقّع مع الأول اتّفاقية مِعراب التي نصّت على اقتسام الحصّة المسيحية بينهما في الحكم والوظائف، ولم يذكروا النسب، ربّما خجلًا من الناس. وسعد الحريري كان يريد سليمان فرنجية رئيسًا، وخوفًا من هذا الأمر هرول جعجع إلى عون، ووقّع الاتّفاقية التي عقدها جبران مع نادر الحريري حينها، والتي تنصّ على أن يكون ميشال عون رئيسًا للجمهورية وسعد الحريري رئيسًا للوزراء لفترة ست سنوات، وجبران باسيل خدع الجميع حتى الساسة الأميركيين. لذا فُرضت عليه عقوبات، ولم تُفرض العقوبات لكونه فاسدًا بل لأنّه كذب عليهم، فقد قال إنّه

بمجرّد انتخاب (عمّه) ميشال عون رئيسًا للجمهورية، سنمزّق اتّفاق مار مخايل! فنحن متعبون منه. وكذلك تعهّد سعد الحريري للسعودية وأميركا وأوروبا، أنّه إثر انتخاب عون رئيسًا يصبح اتّفاقه مع حزب الله شبه ملغى.

ضمن الأسباب الخارجية والداخلية التي ذكرت سابقًا، والاتّهامات بين الأفرقاء، فريق يتّهم الآخر بأنّه ينتظر الضوء الأخضر السعودي وآخر يشير إلى الاتّفاق الأميركي الإيراني النووي، فأين تكمن الحقيقة إذن؟

– الحقيقة هي في هذه العقوبات التي طالت باسيل. فهو كان ضامنًا أنّه سيرث عمّه أي الرئيس ميشال عون، وأنّه سيأتي (بعد عمر طويل) وباتّفاق، رئيسًا للجمهورية، وكان يضمن الأكثرية النيابية، مع حزب الله وسعد الحريري، وبما أنه كذب عليهم، وربّما لأنّه ليس لديه خبرة سياسية، ادّعى للأميركيين أنّ كلّ شيء بيده، ليكتشفوا متأخّرين أنّه لا يقول الحقيقة، لتأتيه العقوبات من الكونغرس، حيث لن يكون بمقدوره الادّعاء قضائيًا لإلغائها. وهذا يعني أنّه تمّ القضاء على مستقبله السياسي، فكيف سيُنتخب رئيسًا وهو لا يستطيع أن يذهب نحو الغرب؟ فضلًا عن سبب الفساد وخلافه، فإن تمّ انتخابه فسيُعتبر تحدّيًا للمجتمع الدولي كله، حتى في الداخل يُعتبر «ورقة محروقة». لذلك لا يزال باسيل يراهن على أنّ الحكومة العتيدة ستقوم مقام رئيس الجمهورية في حال حصول أيّ فراغ في سدّة الرئاسة، لذا يريد أن يسيطر عليها ويقول إنّه يريد الثلث المعطّل. ولكن في الحقيقة يريد أكثر من الثلث، هو يريد أن يسيطر عليها. فهو يقوم بعملية فيها الكثير من الالتباس، يتكلّم عن حصّة رئيس الجمهورية في الحكومة. أنا في الحياة السياسية اللبنانية منذ ستين عامًا، ولم أسمع بأنّ رئيس الجمهورية له حصّة في الحكومة، وحينذاك في الدوحة أعطوا الرئيس ميشال سليمان الوزير الملك بصورة

مؤقتة، ولا يحصل هذا الأمر دومًا، خصوصًا أنّ هذا الرئيس لديه كتلة نيابية، وهي التي تمثّل. فالرئيس يجب أن يكون فوق الكل، فلا يجوز أن تكون للرئيس كتلة خاصّة، أي أن يصبح منحازًا لهذه الكتلة. فوزراء الرئيس يصبحون هم من يحصلون على الرضى، وهذا الأمر يُعدّ خطًأ في الممارسة السياسية! لا يجوز أن يكون الوزير محمّلًا بأثقال، وأعتقد أنّه يريد أكثر من الثلث، وقصّة أنه لا يريد أن يتمّ تمثيله هي كذبة كبيرة، فالأسماء لدى الرئيس عون، والتي يروّج لها عون، هي لجبران، فلا يمكن الفصل بين العماد عون وجبران، وخوفه من هذا الفراغ أن يصبح خارج اللعبة كلها، فهو لم يفقد الأمل بعد.

كيف برأيكم سيتمّ تجاوز العقد التي لا تزال تشكّل عائقًا أساسيًا أمام عملية التأليف الحكومي؟

– نحن في لبنان اليوم نفتقد في الحكم رجال دولة، لكن في الواقع ما زال لدينا، وكان لدينا قديمًا رجال دولة. وإن استعرضنا الأسماء منذ 1943 حتى اليوم، من بشارة الخوري ورياض الصلح، كان هناك رجال دولة، كانت لدينا قامات مديدة وهامات عالية، وكانوا يعرفون كيف يتم تدوير الزوايا، فعندما تصل إلى طريق مقفل، فأنت تعود، وتجرّب طريقًا آخر، ولا تفتحه بواسطة إبرة. فالاقتراح المتداول تجمّد، هؤلاء اليوم لا يفهمون هذا الأمر. يصبح علينا تغيير الصيغة كلها، وتأليف حكومة من ستة أشخاص مثلًا يمثّلون الطوائف الستّ الرئيسية. أيّام الرئيس فؤاد شهاب والإصلاح الإداري والاجتماعي وخلافه، كلّه تمّ بحكومة رباعية، لم يستطع تشكيل حكومة، فاستعاض عنها بصيغة رباعية، اثنان من السنّة واثنان من الموارنة، وطلب وقتها من الشيعة والدروز والأرثوذكس أن يعذروه لأنّه سمّاها حكومة مؤقتة، ومُنحت هذه الحكومة صلاحيات استثنائية من المجلس النيابي لجهة المراسيم الاشتراعية، وقامت

بالتنظيمات الإدارية والاجتماعية والسياسية وغيرها، واستطاعت في مـدّة ستة أشهر إنجاز ما لم تستطع حكومات إنجازه خلال عشرات السنين، فليكلّفوا حكومة سداسية، من كلّ طائفة شخص واحد، ليحضروا الأكفأ، وسيجدونه، ولن يكون بذلك ثلث معطّل لأيّ جهة.

هل من المحتمل أن يصل لبنان إلى مرحلة الفراغ الرئاسي؟ وإن كان الأمر كذلك، فكيف سيؤثّر ذلك على الوضع الأمني في البلاد؟

– إن وصل لبنان إلى فراغ رئاسي فسيتأثّر كلّ شيء. لديّ ثقة كبيرة بالجيش اللبناني، ليس لأنّي كنت وزيرًا للدفاع بل لأنّ الجيش يقوم على أسس متينة وصالحة وكذلك قوى الأمن والأجهزة الأمنية، من الأمن العام وأمن الدولة إلى المخابرات إلى المعلومات وغيرها. ولي ثقة بأنّهم لن يدعوا البلاد تذهب إلى فراغ أمني، وسوف يعملون معًا، وخصوصًا قائد الجيش الذي يتمتّع بكفاءة كبيرة وبأعصاب متينة. ولكن ثمّة مشكلة حاليًا، فلبنان يسابق الزمن، فهل يستطيع الصمود؟ وكم من الوقت؟ شهر؟ شهران؟ والأخطر من كلّ شيء أنّه ليس لدينا أزمة نظام وحكومة فقط، بل لدينا أزمة مجتمع، فالمجتمع كلّه في مهبّ الريح. فلم يعد هناك في لبنان طبقة وسطى ولا غنيّة، بل طبقة فقيرة، حتى الذي معه ملايين الدولارات، وحتى الذي لديه أملاك، باتت لا تفيده، وحتى الرواتب لا تفيد مع انهيار قيمة النقد الوطني.

بالحديث عن الأمن، أشار وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الأعمال محمد فهمي في 13 آذار (مارس) إلى أنّ «البلد مكشوف وكلّ الاحتمالات واردة وليس فقط بالنسبة للاغتيالات»، وذلك بناءً على وقائع ومعطيات موجودة أمام المؤسّسات الأمنية. معالي الوزير، ما مدى خطورة وجدّية تلك التحذيرات؟ ومن هي برأيكم الجهات

(داخلية كانت أو خارجية) المحتملة التي تعمل وتخطّط لزعزعة الأمن الوطني؟ ولأيّة أهداف؟

– ليس لديّ أيّة معطيات، وهو كوزير لديه المعلومات، وهذا خطير للغاية، فحتى لو كانت لديه معلومات، فمن الخطأ الإعلان عنها بهذا الأسلوب والشكل، فقد أدّى إلى رعب وخوف في البلاد نتيجة لهذه التصريحات، فاحتمال الاغتيالات وارد دومًا في لبنان، عاش لبنان مراحل ومراحل من الاغتيالات وفقد كبار الشخصيات، من رياض الصلح إلى كمال جنبلاط والمفتي حسن خالد إلى بشير الجميّل ورفيق الحريري والقائمة كبيرة، تصل إلى عشرات وعشرات من خيرة الرجال، ولكن أعتقد أنّه ليس ثمّة اغتيال محلّي، إلّا خلفه أمر خارجي، لأنّ من سيقوم بالاغتيال كيف سيتحمّل نتائجه؟ فبالاغتيال تحذف شخصًا من الوجود، له ماهيته وأهمّيته وحيثيته، فسيكون بالتالي هناك ردّ فعل لجماعته عليك، فإن لم يكن هناك دعم ومساعدة من الخارج، فلا يمكن القيام بهذا العمل، بل يكون عملًا غير مجدٍ، والوزير شخص كفوء وجيّد، ولا أعرف المعطيات التي لديه، وربّما أراد إعلانها لأخذ الحذر، فلا يمكنه تحذير كلّ شخص وحده، فرماها في جملة واحدة، وإن كانت المعطيات مخيفة أو محدودة، فكان من الأجدى تحذير أصحاب العلاقة مباشرة.

أكثر من ذلك، وفي حال استمرار تدهور الأوضاع في البلاد على كافة الأصعدة والمستويات، هل من المحتمل أن يشهد لبنان في نهاية المطاف تدويل أزمته تحت البند السابع؟

– مستحيل أن يصل تحت البند السابع، أمّا التدويل فنحن نعيشه، فإن تشكّلت الحكومة اليوم، فإنّها ستتّجه نحو المجتمع الدولي لطلب المساعدات، أفليس مؤتمر الـ11 مليار دولار تدويلًا؟ وعندما تطلب من مؤسّسات النقد العالمية أن تساعدك، أليس ذلك تدويلًا؟ عندما تطلب

من البنك الدولي دفع ثمن اللقاحات، أليس ذلك تدويلًا أيضًا؟ أمّا قصّة البند السابع فمستحيل، إذ على الحكومة أن تتقدّم لطلبه، ومن سيقدّم الآن؟ رئيس الجمهورية؟ هنا نحن ذاهبون بشعارات ملتبسة، فعندما نضجت الظروف على مستوى المجتمعين العربي والدولي وقفت المواجهة العسكرية العنيفة في لبنان، أخذوا القرار في فترة قصيرة جدًا ومن ثمّ عُقد «الطائف»، وانتهت الحرب. والخلل يكمن في أنّه خلل في المنطقة، فلنأخذ مثلًا سوريا، فهي عضو مؤسِّس في جامعة الدول العربية: مصر، لبنان، سوريا، العراق، السعودية والأردن. وتأتي دول وتحذفها، مع أنّها لم تُحذف من الأمم المتحدة، يحذفونها من الجامعة العربية؟ فالأساس في الكينونة العربية هو هذه الدول، فإن كانت حالتهم تعيسة فالعالم العربي كله تعيس، فمصر مثلًا عانت كثيرًا في المواجهة بين النظام والإخوان المسلمين، وسوريا تعاني من المشاكل وكذلك العراق، أصبح ثمّة اختلال عربي، وأصبحنا ننتظر ما يقرّره مشايخ النفط!

نلاحظ مؤخرًا عودة خجولة لمسيرات مجموعات 17 تشرين التي تطالب بـ«إسقاط النظام السياسي الطائفي ورحيل الطبقة السياسية الحاكمة»، ما رأيكم في انتفاضة 17 تشرين؟ وهل توافقون على رأي المجموعات المنتفضة التي ترى أن لا حلّ إلّا بإجراء انتخابات نيابية مبكرة، تنبثق منها حكومة ذات صلاحيات استثنائية، هدفها تغيير النظام السياسي القائم واستبداله بنظام عصري ومدني؟

– أعتقد أنّ ثورة 17 تشرين هي خطوة جيّدة ومباركة حرّكت المياه الراكدة والآسنة، وكان هناك نوع من التخاذل، فقامت بتنشيط الأمور، وكان هناك نوع من اليأس، فأعطت أملًا، ولكنّ الظروف لم تخدمها، «كورونا» وغيرها، فلم تستطع أن تحشد كما كانت تحشد في السابق، ولم تستطع أن تفرز قيادة أو تقرّ بيانًا تأسيسيًا يكون مرتكزًا لنشاطها

في المستقبل، كنت أتابعها، فتجد أحدهم لم يجد عملًا، وأحدهم لديه قضيّة متأخّرة لدى أحد القضاة، فأصبحت تشبه حائط المبكى، فكلّ شخص بدأ يطرح قضيّته في الساحة... برأيي، إنّ الثورة تلكّأت بسبب ظروف معيّنة، ولم تتعثّر، فأصبحت وأنت تدخل أحد البيوت لتجد هناك أفرادًا مع الثورة، هذا عامل جديد ذو بعد وطني طرأ على النظام الطائفي. أمّا الانتخابات، فلو كان هذا النظام السياسي واعيًا، لقبل التحدّي واتّجه نحو انتخابات مبكرة، فلن تتغيّر الكثير من الوجوه، ليأتي عدد قليل من الأشخاص ليعارضوا من الداخل، بشكل ديمقراطي. لكن لفتت نظري المسيرة التي كانت يوم الجمعة، من وزارة الداخلية، وكانت تظاهرة كبيرة وحضارية. كان حشد لا يُستهان به، مع أنّ من دعا إليها مجموعة وليس جميع أركان الثورة. برأيي، على الثورة الاتفاق على بيان واحد، وأهداف مشتركة وأساسية. صحيح أنّ هناك تنوّعًا، وهذا أمر ضروري، ولكن الأهمّ هو الأهداف، وأن يدخلوا مشكلة النظام للتحضير للجمهورية الثالثة. لذا اقترحت مجلس حكماء في لبنان، مكوّنًا من شخصيّات متميّزة، سبق لها أن مارست السلطة وحاليًا تتفرّج، والقيام بعملية رصد لتطبيق الدستور، وإيجاد الثغرات ومكان التعديلات، وتقديم تقرير كلّ فترة، مثلًا كلّ 3 أشهر، ويُدرس هذا التقرير ويُحوَّل إلى المجلس النيابي، وبطريقة مرنة، لا أن نبدأ بحرب.

فكلّ تعديل في الدستور قد يؤدّي إلى حرب وهذا لا يجوز. التحديث يجب أن يحصل بالتدريج وكلّ حالة بحالتها، فهناك ثغرات في الدستور، مثلًا المجلس النيابي يحلّ نفسه، وهذا لا يحدث في كلّ العالم، ومخالف للمواجهة بين أطراف السلطة، بطرفيها التنفيذية والتشريعية، ويحكمها الخوف المتبادل بأن تحلّ إحداهما الأخرى، فلكلّ منهما الحق في حلّ أو إسقاط الأخرى، حاليًا، هذا الأمر غير موجود، فالمجلس النيابي يستطيع إسقاط حكومة، في المقابل لا تستطيع الحكومة حلّ المجلس النيابي،

وهذا مخالف لمبادئ الدستور. فلا توجد حكومة في كلّ العالم، ولا نظام في العالم، لا تستطيع الحكومة فيه حلّ المجلس النيابي. هناك حالات نادرة تعمّ، لكنّها موجودة في لبنان، ولن يحلّ المجلس النيابي نفسه.

ماذا عن استغلال بعض الجهات السياسية لهذه الثغرات في الدستور، بتفسير بنود الدستور لمصلحتها، مثل أن يحق لرئيس الجمهورية أن يكون شريكًا في التأليف، بينما جهات أخرى تقول إنّ مهمّته تقتصر على الموافقة على تشكيلة الرئيس المكلف؟

– هذا كله تلاعب بالألفاظ، فمجرّد أنّ الرئيس سيوقّع يعني أنّ له رأيًا، وإن لم يوقّع فلن تتشكّل الحكومة. وهذا الرأي بالفعل تشابكي، هناك خلل هنا، وهو ما يحتاج للتعديل، فرئيس الجمهورية يمكنه ألّا يقوم باستشارات، وقد تستمرّ هذه الحالة لأشهر، فهذا نظام رئاسي، في المقابل الرئيس المكلّف يستطيع أن يضع اللائحة في جيبه، ولا يلتزم بمهل، وهنا لدينا خلل يحتاج للتعديل، لذا لا بدّ من وجود مهل لكلّ من رئيس الجمهورية والرئيس المكلف، هناك أمور عدّة تحتاج للتعديل. بعضها أساسية، وأخرى تجميلية عندها يصبح النظام أفضل بكثير.

في ظلّ التردّي المتسارع للوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم في البلاد، هل من الممكن أن نتوقع عودة الانتفاضة إلى ساحات مدن لبنان الرئيسية قريبًا؟

– طبعًا ووفقًا لمعلوماتي، فإنّ لدى الثورة الكثير، فهي تفتح فجوة أمل في حائط مسدود من اليأس والإحباط، وما يحدث داخلها هو تفاعل كبير، وما أعرفه عنهم، أنّ هناك طاقات كبيرة ومنهم حاصلون على درجة الدكتوراه، وقد أخذ عدد منهم أحاديث معي لاستكمال دراستهم في هذا المجال، وهم يجمعون الصفوف، فهم حوالي 100 فصيل. حدث

البارحة عبارة عن حوالي 12 شخصًا وتمكّنوا من جمع هذا الحشد، ولكن حاليًا يحاولون القيام بعملية استقطاب داخلي، وبتصوّري سيكون بديلًا من 100 مجموعة ثلاث جبهات مثلًا، حيث يمكنهم الحوار، ولا توجد لديهم مطالب جاهزة لتقديمها، فليس هناك أحد ليتقدّم، وإن تجرّأ أحد وتقدّم، تحصل خلافات.

معالي الوزير، ما موقفكم من المبادرة التي طرحها البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي؟

– المبادرة مهمّة، ولكن دعنا نفهم الحياد في المنطقة. في السابق كان هناك مسمّى هو دول عدم الانحياز في العالم، وكان لبنان من ضمنها، وتشكّلت على أيدي 3 أو 4 من كبار رؤساء الدول، جمال عبد الناصر، جواهر لال نهرو وجوزيف تيتو. لبنان بأمسّ الحاجة إلى عدم الانحياز، وبوجود إسرائيل فهذه الفكرة تخلق التباسًا، فنحن لم تسقط عداوتنا لإسرائيل، سقطت في أبو ظبي، ولكن نتنياهو لم يستطع الوصول بالطائرة، والطيران فوق الأردن، وحتى مع مصر غير فاعل. وإن صار التطبيع في المراكز العليا، فعلى الأرض لا يمكن تطبيقه. وكنت أزور مصر كثيرًا، فلا يعرضون بضائع إسرائيلية للمواطنين، وحتى في الأردن، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى إيران، التي دفعت دول الخليج للقيام بهذا الاتفاق مع إسرائيل، لأنّها تهدّدهم وهم بحاجة للحماية، ومع تراجع الدور الأميركي في هذا المجال، بدا كأنّ إسرائيل تأخذ دور أميركا، وهنا الخطورة، أنّ الإسرائيلي أصبح على حدود إيران في دبي مثلًا.

هل فعلًا مشروع حياد لبنان من شأنه أن يشكّل سدًا أو على الأقلّ التخفيف والحدّ من مستوى التدخّلات الخارجية على ساحته السياسية؟ ولماذا؟

– بالنسبة لمفهوم الحياد، هناك الحياد الإيجابي لجهة كيف أتعاطى مع مشاكل المنطقة، والانخراط فيها بدرجة لا تسيء إلى موقفي، بينما السلبي هو عدم التدخّل بأيّ شكل، مثل سويسرا خلال الحرب، أتت للحياد من موقع قوّة، وبجيش من مليون جندي، أمّا دولة ضعيفة مثل لبنان فكيف تقرّر الحياد؟ فنحن أضعف الضعفاء، بل يجب القول نحن معكم بالمواجهة، وللأسف فمعظم الدول مع إسرائيل، وليس مستبعدًا أنّ الجامعة العربية في المستقبل، قد تقرّر أنّ كلّ من ليس مع إسرائيل سيعاقب، فمعظم الدول في الجامعة العربية، أصبح لديها علاقات سياسية مع إسرائيل، يجب أن تعيد العرب إلى هذا المحور، عبر مصر، سوريا والعراق، وعندها يعود العرب إلى العزّ.

بالعودة إلى الحديث عن الوضع المتأزم في لبنان، ما هي برأيكم الأسباب الرئيسية والجهات المسؤولة التي أوصلت البلاد إلى ما هي عليه اليوم؟ خاصّة أنّنا نسمع آراءً كثيرة ومتضاربة حيال هذا الموضوع، حيث نسمع أنّ البعض يتّهم الطبقة السياسية الحاكمة بفشلها في إدارة البلاد منذ توقيع اتّفاق الطائف عام 1989، والبعض الآخر يرى أنّ التدخّلات الخارجية في شؤون لبنان الداخلية هي السبب... برأيكم أين تكمن الحقيقة؟

– كلّ هذه الأسباب، وهناك أمر هامّ، فنحن لم نستطع أن نكوّن أو ننشئ على مرّ الزمن دولة، أنشأنا سلطة، ولكنّ السلطة تختلف عن الدولة. فنظام الدولة مختلف عن نظام السلطة. الدول هي مؤسّسات، السلطة هي الحكم أو البلطجية. بالأحرى، نحن لم نؤسّس دولة، بل أسّسنا نظامًا قائمًا على حصص طائفية، مذهبية وربّما بعد قليل قبلية، ومناطقية، كلّ مجموعة قرى لديها نظام خاصّ، فالدولة لديها أصول، في كلّ أنحاء العالم، الانتخاب عند بلوغ سنّ الـ18 وليس الـ21 كما لدينا،

فهل نحرم هؤلاء الشباب الانتخاب؟ يجب تطوير نظامنا وأن نضع نصب أعيننا حالة اسمها التطوّر، كلّ شيء لا يتطوّر يموت ويجمد، فالتطوّر سمة من سمات الحياة، وفي خلق البشرية، النشوء والارتقاء مبنيّان على نظريات عدّة، ففي السابق كان الكثيرون يعتقدون أنّ الأرض ثابتة والشمس والنجوم تدور حولها، ليفتح العلم العيون ويتطوّر البشر، فاللبناني أصبح اليوم عابرًا للقارّات، ونظامه يتقوقع وهو يتوسّع، فهو يصبح في آخر العالم ناجحًا ونشيطًا ويبني، وبلده يصغر ويضمر ويتقلص.

بالحديث عن اتّفاق الطائف الذي وضع حدًّا للحرب الأهلية، حيث حضرتكم آنذاك لعبتم دورًا مهمًّا في الحوار مع العماد ميشال عون حول الاتّفاق، بالإضافة إلى الحوار مع الأحزاب اللبنانية والفلسطينية لجمع السلاح وحلّ الميليشيات... ما الأسباب التي أدّت إلى عدم تطبيق أيّ بند من البنود الأساسية السياسية من الاتّفاق؟

– صارت الحالة انتقائية، وهناك خطأ كبير بعدم تطبيق اتّفاق الطائف كاملًا، والمسؤول عن كلّ هذه الأزمات هو عدم تطبيق الطائف. وثانيًا، في السلطة السياسية من هم ضدّ اتّفاق الطائف، فعون يرفضه، وقد حاورته ما يزيد عن خمس ساعات، وقدّمت له عروضًا ومغريات وكان خلفها اللجنة الثلاثية المكوّنة من الملك الحسن الثاني والملك فهد والشاذلي بن جديد، ووفد من الجزائر حاوروه بواسطة الأخضر الإبراهيمي، وعادوا وكلّفوني بمحاولة لبننة المشكلة، ولم يرضَ، بل كان يريد تعديلات، وكان لديه رهان! اعتماده على العراق، واعتقد أنّ العراق لن يتعرّض للغزو، وقد حذرّته من هجوم السوريين عليه والطائرة التي ستقصفه وتوقيتها، إن لم يقبل، فكيف سينفّذ هذا الاتّفاق وهو ضدّه؟ والآن جماعته تقول إنّه «لم يخلّونا ننفّذ» كيف وأنتم السلطة؟ وأكبر كتلة نيابية، أليس كذلك؟ وعندهم رئيس الجمهورية وأكبر عدد من

الوزراء، فمن لم «يخلّوكم» هل هو الشعب؟ لديهم حنين للعودة إلى ما قبل الطائف، وهذا أمر لن يحصل، فالديموغرافيا قد تغيّرت، كما أنّ لديّ خوفًا من نشوء تنظيم إسلامي متطرّف، وأنّ كتلة نيابية مسيحية لديها نصف عدد النوّاب، وثلثين من الشعب من الطوائف الإسلامية لديها النصف، أنا لست من هذا الرأي، ولكن قد يأتي تنظيم ويقوم بعملية مزايدة، يأتي ويخرب كلّ اللعبة.

هل برأيكم سوف تعمل الحكومة المرتقبة جدّيًا على تطبيق البنود الأساسية في الاتفاق (من ضمن البنود نذكر على سبيل المثال وليس الحصر: إلغاء الطائفية السياسية وإنشاء مجلس شيوخ) أم سيظلّ الاتّفاق «حبرًا على ورق»؟

– أعتقد أنّ أكبر مصيبة لدينا هي النظام الطائفي، فهو يلغي الكفاءات والمساواة، وغيرها، لذا يجب – إن لم نستطع حاليًا معالجة الواقع الطائفي – تشكيل اللجنة الوطنية لإلغاء الطائفية، وأن تأخذ فرصتها، وقد تتطلب بعض الوقت، سنة سنتين ولو حتى عشر سنوات، فعلى الأقل نكون قد شكّلنا هذه الهيئة التي تمهّد لإلغاء الطائفية. لا حديث في الأوساط السياسية عن هذا الأمر، كانت هناك محاولة خجولة عبارة عن رسالة من الرئيس الراحل إلياس الهراوي تنصّ على اقتراح تشكيل الهيئة.

بالحديث عن مجلس الشيوخ، هل من الممكن أن تشرح لنا مهمّته إلى جانب مجلس النواب؟ وهل هناك حاجة لمثل هذا المجلس؟ وما الذي منع تشكيله على الرغم من أنّه كان بندًا مهمًّا من بنود اتّفاق الطائف؟

– طبعًا نحن بحاجة إلى مجلس شيوخ ضمن القيد الطائفي ولحفظ حقوق طوائف معيّنة، فمعظم البلاد فيها مجلس شيوخ. في ذلك الوقت،

كانت الدولة هي الأضعف حضورًا بين جمهور الميليشيات، والجيش كان مشتّتًا ومبعثرًا، فكان لا بدّ من «لملمة الوضع» أولًا، فبدأنا بحلّ الميليشيات، وبهدف حلّها، كان لا بدّ من تقديم الكثير من الإغراءات، وكنت وقتها مع وزير الدفاع ألبير منصور في لجنة، وبعدها مع الوزير عبد الله الأمين، والوزير شوقي الفاخوري، واستطعنا حلّ الميليشيات وقمنا بعملية الاستيعاب، أخذنا عناصر الميليشيات كلّها وقمنا بضمّها للدولة، على أساس إخراجها من الشوارع. هنا يمكن القول إنّه أصبح لدينا جسمٌ مترهّلٌ من القطاع العامّ، وفي كلّ المؤسّسات من قوى الأمن وغيرها، وأصبح لدينا هذا الاختلال، وبدأ التأجيل في موضوع مجلس الشيوخ، وكان هناك أشخاص من الداخل لا يريدون تأليف مجلس الشيوخ. فالصراع لديه جوانب طائفية، ولا أستطيع أن أبرز الأسماء لأنّها تخلق عداوات فجميعهم أصدقائي.

أخيرًا وليس آخرًا، معالي الوزير، في ظلّ الأحداث والتغيّرات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، ما هي توقعاتكم في ما يخصّ المتغيّرات السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية التي ستحلّ على ساحة لبنان في المرحلة المقبلة؟ وكيف ترى مستقبل لبنان – بالمجمل – بعد خمس سنوات؟

– ما زلت أراهن على لبنان، وأعيد القول «نيّال من لديه مرقد عنزة في لبنان»، لأنّ لبنان بالتالي لا يزال الضوء المشعّ في المنطقة وسط الظلمة، ولا يوجد نظام عربي أو في المنطقة مثل لبنان، هناك إدمان على الحرّية، فلا نستطيع التفوّه بما نقوله الآن في أيّ بلد عربي آخر، ورغم كلّ شيء، مهمّة ورسالة لبنان تبقى. فليس صحيحًا أنّ لبنان غلطة تاريخية، أو ضربة قلم، فقد تكون عبر التاريخ همزة وصل بين الشرق والغرب بأطبّائه ومحاميه وكفاءاته. فقد كانوا يأتون إلى لبنان لأخذ

محامين في مجال القانون الجزائي، للعلاج، ليتعلموا في جامعات لبنان، ليستنشقوا هواء لبنان ويستمتعوا بطبيعته، ليترفهوا، ولم تستطع أيّ دولة مصادرة هذا الدور. يحتاج لبنان إلى القليل من عقلانية سياسييه، والتخفيف من عنجهيتهم، فاليوم العالم أجمع أسقطهم من حساباته لأنّه يعتبرهم فاشلين، لا يستطيعون تشكيل حكومة، ولكن الفساد فحدّث ولا حرج، سُرقت ودائع الناس، سُرق البلد كله، انفجر المرفأ وحتى الآن لم نعرف السبب، ولا الحقيقة، لذا ستأتي استحقاقات داهمة، تفرض علينا أمورًا كثيرة، لكن خلال خمس سنوات، لا شكّ في أنّ البلد سيصبح أفضل بكثير.